الثورات العربية
في
النظام الدولي

(خريطة الملامح والإشكاليات، والمآلات)

أ.د/ نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

دار البشير
للثقافة والعلوم

اســـم الكتــاب: الثورات العربية في لنظام الدولي
التــأليـــــــف: أ.د/نادية محمود مصطفى
عــدد الطبعــات : الطبعة الأولي
الصـف التصويري: الندي للتجهيزات الفنية
عــدد الصفحـات : 156
عــدد المـــلازم : 9.75
مقاس الكتـــاب : 14 × 20
الإيداع القانوني : 7377/ 2014
الترقيم الدولــي : I.S.B.N.978/977/778/443/8
التوزيـــع والنشــر : دار البشير للثقافة ـ مصر
darelbasheer@hotmail.com
darelbasheeralla@gmail.com
ت : 01062836461- 01067467492

مركز الحضارة للدراسات السياسية
(02) 37498718 - (02) 37498745 - 01115700570
www.ccps-egypt.com
cenciv@yahoo.com

1435 هـ
2014 م

دار البشير للثقافة والعلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ

تقدم هذه الدراسة [١] صرخة تحذير مبكرة مزدوجة الأبعاد:

من ناحية أولى: إن الثورات العربية ليست مؤامرة خارجية، ولكن «**الخارج**» الذي بدا –مع اندلاع الثورات- بمثابة الحاضر الغائب في خطاب الثوار الذائع، ظل هذا «**الخارج**» حاضرًا متربصًا مراقبًا متدخلا في مسار هذه الثورات، علنًا وضمنًا للإجهاض أو الاحتواء أو التقييد. ولا تكفي الرؤى الجزئية عن مواقف قوى النظام الدولي من الثورات العربية، ولكن لابد من تسكين مرحلة هذه الثورات في إطار ما يشهده هذا النظام الدولي من تغيرات وتحولات كلية نظمية، ذلك أن «**الأمة الإسلامية**» والأمة العربية في قلبها كانت دائمًا حاضرة في صميم التحولات العالمية تأثرًا وتأثيرًا.

ومن ناحية أخرى: إن عدم وضع تصورات استراتيجية عن

(١) تم نشر نسختها الأولى بمجلة الغدير اللبنانية في عدد يوليو 2011، ونسختها الثانية المنقحة والمزيدة في: العدد الحادي عشر من حولية أمتي في العالم «الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي»، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2012.

مستقبل الثورات العربية في ظل فهم رشيد ومنضبط لمستقبل التحولات العالمية، يعد من أخطر التحديات التي تواجه قدرتنا على مواجهة العقبات التي تعترض مسار الثورات إما لإصلاحها، أو لاحتوائها وتقييدها بجعلها مجرد حركات إصلاح محدود. ومن ثم يكمن في الخارج أخطر العقبات المتضافرة مع نظائرها في الداخل. هكذا يعلمنا فقه التاريخ وفقه الواقع، وهكذا يفرض علينا فقه المستقبل أخذ هذه التحذيرات بجدية.

وانبنى هذان التحذيران وانطلقا من ثلاثة أمور متضافرة: من ناحية: ماذا تقول النظريات العلمية في الثورة والسياسات الدولية، عن نمط ومآل الثورات منذ ما بعد نهاية الحرب الباردة وفي ظل العولمة، وخاصة في الجنوب، وبصفة أخص في الدوائر الحضارية الإسلامية: لماذا تأخر التغير الديمقراطي في العالم العربي مقارنةً بأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية؟

من ناحية ثانية: ماذا يقول لنا فقه التاريخ عن تأثير حالة النظام الدولي وتدخلاته على مآل الثورات في العالم العربي والإسلامي –عبر القرنين الماضيين؟ وما دلالات أن مآل

التغيرات في أوطاننا ودوائرنا الحضارية قد ارتهن بدرجة كبيرة بشبكة من التفاعلات الخارجية مع أوضاعنا الداخلية والإقليمية؟

ومن ناحية ثالثة: ماذا يقول لنا فقه التفاعلات النظمية العالمية الراهنة عما يمر به النظام العالمي الراهن من تغيرات وتحولات؟ حيث يتبين أن النظام العالمي الراهن يمر بثلاث أزمات متزامنة: أزمة قيادة «**النظام الدولي** » مع انحدار القوة الأمريكية وصعود مراكز قوة عالمية أخرى، وأزمة هيكلية في بنية النظام الرأسمالي العالمي، وأزمة منظومة القيم الحاكمة لهذا النظام (**الديمقراطية الليبرالية التمثيلية في مقابل ديمقراطية تشاركية – مركزية الحضارة الغربية وعالميتها في مقابل تعددية المنظورات الحضارية كمصادر للتغيير والتحول المأمول نحو عالم أكثر ديمقراطية وعدالة وإنسانية...**).

ومن ثم، وعلىٰ ضوء هذه المنطلقات، وحيث إن الثورات العربية لم تكن ضد الاستبداد والفساد الداخلي فقط ولكن أيضًا ضد التبعية متعددة الأبعاد من أجل الاستقلال الوطني،

طرحت الدراسة السؤال التالي: ألا يصبح مآل الثورات العربية ومستقبل التحولات في المنطقة العربية بمثابة مدخل ومخرج في مستقبل عملية التحول العالمية الجارية ، وهي العملية التي تُصارع فيها قوىٰ الهيمنة الراهنة للتكيف من أجل البقاء والاستمرار في إطار ما يفرضه ذلك من تغييرات وليس تحولات؟ ومن ثم كيف سيتدخل النظام الدولي؟ وما هي أدواته من أجل احتواء أو تقييد أو إجهاض هذه الثورات، وخاصةً بالنظر إلىٰ صعود دور الإسلاميين فيها؟ ما دلالة مستقبل الثورات بالنسبة للخطابات العالمية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية من ناحية، وبالنسبة لمواقف القوىٰ الغربية من مشاركة التيارات الإسلامية في الحكم في إطار نظم داخلية ونظام عالمي يقبل التعددية الحضارية ولا يتلاعب بها ليفرض نمطًا من «**الديمقراطية**» علىٰ هذه الثورات؟

وإذا كانت الدراسة قد رسمت دوائر « **الخارج** »، وأدوات كل دائرة في التأثير علىٰ الثورات خلال ما يقرب من العام والنصف (**حتىٰ انتخابات الرئاسة في مصر في يونيه** 2012)،

فلقد بينت قدر التدخل من أجل الضغط والتقييد واختبار القدرة علىٰ الاستمرار في مواجهة الثورات المضادة « **للثورة بقيادة إسلامية**» أو «**للثورة بديمقراطية يشارك فيها إسلاميون** » أوغير ذلك.

ومما لا شك فيه، وكما سجلت الدراسة في خاتمتها، أن المرحلة الانتقالية للثورات بحثًا عن قيادة للانتقال وانتظارًا لنتائج العمليات الانتخابية المنشئة لمؤسسات جديدة تقدر علىٰ تصفية النظم القديمة، لا تكشف بسهولة عن ملامح خطة القوىٰ العالمية تجاه الثورات؛ حيث تظل الحاجة لاختبار حقيقي لماهية هذه الخطة... إذ لم تظهر إلا مؤشرات وتساؤلات عن « **شروط قبول القوىٰ الغربية نجاح الثورات** » وخاصةً لو كانت بقيادة إسلامية، كما لم تتضح بجلاء الأثمان التي تستعد القوىٰ الوطنية -والإسلامية منها بصفة خاصة- لدفعها أو عدم قبولها ثمنًا لاستقلال وطني حقيقي... إن التاريخ يذكرنا دائمًا أن أداة القوىٰ الخارجية الأساسية في التدخل هي الانقسامات الداخلية. ولقد أفرزت عقود القهر والاستبداد والفساد خطوط تقسيم عديدة في داخل مجتمعاتنا

ودولنا درجت القوىٰ الخارجية علىٰ توظيفها.

وماذا الآن مع انكشاف خطط الثورات المضادة وقواها؟

إن الدراسة علىٰ هذا النحو إنما تؤسس نظريًا وتاريخيًا – من جهةٍ– لقضية محورية، وترصد وترسم خريطة الأفعال والأقوال الدالة من جهة أخرىٰ، وتطلق التحذيرات وتنبه للضرورات من جهة ثالثة. وكل هذا يساعد علىٰ: فهم المآلات الراهنة (**بعد ثلاثة أعوام كاملة من الثورات**) لحقيقة موقع الثورات العربية من النظام الدولي تأثيرًا وتأثرًا. كما يساعد علىٰ: إزاحة الغبار الذي تثيره قوىٰ الثورات المضادة لتشويه قوىٰ الثورة الحقيقية باتهامها بأنها أدوات لمؤامرات خارجية لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير لتقسيم المنطقة، في حين أن اندلاع هذه الثورات هو الذي أعلن في حينه مقاومة هذا المشروع والتصدي للتحالف بينه وبين النظم الاستبدادية التابعة الفاسدة[١].

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال حول الحالة المصرية في الوقت الراهن:
أعمال حلقة نقاشية «حالة التوازن العالمي حول الشرق الأوسط وانعكاساته علىٰ مصر»، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2 أكتوبر 2013. (غير منشورة)

ومن ملامح المآلات للتدخلات والتأثيرات الخارجية الراهنة مع انكشاف الثورات المضادة ما يلي:

من ناحية: تعثر كافة الثورات: ما بين احتواء الثورة السورية وتقييد تقدمها بالتلاعب بأوراق مساندة البعض لنظام بشار الأسد، ومساندة البعض الآخر للمعارضة المسلحة، علىٰ نحو غذَّىٰ من الاقتتال بين فصائل المعارضة المسلحة، وذلك بالتداخل المعقد بين مواقف القوىٰ الإقليمية المساندة لطرفي الأزمة وبين مواقفها تجاه الأزمات الأخرىٰ في العراق ولبنان، وفي ظل تصاعد دور القاعدة من جديد وإثارة تهديدات المواجهات الطائفية، وتجميد الثورة في اليمن وإنهاك قواها بالمواجهة سواء مع الحوثيين أو مع القاعدة، وما بين تعثر الثورة في ليبيا والتهديدات بإسقاط المرحلة الانتقالية أمام ضغوط الانقسامات القبلية وضغوط الميلشيات المسلحة إضافة إلىٰ عدم فاعلية الحكومة، وما بين تحديات الثورة في تونس نتيجة الاستقطاب الإسلامي– العلماني الحاد.

ومن ناحية أخرى: نجاح الثورة المضادة في مصر في عزل أول رئيس مدني منتخب انتخابًا حرًا وتعطيل الدستور وإقالة

الحكومة، وذلك من خلال حراك شعبي محل جدال في 30 يونيه 2013 سانده تدخل عسكري انحاز لصالحه، وعلىٰ نحو فجر منذ 3 يوليو 2013 ثنائية « **الثورة الجديدة أم الانقلاب؟** »، في ظل استمرار مقاومة مدنية سلمية للحكم العسكري الذي يحاول شرعنة وضعه بتنفيذ «**خارطة الطريق**» التي أعلنها في 3 يوليو 2013[1].

ومن ناحية ثالثة: إن مواقف القوىٰ الكبرىٰ من هذه الحالات الثورية والثورات المضادة تجاهها يكشف في مجمله عن ملامح أساسية:

- الحفاظ علىٰ شبكة المصالح التي استمرت عقودًا لبنائها في المنطقة –وخاصةً في مصر– وعلىٰ رأسها المؤسسة العسكرية المصرية، والنخب العلمانية المسماة ليبرالية.
- الدفاع عن منظومة القيم الليبرالية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، علىٰ نحو يتضح معه نمط

(١) انظر ملفات مركز الحضارة للدراسات السياسية حول هذه التطورات علىٰ الموقع الخاص بالمركز:

http://hadaracenter.com/

الديمقراطية المأمولة في المنطقة: «**ديمقراطية بلا إسلاميين**»، حتىٰ ولو كانت في رداء عسكري.

– استعادة هدف « **محاربة الإرهاب** » علىٰ نحو واسع وفضفاض لا يقتصر فقط علىٰ « **إرهاب** » الراديكالية المسلحة العنيفة التكفيرية (**أيًا كان المسمىٰ**)، ولكن يتسع ليدخل معها قوىٰ سياسية إسلامية أخرىٰ، وعلىٰ نحو يوظف الأوراق الطائفية وخاصة محور السنة/ الشيعة.

– انكشاف الموقف الأمريكي والأوربي من رفض إسقاط بشار الأسد، ومن مساندة الانقلاب علىٰ الديمقراطية في مصر.

ويتضح ذلك جليًا ليس من المواقف المباشرة (رفض توجيه ضربة عسكرية لنظام بشار، أو المساندة ولو المستترة (**للتجميل**) للحكم الراهن في مصر)، ولكن من شبكة التفاعلات الإقليمية [١] التي تبين في مجموعها أن القوىٰ

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

د.نادية مصطفىٰ، النفاق الأمريكي وثنائية المصالح/ المبادئ ،موقع مركز الحضارة للدراسات السياسية:

http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=864:2013-11-25-14-23-19&catid=85:2012-12-09-11-09-38&Itemid=484

الكبرىٰ تبحث عن صيغة جديدة « **للاستقرار** » في المنطقة، وليس « **التغيير** » وفق مقتضيات الثورات. وتتلخص هذه الشبكة لدىٰ القوىٰ الكبرىٰ في: محاولة الوصول إلىٰ حل سياسي للملف السوري، التفاهمات مع إيران، إعادة النظر في صيغ التعاون القائمة بينها وبين حلفائها التقليديين، وعلىٰ رأسهم مصر والمملكة العربية السعودية.

ولهذا؛ إلىٰ جانب الاتفاق الإيراني -الغربي، برز الحديث عن التقارب المصري -الروسي، وعن التوتر الأمريكي - الخليجي، وعن احتمالات تغيير أولويات الولايات المتحدة في المنطقة، وعن توجيه ضربة لمجمل المشروع التركي في المنطقة. وأيًا كانت التفسيرات والتحليلات المتقابلة لأبعاد هذه التفاعلات الإقليمية المتداخلة، وأيًا كانت تفاصيلها، إلا أنها في مجملها تبين أن هناك نوعًا من التوافق الدولي في هذه اللحظة. ويمكن اختصار أهداف هذا التوافق في هدفين كبيرين -من وجهة نظر القوىٰ الخارجية المتدخلة في **الشرق الأوسط**:

أحدهما: ضرب الثورات الشعبية في مجملها وخاصة الصعود

الإسلامي في المنطقة العربية الناجم عن هذه الثورات، والمعنىٰ هنا يتعلق بالاستئصال الكامل للإسلاميين تحت دعوىٰ «**مكافحة الإرهاب**»، أو السماح لهم بالمشاركة بالشروط التي يضعها الخارج المتحالف مع قوىٰ داخلية علمانية وقومية ترفع شعارات وطنية لكنها تستبطن (**أي هذه القوىٰ**) معنىٰ خاصًا للوطن المصري يجرده من أي امتداد عربي أو إسلامي، ويهدف إلىٰ إنهاء مجرد الاهتمام المصري والعربي بإبداء موقف سياسي مما يحدث في المنطقة من سيناريو تفتيت واضح.

أما الهدف الآخر، فيتعلق بوأد الدولة الفلسطينية، وتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل في غضون ستة أشهر من قبل السلطة الفلسطينية، استثمارًا لأوضاعها المتهالكة وللوضع الحرج الذي تمر به الثورات العربية منذ منتصف عام 2013.

ومن ناحية رابعة: إن هذه الملامح في مجملها تقدم أدلة داعمة للتحذيرات التي أطلقتها الدراسة منذ 2012 عن التأثيرات السلبية المحتملة للنظام الدولي علىٰ الثورات العربية. فإن وأد الثورات العربية، والحيلولة دونها وإحداثَ تغيير أو تحول حضاري شامل هو حماية للهيكل القائم

للنظام العالمي وحماية لمنظومة قيمه السائدة التي مازالت قواه المتنفذة تدافع عن عالميتها، وحمايةً لاستمرار الولايات المتحدة في قيادة هذا النظام الرأسمالي العالمي الذي يُصارع ليتكيف من جديد في مواجهة ما يُقابل من تحديات.

ومن ثم فإن نجاح هذه الثورات العربية في إرساء تعددية وديمقراطية وعدالة واستقلال، من شأنه أن يكون مدخلا في التغيير والتحول العالمي نحو عالم أكثر ديمقراطية وعدالة وإنسانية. وهذا التغيير لن يحدث من مراكز النظام العالمي فقط، ولكن لابد وأن تشارك فيه دوائر حضارية أخرىٰ، حلا لمشكلاتها ابتداءً ومساهمةً في حل مشكلات العالم برمته، بعيدًا عن استبداد وهيمنة دائرة بعينها، وكذلك بعيدًا عن صراعية ومادية واستهلاكية النظام العالمي الراهن.

إن ثلاثة أعوام من مسار التدخلات الخارجية في الثورات العربية قد بيَّن زيف ادعاء القوىٰ القائدة في النظام العالمي بمساندة الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات دون ثمن أو تكلفة، كما بين أن استمرار قيادة العسكر للحياة السياسية أداة أساسية لحماية المصالح الغربية. وأخيرًا، كشفت هذه

الأعوام الثلاثة قدر التهديدات التي تواجه «**المسار الإسلامي الديمقراطي** »، فلم يعد ما يُسمىٰ « **الإسلام الراديكالي** » أو «**الإسلام المسلح** » أو «**التكفيري** » (التي تجسده القاعدة في نظر الغرب) هو المهدد الوحيد للديمقراطية والاستقرار، ولكن لحقت به القوىٰ الإسلامية الديمقراطية بعد أن أُلصقت بها صفة الإرهاب.

وأخيرًا: ماذا بمقدور شعوبنا الثائرة في مواجهة هذه الخريطة المعقدة للأبعاد الدولية المحيطة أن تفعل؟ سؤال اختتمت به الدراسة تحليلها منذ ما يزيد عن العام، وأجد أن الإجابة عنه في الدراسة مازالت صالحة حتىٰ الآن وستظل صالحة، لأنها تمثل حكمة تاريخية مفادها: **أن إرادة الشعوب لابد أن تنتصر من أجل الحرية والكرامة والعدالة والإنسانية، ومن أجل التدافع وليس الصدام الحضاري.**

الحمد لله

19 **يناير** 2014

مقدمة عامة

هل الثورات العربية مؤامرة خارجية؟

إن الحديث عن الثورات العربية في النظام الدولي في بداية الألفية الثالثة، لهو مشهد من مشاهد تاريخية متعاقبة عن الأبعاد الخارجية لتفاعلات المنطقة العربية في قلب الأمة الإسلامية أو بعبارة أدق هو حديث عن حالة « **أمتي في العالم** »:

"وهي أن الأمة الإسلامية دائمًا في قلب العالم سواء في مرحلة نموها ووحدتها وصعودها أو سواء في مرحلة جمودها وتخلفها وضعفها وتجزئتها. وإذا كانت المراحل المتعاقبة من تاريخ الأمة تبرز التطور في هذا الوضع المحوري سواء كانت الأمة شاهدة أو مشهودة، فإن المرحلة الراهنة من تاريخ الأمة، في نهاية القرن العشرين بعد انتهاء الحرب الباردة، تمثل مرحلة من مراحل إعادة

تشكيل مناطق هذه الأمة والعلاقات فيما بينها والعلاقات بينها وبين بقية العالم. وهذه المرحلة من إعادة التشكيل ليست إلا حلقة من حلقات سابقة في مسلسل التحول من الشهود إلىٰ المشهودية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي مارس فيها "الخارج " و"الآخر " أو "الغير" تأثيراته علىٰ الأمة، وبصورة متصاعدة لا تعكس فقط ما أضحىٰ عليه "الخارج " من قوة ومكنة ولكن ما أضحىٰ عليه "الداخل" من ضعف" [١].

العبارة السابقة تصدرت مقدمة أول أعداد حولية أمتي في العالم (1999). وهي تحمل دلالة مهمة لموضوعنا ألا وهى أن الاقتراب من « **الثورات العربية في النظام الدولي** »، لا يبدأ من فراغ أو نقطة صفر، ولكنه يمثل نقطة تحول لتغيير مسار قادت إليها تراكمات وتطورات لا يمكن أن يحسن فهم المشهد الحالي دون

(١) د.نادية مصطفىٰ، د.سيف الدين عبد الفتاح، **مقدمة العدد الأول من أمتي في العالم (كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي)**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1419هـ/ 1999م، ص16.

استدعائها والتدبر فيها [1].

(١) انظر هذه التراكمات والتطورات منذ نهاية الحرب الباردة في:

- د.نادية مصطفىٰ، المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد. القسم الأول ، (في): **تقرير الأمة في عام** (1992) 1412هـ، مركز الدراسات الحضارية ، القاهرة، 1993.
- د.نادية مصطفىٰ، **التاريخ ودراسة النظام الدولي** ، بحث مقدم إلىٰ الندوة المصرية الفرنسية التاسعة تحت عنوان : "آفاق العلاقة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية"، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، فبراير 2000.
- د.نادية مصطفىٰ، ود.باكينام الشرقاوي (محرران)، **الأمن العربي و مشروع الشرق الأوسط الكبير"**، المؤتمر التاسع عشر لمركز البحوث والدراسات السياسية: ديسمبر 2005، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2006.
- د.نادية مصطفىٰ، (تنسيق وإشراف علمي وتقديم)، علياء وجدي (مراجعة وتحرير)، **أوروبا وإدارة حوار الثقافات الأوروموتوسطية: نحو رؤية عربية لتفعيل الحوار ودعم المصالح**، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد، 2007.
- د.نادية مصطفىٰ، د.محمد بشير صفار (محرران)، **الخصوصية الثقافية: نحو تفعيل التغيير السياسي والاجتماعي** "11-13/ 9/ 2006، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد، 2008.
- د.نادية مصطفىٰ، د.باكينام الشرقاوي (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد (تحرير ومراجعة)، **إيران والعرب: المصالح القومية وتدخلات الخارج (رؤىٰ مصرية وإيرانية)**، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات: جامعة القاهرة، 2009.
- د.نادية مصطفىٰ، **الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور إسلامي في علم العلاقات الدولية** ، مركز الحضارة للدراسات السياسية، =

=القاهرة. (تحت الإعداد للنشر).
وأصل الورقة باللغة الإنجليزية:

<u>Beyond Western Paradigms of International Relations: Towards an Islamic Perspective on Global Democracy</u>, A paper presented to "Building Global Democracy" Workshop, Cairo 6-8 December 2009.

- د.باكينام الشرقاوي، د.إبراهيم البيومي غانم (محرران)، **أعمال مؤتمر: "مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي: خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن" أكتوبر 2009**"، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، مجلة حراء، القاهرة، 2011.
- دورة **"كيف نفكر في الأحوال الراهنة العالمية 13 -24 يناير 2008**"، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة.
- د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح، مدحت ماهر، ماجدة إبراهيم، سمية عبد المحسن (محررون): **القيم في الظاهرة الاجتماعية**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، 2012.
- دورة **التثقيف الحضاري "من أجل بناء الذات الحوارية والوعي الحضاري "، الحلقة السادسة: في خصائص الحضارة الغربية ووجوهها المتنوعة (الاثنين 13 – الخميس 16 سبتمبر 2010**) نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية بالتعاون مع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بالقاهرة. (تحت الإعداد للطبع)
- <u>أمتي في العالم</u>: كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي، العدد السابع : **الإصلاح في الأمة بين الداخل والخارج**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة ، 2006.

إذن، ماذا يقدم لنا مشهد الثورات العربية في بداية الألفية الثالثة من دلالات عن طبيعة هذه المرحلة من تحول العلاقة بين العرب (قلب العالم الإسلامي الجيواستراتيجي) والعالم وعلى ضوء خبرة ما سبقها من مراحل؟

الحاضر الغائب في كافة الثورات العربية عند اندلاعها هو البعد الخارجي

❊ فلقد غاب عن خطابات الثوار الذائعة المعلنة، ولكنه كان حاضرًا في مكنونها.

فلقد قامت الثورات ضد نظم مستبدة تابعة للخارج، ولو ادعىٰ بعضها، نظام سوريا مثلا، مقاومته لهذه التبعية، ولم تكن المصالح الوطنية إلا ما يراه قادة هذه النظم وعلىٰ النحو الذي يخدم علاقات التبعية أو حتىٰ علاقات ما يبدو أنه مقاومة لمشروع التبعية.

وكلا الحالتين كانت بالطبع خادمة بالأساس لضمان استمرار النظام المستبد وحماية وجوده، سواء في صورته المندمجة في النظام العولمي بأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمنية، (**مصر وتونس والبحرين واليمن**)، أو سواء في صورته التي تقع علىٰ الحافة الحرجة (**ليبيا، سوريا**). أما المصالح الوطنية، كما تريدها الشعوب والقوىٰ المعارضة لهذه النظم، فلم تكن حاضرة في حسابات كل من هذه النظم أو القوىٰ الدولية المساندة لاستمرار استبدادها تحت ذرائع عدة لعل من أخطرها: الاستقرار ولكن حمايةً وتأمينًا بالأساس لمصالح هذا الخارج في أوطاننا، أو علىٰ كامل الدائرة الحضارية العربية الإسلامية التي ننتمي إليها.

* وفي المقابل، كان اندلاع الثورات وخاصةً في تونس ومصر أولا، مفاجأة للنظام الدولي السائد لما بعد الحرب الباردة الذي راهن علىٰ عدم اندلاعها أو غيرها. وفي حين تواترت في البداية الاتهامات من جميع قادة النظم المستبدة بوجود قلة مندسة أو بالفزاعات الإسلامية الداخلية والخارجية.

إلا أنه سرعان ما تحول هؤلاء القادة إلىٰ اتهام المؤامرات والضغوط الخارجية، وخاصة الأمريكية الأوروبية، وذلك حين بدأت هذه القوىٰ الغربية تتحول عن المساندة الحذرة للنظم (**بدرجات متفاوتة**) نحو التأرجح بين تأييد حقوق الشعوب وبين مساندة النظم وصولا إلىٰ الدعوة للرحيل أو الانتقال الفوري للسلطة.

* إن قول البعض أن تعاقب وتزامن الثورات العربية ليس إلا دليلا علىٰ مؤامرة خارجية كبرىٰ ضد استقرار المنطقة ولتقسيمها لصالح المشروع الصهيوني والأمريكي، لهي مقولة لا تعي حقائق التاريخ من ناحية (**كما سنرىٰ لاحقًا**). كما أنها انهزامية ورجعية لا تؤمن بقدرة الشعوب علىٰ إمكانية التغيير. وهذا ما نجحت النظم المستبدة طوال أكثر من نصف قرن في غرسه وتكريسه في نفوس شعوبها، فإما قبول الاستبداد للحماية من التهديد الخارجي وإما الوقوع في براثن المؤامرات الخارجية وتهديدات الإسلام المتطرف والفوضىٰ وعدم الاستقرار بكافة أشكالها. وفي حين كان يتأكد للشعوب وبالتدريج

خطأ هذه التوجهات، كانت تزداد قناعة النظم وحلفائهم في الخارج أن هذه الشعوب قد ماتت.

* إلا أن اندلاع الثورات العربية، علىٰ النحو الذي قامت عليه جميعًا (**ولو بدرجاتٍ متنوعة**)، أي كونها ثورات شعبية بدون قيادة واحدة واضحة المعالم أيديولوجيًا وحركيًا، ولكونها ثورات سلمية تواجه بطش الآلة الأمنية القمعية للنظم، هذا النمط من الثورات علىٰ هذا النحو، كسر حلقة مفرغة دارت فيها هذه الشعوب لعقودٍ طويلة، وأثبتت أنها ما زالت حية وقادرة علىٰ الفعل، وابتداءً من الداخل أساسًا. والأهم أنها أثبتت أن البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية للنظم المستبدة، وفي تحالفاتها مع نظائرها الخارجية، لم يعد بمقدورها الاستمرار، بعد أن وصلت إلىٰ ذروتها. حيث أفرزت خمائر الثورة وولدت حالة ثورية كامنة كانت تنتظر الانفجار.

ولذا؛ لقد كان الداخل –ابتداءً– هو المناط وهو المنطلق وهو الغاية لهذه الثورات، سواء في الدوافع المعلنة أو

الأهداف المحددة، ناهيك بالطبع عن كونه المحرك، ولكن ظل الخارج مستبطنًا مما يدل على الذكاء الفطري لهذه الثورات، حتى أطاحت بعضها برأس النظام (**مصر وتونس**) وحتى تعرضت بعضها لمخاطر الحرب الأهلية (**اليمن وسوريا**)، أو تعرضت كما حالة ليبيا لدعوة الخارج للتدخل العسكري حمايةً للثوار أو تعرضت كحالة البحرين للتدخل العسكري الخليجي لقمع الثوار؛ وهنا بدأت تظهر صراحة أنماط من التدخل الخارجي.

فلقد كان المناط لدى هذه الشعوب هو مدى صمودها وإصرارها وإرادتها الوطنية على إسقاط النظم، غير آبهة لما يشغل النخب والمراقبين والمحللين من أمور تأثير الخارج وتدخلاته الجارية أو المرتقبة. ومن ثم، فإن من أهم الدلالات الحضارية للثورات العربية في علاقتها بالخارج، أنها ستصبح منطلقًا للتأريخ لتطوراتنا من تواريخنا، بعد أن اعتدنا طويلا التأريخ بتواريخ غيرنا.

إلا أن هذا الخارج، وإن فوجئ بهذه الثورات، على الأقل الأولى والثانية منها واللتان نجحتا في إسقاط رؤوس النظام

بسرعة نسبية وعلىٰ نحوٍ سلمي، إلا أن الخارج أخذ يتأهب بحسابات وسيناريوهات للتعامل معهما من ناحية، ولإدارة ما اندلع بعد ذلك من ثورات من ناحية أخرىٰ.

بعبارة أخرىٰ، وإن كنا ننفي أن يكون اندلاع الثورات مؤامرة خارجية فهذا لا يمنع من الاعتراف بأن زخم خطابات وسياسات حقوق الإنسان العالمية والآليات العولمية لأدوات التمكين والتواصل الحديثة، قد مارست تأثيرها في بيئة اندلاع الثورات وأدواتها، إلا أنه علىٰ جانب آخر يجب أن نؤكد علىٰ ضوء الخبرة التاريخية لهذه الأمة والمليئة بالتدخلات الخارجية أن الخارجي لابد أن يمارس تأثيراته عليها من ناحية كما لابد وأن تمارس هذه الثورات تأثيراتها علىٰ توازنات القوىٰ الإقليمية والعالمية من حولها. (**كما سنرىٰ لاحقًا**) .

* * *

الخارج بعد عام من الثورات أضحى سافرًا

ومما لاشك فيه أن قدر وطبيعة الاهتمام بالبعد الخارجي في بداية موجة الثورات (**ديسمبر** 2010) ليس كما هو بعد مرور عام علىٰ اندلاع هذه الثورات. فلم يعد الأمر مقصورًا علىٰ رصد سلوك خارجي تجاه ثورة محددة ولكن أضحت الصورة الكلية والاقتراب الشامل من هذا الدور الخارجي أكثر أهمية وإلحاحًا. فبعد حالة الأمل الكبير مع نجاح الثورة التونسية ثم المصرية ثم تواتر الثورات، لم يعد الأمل بنفس الدرجة في مواجهة استعصاء نظم أخرىٰ علىٰ السقوط ومع الثورات المضادة في مصر وتونس. ومن ثم، فإن حالة «**السيولة**» الراهنة اقترنت بتزايد أهمية «**الخارجي** » وتدخلاته وتأثيراته؛ ولذا لم يعد حاضرًا غائبًا، ولكن أضحىٰ حاضرًا سافرًا علىٰ كافة المستويات وموظفًا كافة الأدوات وخاصة الانقسامات الداخلية من أجل احتواء وتقييد، إن لم يكن

إجهاض الثورات[1].

فكيف يؤثر؟ وما الجديد؟ ولماذا؟ وما الدروس التي يجب أن نعيها؟

إن القراءة في الأدبيات النظرية عن الثورات وخبرات نماذجها التاريخية، بما فيها خبرات عربية وإسلامية، تقدم عمقًا لمحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة عاليًا. وهي قراءات وإجابات تقوم علىٰ الاقتراب النظمي الدولي من الثورات Systemic Approach. وهو يبحث في أثر النظام الدولي (**الشامل والإقليمي**) علىٰ الثورات، ويفسر مسارها علىٰ ضوء طبيعة هذه النظم وتأثيراتها وتدخلاتها. كما يبحث أيضًا في ما لهذه الثورات من آثار علىٰ النظام الدولي.

ومن ثم، فإن مقولة الدراسة وأسئلتها إنما تعكس أمرين: **من ناحية**، ما الجديد في الجيل الراهن للثورات العربية، وفي

(١) إذا كان العام الأول من الثورات قد كشف جانبًا من صورة أهداف التأثيرات الخارجية، فإن العام الثاني أكثر دلالة بالنسبة لحقيقة هذه الأهداف، وخاصةً بعد أن أكدت الإرادة الشعبية صعود الإسلاميين إلىٰ صدارة المشاهد الثورية. فإن تصاعد هجوم الثورة المضادة ضد منجزات الثورة في مصر منذ نهاية العام الثاني، ولاسيما ضد البرلمان وضد مرشحي الثورة للرئاسة، لم يكن هجومًا داخليًا فقط ولكن جاء متحالفًا مع قوىٰ خارجية إقليمية وعالمية. كذلك انكشف الصراع الإقليمي والدولي حول سوريا واليمن وليبيا.

قلبها الثورة المصرية، بالنسبة للأبعاد الدولية لدراسة الثورات، وخاصةً وأن هذه الثورات تقع في قلب منطقة تستعصي علىٰ إعادة التشكيل الذي تمارسه عليها منذ نهاية الحرب الباردة القوىٰ السائدة في النظام الدولي، وهو الأمر الذي أدىٰ إلىٰ تأخر وصول ثورات التحول الديمقراطي العميقة إلىٰ المنطقة مقارنة بمناطق أخرىٰ مثل أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا. ومن ثم، فإن هذه الثورات العربية في ذاتها تمثل تحديًا لهذا النظام الدولي السائد في هذه المرحلة من تغيره، وبالتالي يطرح مستقبل السياسات الخارجية لدول المنطقة -الثائرة وغيرها- أسئلة حول القدرة علىٰ تحدي إعادة التشكيل بل واختبار هذا النظام الدولي السائد من حولنا ومدىٰ التغير الذي قد يصيبه خلال أزمته الراهنة.

ومن ناحية أخرىٰ، ما هي قنوات تأثير النظام الدولي في هذه الثورات وسياساتها الخارجية علىٰ اعتبار أن مستقبل هذه الثورات نجاحًا أو فشلًا، ليس نتاجًا للمحددات الداخلية فقط ولكن أيضًا الخارجية وخاصة النظمية الكلية منها؟ كما أن مستقبل هذه الثورات لن يكون مدخلا في تغيير النظم

الوطنية فقط ولكن مدخلا أيضًا في تغيير النظم الإقليمية والنظام العالمي نحو مزيد من العدالة والديمقراطية والإنسانية.

وبناءً عليه، فإن الدراسة تكسر الثنائية المعهودة للتمييز بين ما هو داخلي وما هو خارجي، حيث إن طبيعة المرحلة الراهنة من تطورات كلٍ من النظام الدولي والثورات تستدعي القفز علىٰ هذه الثنائية وتجاوزها، ومن ثم تفترض الاقتراب الكلي النظمي الذي يجدل، وليس فقط يربط، بين الداخلي والخارجي وبين الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وبين التاريخي والراهن في منظومة كلية.

ومن ثم، فإن هذه الدراسة تتكون من المحاور التالية:
المحور الأول عن الثورات والنظام الدولي: قراءة في الأدبيات النظرية والخبرة التاريخية، و**المحور الثاني** يبحث في حالة النظام العالمي الراهن المحيط بالثورات العربية ومن ثم يقدم قراءة في دلالة الأزمات العالمية الراهنة لاتجاه التأثير الخارجي علىٰ الثورات والعكس صحيح.

أما **المحور الثالث،** فيرسم خريطة الدوائر « **الخارجية** »

المؤثرة في الثورات العربية ويقدم خريطة الفرص والقيود النابعة من كل منها تجاه نماذج هذه الثورات. ويتوقف هذا المحور عند نموذج الثورة المصرية بقدر من التفصيل. وتطرح **خاتمة الدراسة** الدلالات الحضارية لأثر الصعود الإسلامي الراهن علىٰ مستقبل الثورات وتوجهها نحو الخارج. حيث إن جانبًا أساسًا من التساؤل عن موقف الخارج من الثورات مبعثه مدىٰ قبول النظام العالمي لهذا الصعود.

أولا: تأثير الخارج على مسار الثورات: قراءة في الأدبيات النظرية وفي الخبرات التاريخية العربية والإسلامية:

حين اندلعت الثورة في مصر ثم في دول عربية أخرىٰ، تساءلتُ سريعًا: كيف سيكون موقف المؤسسة العسكرية؟ وكيف سيكون موقف الخارج؟ ومع مواقف القوىٰ الغربية التي حاولت ادعاء أبوة الثورات، والتي لم تتخذ مواقف عدائية معلنة تجاهها، استيقظت ذاكرتي التاريخية وكذلك ذاكرتي النظرية، باحثةً في تاريخ الخبرات وواقع النظريات عن إجابة السؤال المركب التالي: كيف سيكون حال هذه الثورات في تلك المرحلة من تطور حالة النظام العالمي، وخاصة وأن بوادر الإسلامية تحيط بهذه الثورات؟

وفيما يلي نتائج قراءة في أدبيات نظرية وفي خبرات تاريخية:

(1) يتضح من قراءة الأدبيات النظرية عن الثورات، بأجيالها المتعاقبة [1]، كيف أن هذه الأدبيات أسقطت عند تحليلها ميكانيزم الثورات، (**الانفجار، المسار، المآل**) الأبعاد الخارجية لحساب التركيز أساسًا على هياكل وقوى وعمليات الداخل.

مما يعني ضمنًا أن «**الخارجي**» هو بمثابة معطاة تمثل البيئة المحيطة بالثورة، وأن الثورات تقوم أساسًا لأسباب داخلية وليس خارجية.

ويجدر القول إن هذا النمط من الأدبيات هو الذي قدمه علماء الاجتماع السياسي والنظرية السياسية، أو المؤرخون المطبقون لمنهاجية العلوم الاجتماعية. وهذا النمط إنما يجسد رؤية اجتماعية سياسية تقليدية في دراسة الظاهرة الثورية، باعتبارها ظاهرة داخلية بالأساس لا ترتبط بالخارجي.

---

(١) د.محمد صفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة... حالة مصر، **السياسة الدولية**، العدد 184، إبريل 2011.

في حين أن المنظورات الحديثة في علم السياسة بصفةٍ عامة والعلاقات الدولية بصفةٍ خاصة تنطلق من الربط بين الداخلي والخارجي بطريقة متزايدة، وفي حين نلحظ أن علماء العلاقات الدولية لم يدلوا كثيرًا بدلوهم في التنظير للأبعاد الدولية للثورات وارتباطها بالسياسات الدولية أو النظام الدولي تأثيرًا وتأثرًا،[١] إلا أن «**فريد هاليداي**» أحد أهم أساتذة المدرسة البريطانية في العلاقات الدولية (**دراسات الشرق الأوسط بصفةٍ خاصة**) كسر هذه القاعدة وقدم دراسة نظرية مقارنة في علاقة أربع ثورات كبرىٰ (**الفرنسية، الروسية، الصينية، الإيرانية**) بالسياسة العالمية. [٢] ولقد صدر الكتاب في أعقاب نهاية الحرب الباردة، طارحًا سؤالًا مهمًا يستدعي التوقف عنده ألا وهو «**هل انتهىٰ عصر الثورات في العالم**»؟

الجدير بالملاحظة، أن كتاب «**فريد هاليداي**»، قد صدر في غمار ما يسمىٰ الجيل الرابع من النظريات عن الثورة (**نهاية**

---

(١) انظر التفصيل في:

Richard Saull, Review Of Revolution And World Politics, **Historical Materialism**, Vol 10, No 1,2002.

(٢) Fred Haliday, **Revolution And World Politics: The Rise And Fall Of The Sixith Great Power**, Macmilan, London, 1999.

الثمانينيات والتسعينيات)، وهو الجيل الذي اقترن بنهاية الحرب الباردة وليقدم خبرات ثورات أوروبا الشرقية وإيران من قبلها.

وإذا كان هذا الجيل الرابع قد مثل تراكمًا مقارنةً بما قبله، فيما يتصل بتحليل الثورات، إلا أن دراسة « **فريد هاليداي** » كانت تدشينًا –في إطار علم العلاقات الدولية– للبحث في مرحلة جديدة من النظام الدولي (**أحادي الهيكل والأيديولوجية**)، وما إذا كان سيشهد بدوره ثورات مثل التي شهدتها مراحل سابقة من تطوره التاريخي. فكل من الثورة الفرنسية والثورة الروسية اقترنت بمراحل تحول في النظام الدولي الأوروبي أساسًا والعالمي، كما دشنت الثورتان الصينية والإيرانية مرحلة أخرى من تشكل النظام العالمي.

ودون إدعاء مناقشة حجج هذا الكتاب وإطاره النظري ومقولاته النظرية ونتائجه، يكفي التوقف عند منطلقه وفرضيته الأساس من ناحية، وعند مغزى السؤال الذي طرحه «**هاليداي**» في مقدمة الكتاب من ناحية أخرى بالنسبة لما اندلع من ثورات عربية.

أما المقولة الأساس التي ينطلق منها « **هاليداي** »، فهي أن الثورة كأيديولوجية وكظاهرة وعملية تاريخية هي ذات أبعاد دولية واضحة وخاصةً الثورات الكبرى التي تعدت الحدود خلال القرنين (1789 – 1989) وكانت بمثابة ثورات ضد الحداثة الرأسمالية. وتمارس هذه الأبعاد الدولية تأثيرها في مستوى: أسباب الثورة وتفسير اندلاعها، وكذلك مسار تشكلها ونتائجها وكيفية تأثرها بقوى أخرى وتأثيرها عليها.

هذا، والنماذج الثورية التي تناولها « **هاليداي** » عبر القرنين هي نماذج قامت ضد قوى رأسمالية كان التهديد الأساس لها موجه من الخارج. بعبارة موجزة، فإن جوهر الكتاب هو أن العلاقات الدولية تمثل عاملا أساسًا إن لم يكن محددًا للظاهرة الاجتماعية للثورات، فبالرغم من أن الثورات تقع داخل دولة محددة وفي زمن محدد، فإنها تقع نتاج أزمات ذات جذور دولية كما أن عواقب التغيير الثوري والطريقة التي تمت بها يسهل منها النظام الدولي ويحفزها. ومن ثم، فإن « **هاليداي** » يركز على السبب الدولي لاندلاع الثورات، وكيف أن للثورات أهداف دولية وكيف تؤثر العوامل الدولية على مسارها.

وعن السؤال الذي طرحه هاليداي، والسابق الإشارة إليه وهو «**هل انتهىٰ عصر الثورات في العالم؟**» فيمكن طرحه علىٰ نحوٍ آخر كالآتي: إذا كانت الثورات الأربع كبرىٰ ثورات ضد الرأسمالية الحداثية أو الحداثة الرأسمالية، فإلىٰ أي حد تمثل نهاية الشيوعية مع انهيار الاتحاد السوفيتي والثورات في شرق أوروبا نهاية للثورات في العالم أي نهاية لتهديدات جديدة للنظام الرأسمالي العالمي في مرحلته الحالية (**العولمة والأمركة**)؟

ومما لا شك فيه، أن السؤال بصيغته هذه إنما يقصد مفهومًا محددًا للثورة وفقًا للتقاليد الماركسية، أي الثورة المرتبطة بالتغيير الجذري العنيف لقلب نظام قائم وبناء نظام جديد من خلال تعبئة وحركة الجماهير المسيسة من العمال والفلاحين (**المفهوم الماركسي للثورة**). ومن ثم، فهل العالم مع بداية التسعينيات أضحىٰ خاليًا من تلك القوىٰ الثورية حتىٰ يتساءل «**هاليداي**» هل انتهىٰ عصر الثورات؟

ويرىٰ Richarch Saull في مراجعته لكتاب «**هاليداي**» [١] أن الذي أضحىٰ يهدد النظام الاجتماعي الرأسمالي الدولي بعد عقد من انهيار الاتحاد السوفيتي هي "Rogue states" أي دول مسلحة بأسلحة دمار شامل وأسواق مالية ليبرالية غير مستقرة. ولم تعد المؤسسة agency القادرة علىٰ إحداث التحولات الاجتماعية والسياسية ممثلة في الشعوب التي تتحرك بجماعية وفقًا لمشروع إنساني نابع من وعي ذاتي بمساوئ النظام القائم، ولكن أضحىٰ مكمن التحول يوجد في المخرجات الأنانية والفوضوية لعلاقات السوق الرأسمالية. بعبارة أخرىٰ لم تعد الثورات « **الشعبية**» – الكبرىٰ هي مصدر التهديد للنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية.

هذا، ويمكن من ناحية أخرىٰ الإجابة علىٰ سؤال «**هاليداي**» من مدخل آخر وهو رؤىٰ أمريكية (**غير يسارية**) عن مسار الثورات في عالم الحرب الباردة. ومفاد هذه الرؤية أن عصر الثورات قد أفل وأن الثورات، كما بينت خبرة الستينيات والسبعينيات قد انتهت بالفشل، ومن ثم يصبح

(١) Richard Saull. Op. cit. P288-303.

السؤال هو: ما الذي يمكن عمله لتجنب الثورات؟

إن هذه المقولة جاءت في مضمون نص إنجليزي مترجم نشره العدد الأول من الإصدار الجديد الملحق بمجلة السياسة الدولية عدد أبريل 2011: اتجاهات نظرية، والذي تم تخصيصه للثورات.(١) واقترن هذا النص بتعليق عليه.

فإذا كان النص قد أفاض في تحليل الثورات (**نقلًا عن أدبيات نظرية رائدة في هذا المجال**)، فقد وصل إلىٰ الحديث عن أفول نجم الثورات، مشيرًا **على التوالي إلى الآتي:**

«علىٰ الرغم من تمتع فكرة الثورة بشعبية في الستينيات من القرن العشرين، فإنها نالت سمعة سيئة في السبعينيات. وبحلول الثمانينيات، كانت الكثير من الدول الراديكالية تحاول التراجع عن أنظمتها الثورية. ولم يكن هناك أي أمثلة إيجابية للثورات التي سارت بشكلٍ جيد...

... إن التوصل إلىٰ فكرة أن الثورات تنتهي بشكلٍ سيء

(١) إيمان أحمد رجب (محرر)، **اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية (الثورات: المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية)**، العدد الأول، ملحق السياسة الدولية، العدد 184، مرجع سابق.

استغرق فترات طويلة من التجارب الثورية واسعة النطاق، ويمكن القول إن الوعود الثورية عادةً ما تكون مشرقة ومضيئة، لكن النتائج عادةً ما تكون سيئة، وإذا لم تر ذلك بنفسك فلن تصدقه. وبالنظر إلىٰ العديد من التجارب الثورية، تراجع الكثير من الثوريين المحتملين عن ثورتهم، ولهذا كان عقد الثمانينيات من القرن العشرين عقدًا محافظًا. وبحلول التسعينيات، كانت جماعات فقط مثل تنظيم القاعدة هي التي تريد الثورة...

إن الفكرة الأساسية في الفكر الثوري تتمثل في أن إعادة صياغة المجتمع أمر ممكن، وبدون ذلك فلن يقوم الكثيرون بثورات. وباكتشاف أن إعادة صياغة مجتمع تؤدي إلىٰ صعوبات مروعة ونتائج سيئة، يموت الحلم الثوري. ولكن هل معنىٰ هذا أننا لن نشهد موجة كبيرة أخرىٰ من الثورات؟ ليس بالضرورة، حيث إن هناك وفرة من الظلم في العالم، وهو ما يثير الغضب. وكما أشارت حنا أرندت، فإن الغضب يؤدي إلىٰ الثورة، والقدر الأكبر من مشاعر الغضب الآن يوجد بين المسلمين.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما الذي يمكن عمله لتجنب الثورات؟، والإجابة بسيطة لكن من الصعب تنفيذها، وهي تقديم إصلاحات للقضاء علىٰ مشاعر الظلم التي تقوم عليها الثورات» . (انتهىٰ الاقتباس)

ومن قراءة النص المترجم كاملا يثور السؤال: ما الغرض منه في هذه الآونة؟ وما الرسالة الكامنة وراء نشر هذا النص الذي يحمل رؤية سلبية عن الثورات كسبيل للتغيير الجذري وهي رؤية محملة بالنكهة الأمريكية. وفي هذا الإطار، يقدم تعليق د.أمل حمادة إجابة مهمة مفادها: (١)

«يمكن فهم فلسفة التعامل مع الموضوعات التي تبدو خارج السياق الأمريكي، وهو ما يعنينا كجماعة علمية مصرية بشكل مباشر. فمن المهم التعرف علىٰ فلسفة العلم في واحدة من كبريات مدارس العلوم السياسية، ومدىٰ قدرتها علىٰ الإلمام ببعض الظواهر السياسية وتفسيرها، خاصةً إذا ما كانت هذه الظواهر بعيدة الصلة عن الواقع الأمريكي

(١) د.أمل حمادة، تعليق نقدي: أبعاد التغير في السياسة الخارجية خلال مرحلة ما بعد الثورة، **المرجع السابق**.

السياسي والاقتصادي والاجتماعي...

... وهذا التحليل (إشارةً إلىٰ مضمون النص المترجم) يطرح عددًا من النقاط التي تحتاج لنقاش، تتعلق النقطة الأولىٰ بأن هذا التحليل ينطلق من فلسفة تعلي من قيمة الاستقرار، وترىٰ في الثورات هدمًا لهذا السياق وطرح سيناريو مختلف به قدر كبير من عدم اليقين والاحتمالات اللانهائية لتطور المجتمع، وتفضل أن يكون تطور المجتمعات الإنسانية وفق سيناريو أكثر قدرة علىٰ التنبؤ والتحكم في المسارات، وهو ما يميز الفكر الحداثي الذي يعلي من فكرة قدرة الإنسان علىٰ التحكم شبه الكامل في الكون وعلاقاته من حوله بشكل يجعل كل الظواهر خاضعة له. من السهل علينا أن نتحفظ من حيث المبدأ علىٰ هذا التحليل وأن نرىٰ في الظاهرة الإنسانية في تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إمكانيات هائلة لتحقيق النمو البشري بما يعود –كما عاد سابقًا- بالخير علىٰ الجميع. كذلك، يفرض علينا سعي المجتمعات الإنسانية لتحقيق المزيد من الحريات والعدالة والكرامة، بكل الطرق المتاحة

أمامها، أن نفترض أنه يمكن إعادة النظر في خلاصة عدم جدوىٰ الثورات بشكل يسمح لنا بالقيام بتحليل مختلف للثورة والجدوىٰ منها». (انتهىٰ الاقتباس)

ويظل المسكوت عنه سواء في النص أو التعليق أكثر أهمية، وهو المتصل بالأبعاد الدولية في الثورات –وبالمعنىٰ الذي شرحه « **هاليداي** »، كيف نريد لثورة أن تؤثر في النظام الدولي القائم؟ وكيف يقيد الأخير هذه الثورة؟ والأهم هو ما نمط هذه الثورة كبرىٰ أم صغرىٰ؟

فمما لاشك فيه، أن الرؤية الناقدة للثورات وخاصةً الصغرىٰ (**التي وقعت في الستينيات والسبعينيات**)، لا تقتصر علىٰ مساوئها الداخلية، ولكن تعني –وهذا هو المسكوت عنه– أن النجاح كان لابد وأن يؤثر في توازن القوىٰ الدولية وحالة العلاقات الدولية ذلك لأن هذه الثورات، لم تكن في أغلبها إلا نتاج لعبة الصراع علىٰ النفوذ العالمي بين القطبين في عالم الحرب الباردة، وهي لم تكن ثورات شعبية ابتداءً، ولكن انقلابات نخب عسكرية بالأساس اجتذبت مساندة قطاعات من الشعوب. ومن ثم، فالمسكوت عنه الأهم، في

النص والتعليق، هو التدخلات الخارجية والضغوط الخارجية المتمثلة في الثورة المضادة من الداخل ومن الخارج، ودورها في احتواء وحصار الثورات والتأثير علىٰ مسارها بأشكالٍ مختلفة وبأدوات متنوعة من أهمها الانقسامات الفكرية والأيديولوجية الداخلية. فإن مواطن الخلل في الخبرات الثورية التي رصدها النص لا تقتصر علىٰ أسباب داخلية فقط، كما أراد أن يؤكد، ولكن أين دور الأبعاد الدولية؟ وأين تسكين هذه الثورات في لعبة الصراع العالمي في مرحلة الحرب الباردة[١]؟

(2) ويتضح من القراءة في الخبرات التاريخية هذا المسكوت عنه بدرجة أكبر، وذلك بالتمييز بين أجيال وأنماط

---

(١) من أحدث الدراسات النظرية عن الثورات والعلاقات الدولية ذات الأبعاد النظرية والتطبيقية مجموعة الدراسات التي أعدها شباب المدرسين المساعدين من تخصص العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية. انظر:
أميرة أبو سمرة، أماني غانم، الثورة والنظرية الدولية، (في): د.نادية مصطفىٰ، أمل حمادة (تحرير)، **الثورة ودراسة العلوم السياسية،** (المؤتمر الأول لشباب المعيدين والمدرسين المساعدين بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة)، يونيو 2011. (تحت الطبع)
- انظر أيضًا: دلال محمود، الثورات العربية ونظرية الدومينو (في): المرجع السابق.

من الثورات. فبعد عصر الثورات الكبرىٰ، فإنه منذ نهاية القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين توالت موجات من الثورات الصغرىٰ في دوائر « **الجنوب** » ومنها دائرتنا العربية الإسلامية بالأساس ذات أنماط مختلفة: ثورات مقاومة الاستعمار والتحرير والاستقلال (**ثورة الشعب المصري ضد الحملة الفرنسية وصولا إلىٰ تولية محمد علي، ثورة الشهيد إسماعيل ضد محاولة الاحتلال البريطاني للهند، ثورة الشهيد شامل ضد محاولة الاحتلال الروسي للقوقاز، ثورة عرابي ضد التدخل البريطاني واستبداد الخديو، ثورة المهدي في السودان ضد الإنجليز، ثورة عبد القادر الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، ثورة عمر المختار ضد الاحتلال الإيطالي لليبيا، ثورة الشريف حسين علىٰ الدولة العثمانية، ثورة أتاتورك علىٰ الاحتلال الأجنبي وعلىٰ نظام الخلافة الإسلامية، ثورة مصدق علىٰ النفوذ الأجنبي المساند للشاه في إيران، ثورة عبد الناصر علىٰ الملكية والاحتلال، الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي**) ثورات الصراع الأيديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية (**انقلابات عسكرية**

في معظمها) في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وخاصةً في الستينيات والسبعينيات، وصولا إلىٰ الثورة الإسلامية الإيرانية ضد نظام الشاه المستبد والتابع للغرب، ثم وصولا إلىٰ ثورات شرق أوروبا منذ 1989 **(والتي بدأت إرهاصاتها في بداية الثمانينيات)** وهي ثورات من أجل التحول الديمقراطي بالإصلاح وفق النموذج الغربي التمثيلي الرأسمالي، فهي ليست ثورات راديكالية عنيفة بالمفهوم الماركسي، وقد سبقها في ذلك بداية توجه التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، وصولا الآن إلىٰ الثورات العربية.

ومما لا شك فيه أيضًا، أن الدراسة المقارنة بين هذه الموجات والأنماط لتبين الفارق بين مفهوم « **الثورة** » وفق التقاليد الماركسية (**الثورتان الروسية والصينية**)، ومفهوم «**الثورة** » وفق التقاليد الوطنية (**ضد الاستعمار**) ومفهوم الثورة وفق التقاليد الليبرالية (**ضد النظم العسكرية والنظم الاستبدادية**) ومفهوم الثورة الإسلامية (**وفق التقاليد الشيعية)**. وجميعها موجات وأنماط كان لفشلها أو نجاحها

تأثيرات متباينة في هيكل النظام الدولي ومنظومة قيمه بل وكان لطبيعة توازنات النظام الدولي القائم وتدخلاته تأثيرها علىٰ مآل هذه الثورات اكتمالا أو نقصًا. فإذا كانت الثورات الشعبية الكبرىٰ الفرنسية ثم الأمريكية ثم الروسية ثم الصينية ثم الإيرانية قد أحدثت تأثيرًا دوليًا كبيرًا وجذريًا فيمكن أن نفهم كيف في عصر «**الدور العالمي الأمريكي**» كان لابد وأن يكون للنظام الدولي السائد والمحيط بالثورات أهمية كبيرة، من حيث كونه حليفًا مع أو ضد الثورات ومن حيث كون طبيعة الثورات وأهدافها تستقم ومصالحة أم لا؟ بعبارة أخرىٰ، فإن الثورية السلبية، وفق النص الأمريكي المشار إليه عاليًا، هي ليست الثورة بالمفهوم الماركسي فقط ولكن ضم إليها « **الثورات الإسلامية** » أيضًا وجميعها تحدت هيمنة النظام الرأسمالي العالمي وحلفائه في الداخل، ولذا تعرضت لتدخلات خارجية متنوعة الأشكال لاحتوائها أو إفشالها.

ولم تعدم السياسة الأمريكية والسياسات الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين سبل التدخل ضد كافة أنماط الثورات بأدوات وآليات متنوعة، ومن بينها استراتيجية

التلاعب بعقول وقلوب قادة الثورات، علىٰ النحو الذي أفرط مثلا في شرحه « **كوبلاند** » في كتابه عن سيرة علاقته بعبد الناصر، وهو الكتاب الذي علق عليه وأعاد تقديمه المرحوم أ.د.توفيق الشاوي[١]. كما يمكن الإشارة أيضًا إلىٰ كتابٍ مهم صدر في بداية الستينيات حرره عالم العلاقات الدولية «**مورتون كابلان** » بعنوان « **ثورة في السياسات العالمية** »[٢]، قدم فيه نصائح للسياسة الخارجية الأمريكية كان دافعها ما وصفه «**كابلان**» بأنه انتهاك السياسة الأمريكية لنفسها وهي تحاول -بنجاحٍ متضائل- الدفاع عن الوضع الدولي القائم وعما يجب أن يكون عليه العالم وفق الرؤية الأمريكية؛ ذلك لأن عدم فعالية استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية في تلك المرحلة -وفق رؤية « **كابلان** »- إنما تنبع من سببين: أحدهما عدم الفهم المناسب للقوىٰ التي تعيد تشكيل العالم

(١) انظر: د.توفيق الشاوي، **الدبلوماسية والمكيافلية في العلاقات العربية الأمريكية خلال عشرين عامًا (١٩٤٧-١٩٦٧): دراسة وتحليل حول كتاب «لعبة الشعوب»**، منشورات العصر الحديث، القاهرة، ١٩٧١.

(2) Morton Kaplan, **The Revolution In World Politics**, Wiley, New York, 1962 .

والعديد منها ذو تأثير ثوري، والسبب الثاني هو التركيز علىٰ المصالح الداخلية وإمكانية حمايتها بسياسة العزلة.

بعبارة أخرىٰ، حذر « **كابلان** » الولايات المتحدة من الأوضاع الثورية في العالم الثالث بصفةٍ خاصة. ولكن لماذا؟ هل لاحتوائها ومنع تحقيق أهدافها لما فيه من إخلال بميزان القوىٰ العالمية، أم لدعمها؟

لقد رفض « **كابلان** » الرؤية التي تصف اتجاه الحياد في ذلك الوقت بأنه غير أخلاقي، كما رفض وصف دول عدم الانحياز بأنها غير مسئولة، ونبه إلىٰ أنها تمثل ثلث سكان العالم وأنها يمكن أن تساند الغرب بقدر ما يمكن للغرب أن يساندها.

ومن الواضح أن منحىٰ «**كابلان**» نحو نظام عالمي جديد New World Order لم يكن هو منحىٰ السياسة الأمريكية التدخلية خلال الحرب الباردة بكافة الأدوات وخاصةً احتواء وتقييد الثورات بكافة الطرق وحتىٰ تحقق للولايات المتحدة الانتصار، بدون حرب كبرىٰ علىٰ الاتحاد السوفيتي وحلفائه.

وفي المقابل، وبديلا عن كافة أنماط الثورات (**الصغرىٰ**) التي استمرت القوىٰ الغربية في احتوائها وتقييدها وأحيانًا توظيفها، أضحىٰ أسلوب التحول الديمقراطي التدريجي هو البديل السلمي الإصلاحي للتغيير المقبول من الغرب وشريطة أن يكون وفق النموذج الليبرالي التمثيلي الرأسمالي. ومن ثم اختفت بالفعل في أدبيات النظم المقارنة والعلاقات الدولية، مفاهيم الثورات ونظرياتها في مقابل صعود مفاهيم حقوق الإنسان والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي والمجال العام والتيار الرئيس والإصلاح التدريجي السلمي دون عنف. كما حلت مفاهيم دراسات السلام، واللاعنف، والمقاومة المدنية محل مفهوم الثورات الذي شاع قبل أكثر من عقدين.

ولقد دافع الغرب عن هذه المفاهيم لأنه يفترض بها تحقق أمران: التحول للنمط الغربي في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي يركز علىٰ النخب والأطر العلوية دون الجماهير، مع استمرار روابط التبعية مع النظم المتحولة في إطار نظام عالمي يهيمن عليه النموذج الحضاري الغربي

الرأسمالي. وهو نظام عالمي غير عادل سياسيًا أو اقتصاديًا أو إنسانيًا، وتتعدد الدعوات لتغييره وتحوله إلىٰ نظام أكثر عدالة وإنسانية، ومن خلال ما يسمىٰ « **الديمقراطية العالمية** » أو العدالة العالمية، أو المجتمع المدني العالمي، ومن خلال مقولات بعض الأطر النظرية (**مثل النظرية النقدية**) التي تمثل ثورة معرفية علىٰ الحداثة الرأسمالية وعلىٰ المركزية الحضارية الغربية(١).

إن خلاصة التحليل السابق، من واقع الأدبيات النظرية ومن واقع الخبرات التاريخية لتبين لنا مدىٰ أهمية السؤال الذي طرحه « **هاليداي** » ومدىٰ أهمية محاولة الإجابة عنه (**والسابق طرحها**)، ليس لترفٍ علمي ولكن لأغراض عملية تتصل بصفةٍ خاصة بفهم الوضع الحالي للأبعاد الدولية للثورات العربية (**مستقبل تأثير النظام الدولي**) والأهم أيضًا هو فهم أسباب انفجار هذه الثورات في حد ذاتها وطبيعة ما تم إنجازه منها (**حتىٰ الآن**) وخاصةً في مصر وتونس. فإن انفجار

---

(١) د.نادية محمود مصطفىٰ، الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور إسلامي في علم العلاقات الدولية، **مرجع سابق**.

هذه الثورات في حد ذاته كان ضد كل التحليلات المشار إليها عاليًا عن أفول نجم الثورات، وخاصةً في المنطقة العربية، في ظل آثار توازن القوىٰ العالمية منذ نهاية الحرب الباردة. بل لقد كان اندلاع هذه الثورات تأكيدًا لفشل مناهج الإصلاح التدريجية والشكلية لنظم مستبدة وفاسدة كانت حليفة لمن يدعي الدعوة إلىٰ إصلاحها، كما أن هذا الاندلاع كان بمثابة إجابة إبداعية من الشعوب الثائرة علىٰ سؤال طالما تجادلت حوله النخب، وطالما مثل معضلة أمام فكر المقاومة والمعارضة الوطنية بكافة تياراتها: كيف يمكن كسر جمود الإصلاح وفشله؟

وإذن، ماذا بعد المفاجأة بالثورة المصرية وقبلها الثورة التونسية؟

أليس متوقعًا، وفق التحليل السابق، أن يتحرك النظام الدولي السائد لاحتواء هذه الثورة (وغيرها من الثورات العربية) والعمل علىٰ إجهاضها حتىٰ ولو لم تكن ثورة راديكالية (انتهىٰ عصرها) أو ثورة إسلامية (أي علىٰ غرار إيران)؟ أم يمكن تصور أن هذا النظام الدولي سيتجه لاحتواء

الثورات ولتقييدها حتىٰ لا تحقق استقلالية كاملة؟

والأهم هو هل حالة توازن القوىٰ وموضع الولايات المتحدة منها مقارنةً بالقوىٰ الكبرىٰ الآن بعد عقدين من نهاية الحرب الباردة تسمح بما سمحت به خلال الستينيات والسبعينيات من احتواء وتقييد الثورات في العالم الثالث أم أن نموذج الثورة المصرية المغايرة، (**ورغمًا عن كل تحديات الثورة المضادة الداخلية والخارجية**) سيفتح السبيل أمام سؤال آخر: كيف تصبح مصر الثورة والثورات العربية اختبارًا لحقيقة مقولات وسياسات النظام الدولي السائد عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية؟ وهل سيدعم هذا النظام الدولي التحول الديمقراطي في العالم العربي والناتج عن ثورات شعبية وليس انقلابات نخبوية، بلا شروط وحتىٰ لو كان يشهد صعودًا إسلاميًا؟

إن الإجابة علىٰ الأسئلة السابقة، التي تبلورت في عقلي وأنا أفكر حين اندلاع الثورات في مآلها، تطلبت ثلاثة أمور: **من ناحية** : استقراء حالة النظام الدولي الراهن وما يواجه من تغيرات بحثًا عما يمكن أن تضيفه هذه الثورات العربية من

تحديات أمامه (**وخاصةً في ظل الصعود الإسلامي**)، **ومن ناحية أخرىٰ:** استقراء واقع أنماط التدخلات الخارجية في الثورات العربية برؤية كلية عامة مع قدر من التخصيص لحالة الثورة المصرية، لما لها من تأثير مركزي علىٰ حال النظام العربي برمته، **وأخيرًا:** أثر الصعود الإسلامي علىٰ مآل الثورات وتوجهها الخارجي الراهن والمأمول لمواجهة تحديات النظام الدولي. ويتناول المحوران الثاني والثالث، ثم الخاتمة هذه الجوانب الثلاثة.

ثانيًا: النظام العالمي بين الإصلاح والتحول قراءة دلالة الأزمات العالمية وموضع الثورات العربية منها:

سؤال يتكرر مع كل واقعةٍ كبرىٰ، وما أكثرها هذه الوقائع عبر القرن الفائت، هل يدخل العالم عصرًا جديدًا؟ وهل يشهد نظامًا دوليًا جديدًا؟ وما قدر الاستمرارية والتغير؟ وفي قلب هذه الأسئلة عن حالة «**العالم**»، كان يقع عالمنا العربي والإسلامي بثوراته وتحولاته الداخلية والخارجية.

1- وقد تكرر هذا السؤال خلال القرن العشرين مراتٍ ثلاث؛ بعد الحرب العالمية الأولىٰ ثم الثانية ومع نهاية

الحرب الباردة، حيث تخلل المراحل بين هذه الواقعات الكبرىٰ أنماط عدة **من التفاعلات النظمية:**

- أزمات اقتصادية عالمية، ثورات وطنية ذات تداعيات إقليمية وعالمية، حروب استقلال، أزمات وحروب إقليمية – عالمية.

وقد مثلت جميع هذه التفاعلات النظمية، كل في زمانه ومكانه، اختبارًا للنظام الدولي القائم وخاصةً من حيث توازن القوة العالمي بين القوىٰ الكبرىٰ في النظام، سواء من الفضاء الرأسمالي الليبرالي أو الشيوعي التسلطي. أما بقية العالم، فكان إما مستعمرًا أو ثائرًا للتحرير والتنمية والاستقلال، كما كان مفعولا به وموضوعًا لتوازنات القوىٰ أو فاعلا يحاول إيجاد طريق ثالث متحديًا هيمنة النظام الدولي السائد، بهيكله أو منظومة قيمه.

هذا، وكانت دائرتنا العربية والإسلامية، دائمًا –في قلب هذه التفاعلات النظمية، في ذاتها وكجزء من منظومة فرعية أكبر: العالم الثالث أو الجنوب. والجدير بالتذكرة هنا أن

الاهتمام بدراسة التحولات العالمية، ليست غاية في حد ذاتها، وإلا تكون ترفًا علميًا، ولكنها وسيلة لتقدير وفهم الأطر النظمية المحيطة بعالمنا، فهي شديدة التأثير علينا كما كانت تفاعلاتنا دائمًا اختبارات لحالة هذه الأطر وتحولاتها.

إلا أنه من الجدير بالملاحظة -كما سنرىٰ- أن المنشغلين بالدراسات الدولية النظمية، من الدوائر الأكاديمية الغربية لا يُعطون هذه الرابطة اهتمامهم الأساس، وعلىٰ العكس لابد وأن تنطلق دراسات دوائرنا الأكاديمية والحركية من متطلباتنا أساسًا.

وإذا كان الربع الأخير من القرن العشرين قد شهد تراكم مؤشرات التغير في النظام الدولي والتي كشفت بعد ذلك عن نهاية الحرب الباردة ونهاية هيكل الثنائية القطبية، وهو ما بدا حينئذ علىٰ أنه انتصار بلا حرب وهيمنة للنموذج الحضاري الغربي بقيادة أمريكية، وإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد دشنت التصورات حول مستقبل الهيمنة الأمريكية في ظل العولمة، فإن الألفية الثالثة دشنها أكبر تحدي لهذه الهيمنة المفترضة، ألا وهو الهجوم في 11 سبتمبر 2001 علىٰ برجي

التجارة العالمية في نيويورك وعلىٰ البنتاجون في واشنطن. ذلك الحدث الذي وظفته الولايات المتحدة تحت ذريعة استراتيجية الحرب علىٰ الإرهاب لإحكام هيمنة الإمبراطورية الأمريكية علىٰ العالم: مركزية القوة العسكرية الأمريكية، والسيطرة علىٰ الاقتصاد العالمي، ودعم نشر منظومة القيم الغربية الحضارية (**السياسية والاقتصادية والثقافية**)[١].

---

(١) في مراجعة أدبيات علم العلاقات الدولية عن استراتيجيات القوىٰ الكبرىٰ حول التغير في هيكل النظام الدولي وحالة النظام الدولي (التغير أو الاستمرار)، منذ نهاية الثمانينيات، وعند نهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية، وفي ظل العولمة وعند 11/ 9/ 2001، انظر هذه المراجعة في الدراسات التالية:

- د.نادية محمود مصطفىٰ، القوتان الأعظم والعالم الثالث من الحرب الباردة إلىٰ الحرب الباردة الجديدة، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، أكتوبر 1986.
- د.نادية محمود مصطفىٰ، المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد، القسم الأول، (في): **تقرير الأمة في عام** (1992) 1412هـ ، مركز الدراسات الحضارية، القاهرة، 1993.
- د.نادية محمود مصطفىٰ، أزمة الخليج الثانية والنظام الدولي الجديد ، (في): د.أحمد الرشيدي (محرر): **أزمة الخليج والأبعاد الدولية والإقليمية**، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، أكتوبر 1991.
- د.نادية محمود مصطفىٰ، **القوىٰ الثانوية والنظام الدولي**، جامعة القاهرة: مؤتمر مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992.

ومن ثم، كان مسلسل الحروب الإقليمية خلال العقد الأول من القرن الواحد وعشرين (**أفغانستان، العراق**)، تحت ستار استراتيجية مكافحة الإرهاب، تفعيلا لاستراتيجية القرن الواحد والعشرين الأمريكية. وهي الحروب التي أنهكت، القوة الأمريكية العالمية سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، ناهيك عن الهجوم الذي تعرضت له سواء في الداخل أو الخارج، منظومة القيم التي ادعت الإدارة الأمريكية العمل علىٰ حمايتها ونشرها في العالم كسبيل لتحقيق سلامته واستقراره ورخائه[١].

- د.نادية محمود مصطفىٰ، **التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي**، (في): أعمال مشروع التحديات التي تواجه العالم الإسلامي، رابطة جامعات الدول الإسلامية، القاهرة، نوفمبر 1999. (الفصلان الأول والثاني)
- د.نادية محمود مصطفىٰ، العولمة وحقل العلاقات الدولية، (في): د. سيف الدين عبد الفتاح، د. حسن نافعة (إشراف وتحرير): **العولمة والعلوم السياسية**، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (1) العام الجامعي 1998-1999، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد قسم العلوم السياسية، 2000. =

= - د.نادية محمود مصطفىٰ، أولىٰ حروب القرن الواحد والعشرين: رؤية أولية، **السياسة الدولية**، 2003.

(١) حول هذه الحروب وأثارها العالمية والإقليمية – فكريًا ومؤسسيًا-:

- العدوان علىٰ العراق، **أمتي في العالم (كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي)**، العدد السادس، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة،

2- ومع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 تجدد السؤال، ولكن علىٰ نحوٍ آخر: هل سيمر النظام الرأسمالي العالمي بتحول، حيث إن هذه الأزمة وتداعياتها هي الأخطر والأشد، أم أن هذه مجرد أزمة أخرىٰ من أزماته المتكررة عبر القرن سيستطيع النظام الرأسمالي إدارتها؟ وبعد النقاش حول مؤشرات قيادة أمريكا للعالم بعد نهاية الحرب الباردة واتجاه النظام الدولي نحو الأحادية، فإن نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة شهدت السؤال حول فرص استمرار هذه القيادة والعقبات التي تواجهها، نظرًا لما أضحت تواجهه تلك القيادة من أزمات داخلية وخارجية.

وهكذا، مع نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، ومع تزايد صعوبات الاقتصاد الأمريكي والعالمي ومع تكرار الأزمات السياسية والعسكرية عالميًا، اقترن السؤالان التاليان بقوة: هل يدخل النظام العالمي مرحلة تحول في هيكل القوة

1425هـ/ 2004.

- الأمة ومشروع النهوض الحضاري: حال الأمة 2008 **أمتي في العالم (كتاب غير دوري)**، العدد الثامن، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1430هـ/ 2009م.

العالمية تفقد فيه الولايات المتحدة قدرتها على قيادته بمفردها؟ وهل يشهد نظام الرأسمالية العالمية بدوره تحولا جذريًا؟

بعبارةٍ أخرى، وبعد أن كانت الأسئلة طوال مفاصل التغير عبر القرن العشرين تتصل أساسًا بمركز القوة القائدة للنظام الدولي: أوروبية أم أمريكية أم أسيوية (**روسيا، واليابان، والصين**)، لا في ظل نظام رأسمالي عالمي يتكيف مع أزماته المتكررة ويخرج منتصرًا في كل مرة، وبعد أن كانت الأسئلة تدور حول سبب التراجع الأوروبي ثم السوفيتي وتفكك إمبراطوريته، أضحت الأسئلة تدور حول أمرين معًا: حال القيادة الأمريكية للعالم وتوجه الدور الأمريكي العالمي من ناحية، ومآل النظام الرأسمالي العالمي وحالة النظام العالمي (**استقرارًا أو أمنًا**) من ناحيةٍ ثانية.

وبدا مع نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة تأكُد أن العالم يمر بأزمة مزدوجة: أزمة الرأسمالية العالمية والليبرالية وأزمة قيادة العالم، ناهيك عن أزمةٍ ثالثة هي أزمة منظومة القيم في النظام العالمي، تلك الأزمة التي كشفت عنها الجدالات

حول نمط العلاقات بين الأديان والثقافات والحضارات (**صراعًا أم تعاونًا**) وهي الجدالات التي ظهرت في التسعينيات ثم برزت منذ أحداث سبتمبر 2001، سواء في الدوائر الأكاديمية أو السياسية. وبينت هذه الجدالات صعود وزن الأبعاد الثقافية والأبعاد القيمية في العلاقات الدولية. ولقد تجدد الاهتمام بها، بعد أن ظل الاهتمام مُركزًا علىٰ الأبعاد المادية أساسًا، علىٰ نحوٍ أضحت فيه هذه الأبعاد الثقافية في صميم سياسات القوىٰ العالمية الجديدة منذ 2001. وهذه السياسات العالمية وإن كان يبدو طوال العقد الأول من الألفية الجديدة أنها تُدار أساسًا بالقوة العسكرية والدبلوماسية الغربية، ولو بقيادة أمريكية، إلا أنها كانت تنجدل بقوة بالأبعاد الثقافية لتبرير استراتيجية مكافحة الإرهاب ولتنفيذها، وهي الاستراتيجية التي استهدفت الشعوب أيضًا وليس النظم والحكومات فقط، ومن ثم فرضت أهداف هذه الاستراتيجية وغاياتها أدوات وسبل جديدة للتعامل مع قضايا الثقافة والهوية باعتبارها من صميم قضايا السياسات العالمية. وهو الأمر الذي أفسح الطريق أمام

الجدال حول منظومات القيم الحضارية المتقابلة (**أو المتصارعة أو المتنافسة**) علىٰ الصعيد العالمي، وعلىٰ نحوٍ غير مسبوق من حيث الدرجة أو التكرار(١).

ولذا؛ برزت الدعوات إلىٰ « **التعددية في المنظورات الحضارية** »، باعتبارها سبيلا لحل أزمة الحضارة العالمية الراهنة، وسبيلا لتحقيق عالم أكثر أمنًا وعدالة(٢).

ومن ثم، فإن النقاش الدائر منذ 2008 في الدوائر الأكاديمية والسياسية والذي تأكد مع 2011 وازداد تبلورًا وتركيزًا إنما هو نقاش حول أزمات ثلاث متزامنة: أزمة قيادة النظام الدولي مع « **انحدار** » القوة الأمريكية وصعود مراكز قوة أخرىٰ، وأزمة هيكلية في بنية النظام الرأسمالي العالمي،

(١) انظر أبعاد هذه الجدالات النظرية والتطبيقية في:

- د.نادية محمود مصطفىٰ، جدالات حوار/ صراع الحضارات: إشكالية العلاقة بين السياسي- الثقافي في خطابات عربية وإسلامية، **السياسة الدولية**، العدد 168، إبريل 2007.

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال:

-Fabio Petito and Pavlos Hatzopoulos (Eds), **Religion in International Relations: The Return from Exile… Culture and Religion in International Relations,** Palgrave Macmillan, June 2003.

وأزمة منظومة القيم الحاكمة: الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية التمثيلية في مقابل ديمقراطية العدالة الاجتماعية التشاركية، ومركزية الحضارة الغربية في مقابل تعددية المنظورات الحضارية كمصادر للتغيير والتحول المأمول في النظام العالمي. ذلك؛ لأن النظام الدولي (**أو العالمي**) ليس مجرد هيكل قوة سياسية (**توزيع القوة العالمية**) ولكنه أيضًا هياكل اقتصادية واجتماعية ومنظومة قيم، ناهيك بالطبع عن العوامل البيئية المحيطة والتي تمثل مدخلات لهذا النظام سواءً من مصادر وطنية أو إقليمية أو مصادر نظمية عالمية. ولعل أهم هذه العوامل هي الثورات المتلاحقة: الصناعية، التكنولوجية، ما بعد الصناعية، المعلوماتية والاتصال، وكذلك حالة العولمة وعملياتها. وهذه العوامل، وغيرها كانت دائمًا ذات تأثير نظمي علىٰ العلاقات الدولية (**أثر اكتشاف الأسلحة الذرية علىٰ النظام الدولي، أثر ثورة المعلومات والاتصال في الاقتصاد العالمي والدول القومية** ...). وإهمال هذه العوامل وتغيرها يؤدي بالبعض

لأن يعجز عن التمييز بين مؤشرات التغير أو التحول النظمي وبين أسبابه وبين نتائجه[١].

وتمثل هذه الثلاثية –المشار إليها عاليًا– قدر التعقد الذي وصلت إليه دراسة « **التغير – التحول في النظام الدولي** » مقارنةً بعقودٍ ثلاثة سابقة حين أحدث كتاب « **هولستي** » في هذا المجال اختراقًا نوعيًا في الدراسات النظمية [٢]. ولكنه كان اختراقًا في ظل هيمنة المنظور الواقعي علىٰ دراسة العلاقات الدولية، في هذه المرحلة وبداية الجدال الثالث الكبير بين منظور الواقعية وبين ما سُمي في هذه المرحلة بما بعد السلوكية أو التعددية أو...[٣]. إلا أن الجدال الراهن إنما

---

(١) حول التمييز بين أسباب ونتائج التغير أو التحول النظمي العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، وحول نتائجه كما تقدمها أدبيات نظرية العلاقات الدولية انظر:

- مروة فكري، **تأثير التغيرات العالمية علىٰ الدولة القومية خلال التسعينيات (دراسة نظرية)** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،، 2006. (إشراف: د.نادية مصطفىٰ) (الفصل الأول).

(2) **K.j Holsti: Change in International system** ***essays on the theory and practice of international relations,*** Elgar Publishing Limited, Edward**, 1991.**

(٣) انظر أبعاد هذا الجدال في:

تُشارك فيه بقوة —ومنذ ما يقرب من العقدين، المدرسة النقدية البنائية [١]، ومن هنا مغزى استدعاء الحديث عن

– د.نادية محمود مصطفى: نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، السياسة الدولية، العدد 82، أكتوبر 1985.
– د.إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية**، دار ذات السلاسل، الكويت، ص 24– 57.

(١) حول أبعاد الجدال في هذه المرحلة (ما بعد الحداثة، ما بعد الوضعية)، التي تجدد فيها الاهتمام بالقيم وموضع المدرسة البنائية والنقدية منه انظر:

- John Lewis Gaddis, International Relations Theory &the End of the = =Cold War, **International Security**, Vo 17, No3, 1992/ 1993, pp. 6-29, pp. 53-57.

– ستيفين والت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات عدة، ترجمة: منير كمال، في: **الثقافة العالمية**، رقم 89، 1998، ارجع إلى النص الأصلي في:

Steven Walt, International Relations: One World, Many Theories, **Foreign Policy**, Spring 1998.

- Jack Snyder: One World Rival Theories, **Foreign Policy**, Nov./ Dec. 2004.

– أماني غانم، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، القاهرة، 2007، (الجزء النظري).
– د.نادية محمود مصطفى ، إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، بحث مقدم إلى مؤتمر "حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة (المؤتمر الثاني للتحيز)" فبراير 2007، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد. (تحت الطبع). كذلك، انظر الدراسة المزيدة في: المعهد العالمي للفكر الإسلامي: **المنهجية الإسلامية**، مركز الدراسات المعرفية، دار السلام، القاهرة، 2010.
– د.نادية محمود مصطفى، إعادة تعريف السياسي في العلاقات الدولية، (في): د.نادية محمود مصطفى، إشراف وتحرير: **علم السياسة: مراجعات نظرية**

منظومة قيم النظام الدولي كبعدٍ ثالث بين البعدين السابق تركيز الواقعية عليهما وهما؛ هيكل القوة السياسية والعسكرية وهيكل القوة الاقتصادية.

ولهذا؛ فإن النقاش يدور الآن حول "التحول" في النظام العالمي وليس مجرد "التغير" في بعض مكوناته، بالتركيز علىٰ مؤشرات أسبابه ونتائجه سواء علىٰ مستوىٰ قيادة النظام أو هيكل النظام الرأسمالي العالمي أو منظومة قيمه. فالنقاش

ومنهاجية، قسم العلوم السياسية/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، 2004.

- Steve Smith, Singing Our World in to Existence: International Relations Theory & September 11, **International Studies Quarterly,** No 48, 2004,, pp. 499- 515.
- Alexander Wendt, **social theory of international politics,** Cambridge University Press Cambridge, 1999. (مترجم للعربية).

- Robert M.A Crawford, Darry1 Jarvis (eds.), **IR- still an American Social Science? Toward diversity in international thought**, 2000 .

- The metaphysics of world affairs, pp . 1- 12.

– كنود إيريك يورقنسن، نحو علم اجتماعي من ستة قارات: العلاقات الدولية، =

=ترجمة: عبد الله راقدي،**مجلة العلاقات الدولية والتنمية** 4:6 ديسمبر2003.

http://www.geocities.com/adelzeggagh.html

- Reuniting Ethics and Social Sciences: the oxford handbook of IR, Ethics and IR, vo.22.3 (fall 2008), Christian Reus-smith, Duncan Snidal.

الأكاديمي الآن –وخاصةً من جانب المدرسة النقدية والمدرسة البنائية الجديدة، قد تمحور خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة حول العناوين التالية: الأزمة النظمية العالمية، الأزمة والتحول، العولمة والأزمة العالمية، التوجه جنوبًا(١).

(١) انظر على سبيل المثال:

- East Asia Institute (2011): National Security Panel Report: Post-crisis world order: Security, Economy, Environment, and Culture, South korea, April 2011.
- Henry Kissinger, The chance for a new world order, **The New York times**, 12/1/2009. =
=- Andrew Gamble, New world order? The Aftermath of financial crisis**, Political Insight Magazine (political Studies association)**, issue: of September 2011.
- G. John Ikenberry, The future of Liberal world order: nternationalism After America, **Foreign Affairs**, vol. 900, No. 3, May/June 2011.
- G.J ohn Ikenberry: The Futre of the Liberal World Order, **Foreign Affairs**, vol. 900, No. 3 May/ June 2011, pp56- 68.
- David A.Lake, Making America Safe for the world: Multilateralism and the Rehabilitation of US Authority**, Global Governance,** No: 16, 2010, Pp 471- 484.
-Sheng Ding, Analysing Rising Power From the Prespective of Soft Power: a new Look at Chaina's rise to the status que power, **Journal of Contemporary Chaina**, 19 (64), March 2010.
-Thomas Wilkins, The new "Pacific Century" and the rise of Chaina: an international relations perspective, **Australian Journal of International Affairs,** Vol. 64, No. 4, August 2010.
- Ioana Puscas, Re-Thinking 'Normative Power Europe" from a Historical Perspective: Non-European Integration and the "Normative Shift", **Alternatives: Turkish Journal of International Affairs,** Vol. 8, No. 3, Fall 2009.

وكانت الجولة السابقة من النقاش قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008، وفي نطاق الاهتمام بما يُسمىٰ دراسات التغير العالمي Global Change محورها: الحكم العالمي الرشيد Global Governance، الديمقراطية العالمية Global Democracy، المواطنة العالمية... وذلك في إطار منظور Globalism الذي حقق قفزة متحديًا المنظور الواقعي، ولم ير فيه البعض، بالرغم من اختلاف افتراضاته الأنطولوجية والمنهاجية إلا سبيلا جديدًا من سبل تكيف النظام العالمي الراهن مع أزماته المتكررة داخليًا –ابتداءً– ثم خارجيًا، في

- Rana Foroohar (and others), The End of Europe, Vol. 178, No. 7. August 2011.

– د.نادية محمود مصطفىٰ، **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلىٰ منظور جديد، السياسة الدولية**، العدد 82، أكتوبر 1985.

– كارين أبو الخير، **مرجع سابق**، ص 151– 157.

– د.نادية محمود مصطفىٰ، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ديسمبر 1986.

- V. Spike Peterson, A long View of Globalization and Crisis, **Globalizations**, Vol. 7, Nos 1-2, June 2010.

- Patrick Loy, The Long-Term View of the World-Wide Crisis: Will the Next Global Order Be Better or worse**?, PGDT**, 9-2010.

- Barry K Gills, capitalist crisis, systemic crisis, civilizational crisis, **Third World Quarterly,** Vol. 31, No. 2, 2010.

محاولة لعلاج أزمتي الديمقراطية والمواطنة في الغرب بإعطائهما أبعادًا عالمية جديدة. حيث إن هذه الدعوة **للعالمية Global**» تظل في الغرب محكومة بنفس الافتراضات الفلسفية لمنظور الرأسمالية الليبرالية للديمقراطية[١].

وإن الفارق بين جولتي النقاش؛ الراهنة منذ 2008 والسابقة عليها منذ نهاية الحرب الباردة، إنما يعكس الفارق بين الحديث عن «**التغير**» وبين الحديث عن «**التحول**» [٢].

---

(١) حول أبعاد الجدال بين المنظورات المختلفة، ومن بينها منظور حضاري إسلامي نحو الديمقراطية والعدالة العالمية وعن التغير العالمي بصفةٍ عامة انظر:

- د.نادية محمود مصطفىٰ، **الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور إسلامي في علم العلاقات الدولية،** سلسلة الوعي الحضاري(2)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2011.

(٢) حول مفهوم التحول وأبعاده ومجالاته التطبيقية باعتباره حقلا دراسيًا فرعيًا في العلاقات الدولية، مثل حقلي دراسات الأمن، ودراسات الاقتصاد السياسي انظر:

- ken dark: defining global change (in): barry holden (ed): **The ethical dimensions of globat** change, Macmillan, 1996, pp7-17.

انظر الفارق بين المفهومين في:

- مروة فكري، تأثير التغيرات العالمية علىٰ الدولة القومية خلال التسعينيات (دراسة نظرية)، **مرجع سابق.**
- شريف عبد الرحمن: **نظرية النظم ودراسة التغير الدولي** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003.

- Holsti: **op.cit**

بعبارةٍ أخرىٰ، إذا كانت الأدبيات في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات قد اختلفت حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستنفرد بقيادة النظام العالمي أو أن عالم ما بعد الحرب الباردة سيكون أحاديًا أم متعدد الأقطاب، وإذا كان هذا النقاش قد اتخذ نكهة أخرىٰ خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث ساد الساحة السياسية العالمية اتجاهان: الأول الذي يُفسر الاستراتيجية الأمريكية العالمية (**في ظل حكم المحافظين الجدد**) بأنها تعبير عن المرحلة الإمبراطورية من تطور السياسة الأمريكية، والثاني الذي يحذر من مغبة التورط العسكري الهائل للولايات المتحدة في الخارج، سياسيًا واقتصاديًا بل وأخلاقيًا، لإنه قد لا يكون علامة علىٰ السلوك الإمبراطوري بقدر ما يكون سببًا للخبو والانحدار في القوة العالمية الأمريكية.

إلا أن من الأمور المتفق عليها الآن في الأدبيات (**منذ** 2008) وخاصةً أدبيات المدرسة النقدية في العلاقات الدولية، أننا لا نتكلم عن أسباب صعود أو هبوط الإمبراطوريات الكبرىٰ عبر التاريخ لتقديم العظة والعبرة

للولايات المتحدة وهي في أوج انتصارها علىٰ الاتحاد السوفيتي كما فعل « **بول كيندي** »[١]، ولكن نتكلم عن أن الولايات المتحدة قد دخلت مرحلة أزمة خبو القوة العالمية بالفعل وأنها تبذل جهودًا لمنع استمرار هذا الخبو من ناحية، في وقتٍ دخلت فيه من ناحيةٍ ثانية الرأسمالية العالمية أيضًا مرحلة أزمة هيكلية غير مسبوقة إلىٰ جانب أزمة منظومة قيم النظام الدولي السائد. وتمثل أزمة العولمة الإطار الكلي المنبثقة عنه هذه الأزمات الثلاث، إذ بعد أن كانت «**العولمة**»، من حيث تشخيصها وتقييم آثارها موضع مهم للجدال بين المنظورات الكبرىٰ الثلاثة المتنافسة بعد نهاية الحرب الباردة (**الواقعية، الليبرالية، الهيكلية**)[٢]، نجد صعود

---

(١) Paul kenndy: **the rise and fall of Powers: Economic Change and Military Conflict From 1500 to 2000,** 1989.

(٢) انظر أبعاد هذا الجدال في:

- Steve Smith, **Globalizatian and World Politics**, 1997.

– وحول أبعاد رؤية من منظور حضاري إسلامي للعولمة انظر:

– د.نادية محمود مصطفىٰ، تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية (رؤية إسلامية) (في) مجموعة باحثين ، **مستقبل الإسلام** ، دار الفكر العربي، دمشق، 2004.

– وحول مقارنة هذه الرؤية برؤىٰ من منظورات أخرىٰ لعلم العلاقات الدولية وخاصةً ما يتصل بالتشبك بين العوامل الثقافية والعوامل السياسية انظر:

الاتجاه الناقد لأثارها السلبية -كعملية أو أيديولوجية أو سياسات- والتي كشفت عن الأزمات الثلاث الكبرى.

إن هذه الأزمات الثلاث المترابطة التي تطرحها بقوة المدرسة البنائية النقدية، والتي تستدعي إلى جانب العوامل الهيكلية المادية دور وتأثير الأفكار والقيم والمعتقدات والهوية في فهم التحولات العالمية الجارية، ومن ثم مستقبل مركزية الحضارة الغربية في النظام العالمي في مقابل صعود حضارات وثقافات أخرى تتحدى هذه المركزية، إنما ينطلق منها جيل ثالث من أدبيات دراسة التطور التاريخي للنظم الدولية. و قد عرف الجيل الأول بالمدرسة الكلية الإستاتيكية، بينما عرف الجيل الثاني بالمدرسة الديناميكية في دراسة التحولات العالمية [١]. والمدرسة الاستاتيكية

- د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح، **مقدمة العدد الأول من أمتي في العالم** (1418-1419هـ/ 1998م) (**كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي**)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1419هـ / 1999م.

- Dr. Nadia Mustafa, Debates on Dialogue/Clash between Civilizations: An Arab perspective, (in): Bjorn Hetten (ed): **Studies in Development, Security, Culture, Palgrave,** 2008.

(١) حول مزيد من التفاصيل عن هذين الجيلين من الدراسات النظمية في مجال

لتوظيف التاريخ في دراسة النظم الدولية إما تنطلق من إطار نظري افتراضي يرجع للتاريخ لمناقشة افتراضاته، وإما ينطلق من واقع تاريخي محدد أو ممتد في محاولة للتمييز بين عدد من أنماط النظم الدولية وفق معايير متنوعة وبحثًا عن كيفية الحفاظ علىٰ النظم القائمة وعن أنماط تكيفها تحقيقًا

"التحولات العالمية" أو تطور النظم الدولية انظر:

- د.نادية محمود مصطفىٰ، **مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي**، (في): د. نادية محمود مصطفىٰ (إشراف)، المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الأول من المشروع، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
- د.نادية محمود مصطفىٰ، **التاريخ ودراسة النظام الدولي**، بحث مقدم إلىٰ الندوة المصرية الفرنسية التاسعة تحت عنوان: «آفاق العلاقة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية»، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، فبراير 2000.
- د.نادية محمود مصطفىٰ، **حول إسهام التراث الخلدوني في الفكر الدولي والنظرية الدولية دراسة استكشافية في الإشكاليات المنهاجية**، أعمال مؤتمر = = «عالمية ابن خلدون» مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع المجلس الأعلىٰ للثقافة والتربية والعلوم، ديسمبر 2006. ونشر في: فتحي الملكاوي (محرر)، **أعمال ندوة «عبد الرحمن بن خلدون: قراءة معرفية ومنهجية»**، الأردن: معهد الدراسات المعرفية وجامعة آل البيت، 9-10 مايو 2007، **ومجلة إسلامية المعرفة**، العدد 51، شتاء 1429هـ/ 2008م.

للاستقرار والتوازن وليس التغير أو التحول. وقد انتقدت المدرسة الكلية التحولية هذه التوجهات التكيفية وركزت علىٰ أسباب وأنماط التحول والتغير سواء نظريًا أو عبر فترات زمنية ممتدة. وبرزت هذه المدرسة مع اقتراب نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من تحولات جددت الاهتمام بدراسات الهيمنة صعودًا أو تراجعًا.

وكانت المدرستان تعكسان مركزية أوربية، فقد أسقطتا خبرة التاريخ –غير الغربي– وإذا كانتا من منظور الواقعية والليبرالية (**الوضعية السلوكية**) قد أسقطتا أيضًا العوامل القيمية عند تحليل عوامل التحول، فإن الجيل الثالث المشار إليه من أدبيات دراسة تطور النظم الدولية، قد استدعىٰ، الجنوب من ناحية، واستدعىٰ العوامل غير المادية من ناحية أخرىٰ عند دراسة تحول النظام الرأسمالي العالمي، سواءً من رؤية اليسار الجديد أو من رؤية إسلامية حضارية(١).

(١) وحول المقارنة بين المنظورات الغربية ومنظور حضاري إسلامي لدراسة العلاقات الدولية من حيث منهاجية توظيف التاريخ في دراسة تطور النظم الدولية انظر:

د.نادية محمود مصطفىٰ، إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية

3- إن الأزمات الثلاث المتزامنة المشار إليها عاليًا والتي يتمحور حولها الجيل الثالث من أدبيات تطور النظم الدولية والتحول العالمي تطرح مقولة ذات وجهين: **الوجه الأول** هو أن أزمة النظام العالمي الراهنة هي أزمة معيارية قيمية أيضًا وليست أزمة قوة مادية فقط، بل تراكمت المؤشرات عبر عقد «**الهيمنة الأمريكية**» الأول من الألفية الثالثة علىٰ تراجع فعالية القوة المادية بمفردها في ظل الأحادية الأمريكية، وأنه بعد صراع النموذجين الغربيين: الرأسمالي الليبرالي، والشيوعي التسلطي، فلقد تأكد أن نموذج « **المنتصر بلا حرب** »، ليس نموذجًا عالميًا Universal ولكنه نموذج حاول أن يؤكد هيمنته بالإكراه، بالقوة العسكرية وبالعنف الهيكلي. إلا أن مؤشرات انحداره وخبوه تتوالىٰ علىٰ نحوٍ يدفع للتساؤل هذه المرة: متىٰ وكيف سيحدث التحول؟ فالمطروح الآن ليس السؤال السابق تكراره مرارًا عبر مفاصل تطور القرن العشرين -كما سبقت الإشارة، هل ندخل عصرًا جديدًا؟ وما ملامح

من منظور حضاري مقارن، **مرجع سابق**.

الاستمرارية والتغير من حيث الهيكل والقضايا والفواعل؟

فالمطروح الآن «**التحول**» وليس التغير. وفي قلبه الأبعاد المعيارية القيمية وهي التي يتم استدعاؤها بصورةٍ متصاعدة، عبر العقود الثلاثة الماضية، عند مراجعة نظرية العلاقات الدولية علىٰ النحو الذي جعل من «**القيم، الأفكار، والمعتقدات والهوية، ناهيك عن الثقافة والدين، قواسم مشتركة في عناوين أدبيات علم العلاقات الدولية وأدبيات الحركة الدولية علىٰ حدٍ سواء**[(١)] **حيث أضحىٰ استدعاء القيم**

---

(١) حول هذه المراجعة لحال نظرية العلاقات الدولية، عبر العقدين الأخيرين و موضع القيم منها في الجدال بين المنظورات الغربية ومقارنة بمنظور حضاري إسلامي انظر: المرجع السابق، الجزء الأول.

ولمزيد من التفاصيل انظر أيضًا: قائمة المراجع التالية عن الدين والعلاقات الدولية:

- Barry Rubin: Religion and International Affairs, **The Washington Quarterly**, Spring 1990.
- Jeff Haynes**, Religion in the third world politics,** Lynne Rienner Publishers, 1994 (Ch. 5, Links between religion and foreign policy in the third world) pp. 122- 145.
- Georges Weigel, **Religion and peace: an argument complexified** (in): Brad Roberts (ed.): Order and_Disorder after the cold war (1996).
- Jeff Haynes, Religion, (in): Brian White, Richard Little, Michael Smith (eds): **Issues in world politics**. Palgrave, England, 2001, Second edition, pp. 153- 170.

- Paylos Hatzopoulos, Fabio Petito (eds), **Religion in_international relations: The return from exile,** Palgrave/ Macmilan England, 2003.
- Peter L. Berger (ed), **The desecularization of the world: Resurgent religion and world politics**, 1999.
- John D. Carlson, Erik C. Owen, The sacred and the sovereign: <u>Religion and International politics</u>, George Rown university press, 2003.
- Jonathan Fox: Shmuel Sandler, **Bringing religion into international relations**, NY Palgrave Macmillan, 2004.

وانظر المراجع التالية حول دور الثقافة:

- Ali Mazruie, **Culture Forces and World Politics**, London, 1999.
- Youssef Lapid (ed), **The return of culture and identity in international relations theory,** Lynne Rienner publishers, 1996.
- Fred Halliday, **Culture and International relations: A new reductionalism:** (in) Michi Ebata, Beverly Neufeld (eds),= =Confronting the political in international relations, Millennium press Ltd, 2000.
- Marysia Zalewski, Cynthia Enloe: **Questions about_identity on international relations** (in): K. Booth, S. Smith (eds: International relations theory today, Pennsylvania State University press, 1995, pp. 279- 305.
- Simon Murden, **Culture and world politics** (in): S. Smith and K. Booth (eds): Globalization and world politics, 1997.
- Valerie M. Hudson (ed), **Culture and Foreign Policy,** Lynne Rienner Publishers, London, 1997.
- Martin W. Sampson, **Culture influences on foreign_policy** (in) Charles F. Hermann, Charles W. Kegley, James N. Roseneau (eds): <u>New Directions in the study of foreign policy</u>, 1987.
- Naeem Inayatullah and David L. Blaney**: International_Relations and the problem of difference** (N.y, Routledge, 2004).
- R. James Ferguson, The contested role of culture in International relations, www.international-relations.com

– وحول رؤية كلية عن وضع البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية انظر: أماني محمود غانم، البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية: دراسة في خطاب

والأخلاق مطلوبًا لخدمة الحركة أو ترشيدها[١].

وهو الأمر الذي يدفع للتساؤل: هل محك التحول هو القيمي» في حين أن محك التغير قد كان في هيكل توزيع القوة وليس منظومة قيم النظام الدولي؟

بعبارةٍ أخرىٰ، هل محك استمرار دولة أو إمبراطورية في القيادة العالمية، لم يعد محكًا ماديًا فقط بل معياريًا أيضًا، مفاده قدرة هذه الدولة علىٰ تحقيق العدالة العالمية وليس مجرد الإعلان عن ضرورة نشر الحرية أو الديمقراطية العالمية؟ وعلىٰ ضوء ما سبق، لابد وأن تطرح الثورات العربية –بخصوصيتها الحضارية– الأسئلة عن اختبارها لحالة منظومة قيم النظام العالمي.

صراع الحضارات، **مرجع سابق**.

(١) حول أسباب تجدد الاهتمام بالأخلاق والقيم لخدمة الحركة، وعلىٰ نحو يمثل نقدًا ومراجعة للمنظور الواقعي التقليدي انظر:

Reuniting Ethics and Social Science: The Oxford Handbook of International Relations.

انظر عرضًا موجزًا ومعمقًا له في:

Christian Reus-Smit, Duncan Snidal, (in): **Ethics and International Affairs**. Vo. 22 No 3. Fall 2009, pp 1-6 (Carnegie Council For Ethics and International Relations).

http://www.cceia.org/resources/Journal/ 22-3/ essays/001.hml/:

لقد كانت الثورات العربية ابتداءً، ثم حركات « **الاحتلال** » لميادين كبرىٰ في عواصم ولايات أمريكية، وعلىٰ رأسها نيويورك، وعواصم أوربية أيضًا، بمثابة رؤوس جبال الجليد العائمة، التي كشفت عن مرحلة التحول التي يدخلها النظام العالمي. **ومن ثم، فإن الوجه الثاني للمقولة هو** : أن الثورات العربية، لم تكن ثورات من أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية فقط ولكن أيضًا من أجل الاستقلال الوطني عن جذور وروابط التبعية للنظام الرأسمالي الليبرالي العالمي. ومع تساقط النظم العربية العميلة والتابعة لهذا النظام العالمي تتآكل عناصر جديدة لاستمراريته في الهيمنة وتتراكم علامات تحوله. ومن أهمها اهتزاز الحدود الفاصلة بين الحركات الاحتجاجية والحركات المجتمعية والثورات الشعبية في دول الشمال والجنوب علىٰ حدٍ سواء. حيث تتضافر الحركات المضادة للعولمة، من مرجعياتٍ متعددة سواء في الشمال أو الجنوب، ضد كافة أشكال الاستبداد والظلم السياسية والاقتصادية والثقافية(١).

(١) وصف عالم الاقتصاد الشهير، الحائز علىٰ جائزة نوبل «جوزيف ستجلتنر»

ألا يعني هذا أن مآل الثورات العربية ومستقبل التحول في المنطقة هو مدخل ومخرج في آنٍ واحد في مستقبل عملية التحول العالمية الجارية [(١)]؟ ومن ثم، ليس الاهتمام بتحولات النظام العالمي الراهنة هو اهتمام بما هو خارج نطاق الثورات العربية وتحدياتها الداخلية، ذلك لأن هذا «**الخارج**» هو مصدر تحدي أساس لمسار هذه الثورات بل ربما يكون «**التحدي الأساس**»، بما يفرضه من شروط وقيود خلال تدخلاته متعددة المستويات (**النظمية الدولية، الرسمية**

حركات الاحتجاج في مصر وتونس وأسبانيا ثم وول ستريت بأنها حركة كونية بسبب فشل النظام وعجز الديمقراطية انظر: مقاله المترجم والمنشور تحت عنوان « **الغرب علىٰ خطىٰ مصر وتونس بسبب فشل النظام** » وعجز الديمقراطية في: جريدة الشروق 8/11/2011، ص7، انظر أيضًا: كارين أبو الخير: العاصفة القادمة: النظام الاقتصادي العالمي يندفع نحو أزمة هيكلية حادة، **السياسة الدولية**، أكتوبر 2011، ص 152.

(١) حول الأبعاد الدولية للثورات العربية، وما تمثله من تحديات انظر:

– د.نادية محمود مصطفىٰ، الثورات العربية والنظام الدولي .. خريطة الملامح = = والإشكاليات، والمآلات، **مجلة الغدير اللبنانية**، يونيو 2011.

– د.نادية محمود مصطفىٰ، **السياسة الخارجية المصرية والثورة: دراسة في تأثير الأبعاد الخارجية** (25/ 1– 15/ 5/ 2011)، دراسة مقدمة إلىٰ مؤتمر "الثورة المصرية: الملامح والمآلات" الذي نظمه مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة، في الفترة (30 مايو – 1 يونيو 2011). (تحت الطبع)

والمدينة، أو من السياسات الخارجية للقوىٰ الكبرىٰ) في هذه الثورات (**كما سنرىٰ**). ومن ثم، فالقول بأن محك نجاح الثورات ليس فيما ستحدثه من تغيرات سياسية داخلية ولكن ما ستحققه من تحولات حضارية شاملة، هو قول يستدعي من ناحية الأبعاد المعيارية القيمية، المتصلة بالإنسان، وليس فقط المتصلة بهياكل القوة المادية ومؤسساتها سياسيًا واقتصاديًا كما يستدعىٰ من ناحيةٍ أخرىٰ الأبعاد الخارجية، المادية منها والمعيارية. فالتدخلات الخارجية في العالم العربي والإسلامي بصفةٍ عامة لم تكن لأهداف مادية فقط أو بأدوات تقليدية وحسب ولكن استدعت دائمًا –وعبر التاريخ وصولا للآن– أبعاد قيمية تتصل بالنموذج الحضاري وليس فقط النموذج السياسي أو الاقتصادي، حيث وقع في قلب مشاهد مقاومة الأمة الإسلامية من أجل النهوض، التدافع بين مشروعين حضاريين؛ أحدهما وافد يريد أن يتغلب، والآخر يحاول النهوض من جديد وبوسائل مقاومة متعددة، واجهت جميعها تزايد وتصاعد وطأة الاختراق الخارجي، سواء داخل الدول والمجتمعات العربية والإسلامية أو في

العلاقات فيما بينها أو في علاقاتها مع بقية العالم[١].

بعبارةٍ أخرىٰ، فإن نجاح التحولات الإقليمية الحضارية في الشرق والجنوب هو مدخل من مداخل عملية التحول الحضاري العالمية، إلىٰ جانب المداخل الداخلية في المجتمعات الغربية ذاتها، حيث تشهد هذه المجتمعات مراجعات واحتجاجات عدة ليس علىٰ السياسات فقط، ولكن علىٰ النموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

حقيقةً، إن جوانب من هذه المقولة المزدوجة قد لا تبدو جديدة تمامًا، حيث تتعدد سوابق الحديث عن « **الأزمة**

---

(١) حول خريطة أنماط التدخلات الخارجية عبر مراحل التطور التاريخي للعلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي، وموضع الأبعاد الثقافية والحضارية منها، وصولا إلىٰ مرحلة العولمة وتحدياتها الثقافية للعالم الإسلامي والمتضافرة والمجدولة بالتحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية انظر:

- د.نادية محمود مصطفىٰ، **التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية**، (في): د.نادية مصطفىٰ، د.سيف الدين عبد الفتاح (محرران) ،الأمة في قرن، عدد خاص من حولية أمتي في العالم ،: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، القاهرة، 2002، الكتاب السادس.
- تحديات العولمة والأبعاد الحضارية والثقافية والقيمية، **مرجع سابق**.

الأخلاقية والقيمية وعلاقتها بمستقبل الغرب» [(١)]، كما تتعدد سوابق الحديث عن أن أزمة «**العالم العربي والإسلامي ليست أزمة مادية فقط ولكن هي أزمة فكرية وثقافية أيضًا متعددة الأسباب**» [(٢)]، **إلا أن المرحلة الراهنة من هذا الحديث تتسم بجانبين يستوجبا الاهتمام بدرجة التحولات العالمية الحادثة وطبيعتها:**

من ناحية، أنها تقترن في الغرب بأزمة قيادة وبأزمة نظام

(١) انظر على سبيل المثال:
أوزولد شبنجلر، «**أفول الغرب**».
(٢) انظر على سبيل المثال:
- د.عبد الوهاب المسيري، فقه التحيز، (في): عبد الوهاب المسيري (محرر)، **إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد** (الجزء الأول)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1995.
- د.عبد الحميد أبو سليمان **أزمة الإرادة والوجدان المسلم.. البعد الغائب في** = **مشروع إصلاح الأمة.. في إصلاح الثقافة والتربية رؤية إسلامية معاصرة**، دار الفكر، مؤسسة تنمية الطفولة2004.
- د.منى أبو الفضل، النظرية الاجتماعية المعاصرة: نحو طرح توحيدي في أصول التنظير ودواعي البديل، ترجمة: عارف عطاري، **مجلة إسلامية المعرفة**، العدد6، سبتمبر 1996.
- د.أحمد داوود أوغلو، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، تعريب وتحرير وترجمة: د.إبراهيم البيومي غانم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، يناير 2006.

رأسمالي في شقيه؛ الاقتصادي (**اقتصاد السوق**) والسياسي (**الديمقراطية التمثيلية البرلمانية**).

ومن ناحية أخرى، تقترن، لدينا، بثورات شعبية غير مسبوقة من حيث التزامن والتكرار والطبيعة في تاريخ ثورات المنطقة. فهي ليست ثورات علىٰ المؤسسات القائمة فقط باسم الديمقراطية، ولكن علىٰ هياكل علاقات القوة المادية والثقافية الداخلية والخارجية وعلىٰ منظومات القيم سواء الموروثة الجامدة أو الوافدة الدخيلة.

إن هذه المقولة المزدوجة تفرض قضيتين منهاجيتن مهمتين أمام دارسي العلاقات الدولية من دائرة الجنوب أو من الدائرة العربية والإسلامية:

والأولى: هي الاهتمام بالأبعاد المعيارية القيمية للتحولات الجارية إلىٰ جانب الأبعاد الأخرىٰ، بل وعلىٰ نحوٍ يجمع بينها في رؤية حضارية شاملة تقدم إسهامها إلىٰ جانب الرؤىٰ أو المنظورات الأخرىٰ التي تهتم أيضًا بالأبعاد المعيارية.

أما القضية الثانية: فهي عدم الفصل بين دراسة التفاعلات

والتحولات النظمية الوطنية وبين نظائرها الإقليمية والعالمية الجارية الآن.

فإذا كان الخارج –حتىٰ وقتٍ قريب من عمر الثورات (**وخاصةً مع بداية تدخل الناتو في ليبيا**)- كان بمثابة الحاضر الغائب في التحليلات عن الثورات ثم اقتصر الاهتمام –حين بدأ في البروز في دوائرنا- علىٰ أدوات التدخل الخارجي التقليدية دون الاقتراب من الثورات من مدخل نظمي كلي يضع التحولات في المنطقة في إطارها النظمي العالمي تأثيرًا أو تأثرًا. فإن الاستثناء علىٰ هذه المقولة قليل في دوائرنا، حيث نجد البعض ومنذ البداية ينتبه إلىٰ أهمية الأبعاد الدولية للثورات العربية باعتبارها –حينئذ- الحاضر الغائب في الاهتمام، مبرزًا من ناحية مغزىٰ الخبرة التاريخية للتدخلات الخارجية في إجهاض ثوراتنا في دائرتنا الحضارية، ومن ناحية أخرىٰ مغزىٰ التأثيرات الخارجية علىٰ مجموع الثورات التي اندلعت متزامنة، إما إجهاضًا أو احتواءً أو تقييدًا. ثم بدأ البعض الآخر يرىٰ ضرورة أن نربط بين ثورات الربيع العربي وبين الأزمة المالية العالمية، وأن نرىٰ « **صلة واضحة بين**

الأوضاع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ومرحلة جديدة في طور البزوغ في العلاقات الدولية»[١].

وهذه الحالة الذهنية، والمعرفية والفكرية الآنية أي عدم وضع تصورات استراتيجية عن مستقبل الثورات في ظل مستقبل التحولات العالمية، من أخطر التحديات التي تواجه فهمنا للعقبات التي تعترض مسار الثورات، إما لإجهاضها أو لجعلها مجرد حركات لإصلاحاتٍ محدودة وليس منطلقات لتحولات جذرية شاملة. فإن أهم هذه العقبات يكمن في الخارج وفي ضفائر علاقاته مع الداخل. ولعل نظرة إلىٰ التاريخ تبين لنا كيف أن مستقبل التغيرات في أوطاننا وأقاليمنا الحضارية قد ارتهن بدرجةٍ كبيرة بالإطار الدولي المحيط وتأثيراته علينا من خلال شبكة تفاعلاتنا وأوضاعنا الداخلية والإقليمية بالطبع، والتي وإن استطاعت في أوقات القوة والمنعة أن تقلص من الآثار السلبية للتدخلات الخارجية، فإن الحالة في أوقات الضعف والقابلية للاختراق قد عظمت

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: جميل مطر، دخلنا الحد الفاصل بين عهدين، **الشروق**، 3/ 11/ 2011، ص 11.

من الآثار السلبية لهذه التدخلات[1]. ومن هنا، كانت أهمية تذكرة البعض [2] بضرورة الاهتمام بالسياسات الإقليمية والعالمية للثورات العربية انطلاقًا من أمرين أساسين: كيف أن أهداف الثورات تمثل ثورة علىٰ سلبيات الاندماج الاقتصادي في العولمة الرأسمالية من ناحية، وكيف أن هذه الثورات أيضًا وخاصةً بالنظر إلىٰ صعود وزن ودور الإسلاميين-تمثل من ناحية أخرىٰ، ثورة علىٰ سلبيات العولمة الثقافية المتصلة بالهوية وقيم المجتمعات.

---

(١) حول هذه المفاصل لتطور التدخلات الخارجية وتطور النظام الدولي وأثارها علىٰ وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي قوة أو ضعفًا انظر:
- د.نادية مصطفىٰ، د.سيف الدين عبد الفتاح، مقدمة العدد الأول من أمتي في العالم، **مرجع سابق.**
- د.ودودة بدران، **وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة،** (في): د.نادية محمود مصطفىٰ (إشراف): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثاني عشر من المشروع، مرجع سابق.
- د.نادية مصطفىٰ، د.سيف الدين عبد الفتاح، **مقدمة العدد الثاني من أمتي في العالم** 1419-1420هـ/ 1999م **(كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي)**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2000.

(٢) مالك عوني، سياقات إعادة البناء : هل يمكن أن تؤسس الثورة المصرية = =نموذجًا؟ تقديم ملحق « تحولات استراتيجية» ، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 187 ، يناير 2012.

ومن ثم، يبرز السؤالين التاليين: ما دلالة مستقبل هذه الثورات بالنسبة لمطالب العدالة الاجتماعية العالمية، وبالنسبة لمواقف الغرب من قبول مشاركة التيارات الإسلامية في الحكم في إطار نظام عالمي تعددي حقيقي؟ ويكمن في هذين السؤالين كل التحديات أمام الثورات أما أن تصبح منطلق لتغيير حضاري أو تصبح مجرد مدخل لإصلاح سياسي تقليدي.

إذن، ماذا عن خريطة التدخلات الخارجية وما دلالتها بالنسبة لمآل الثورات؟

ثالثًا: دوائر «الخارج» من أين القيود والضغوط؟ وأين الفرص؟

إذا كانت القراءة النظرية المقارنة والقراءة في الخبرات التاريخية المقارنة عن الأبعاد الدولية للثورات تبين أن الخارج لابد وأن يمارس تأثيره علىٰ الثورات وإذا كانت القراءة في اتجاهات التحول والتغير في النظام العالمي تمهد لفهم اتجاهات ذلك التأثير، فإن الخارج المقصود هو « **النظام الدولي السائد**» أي القوىٰ الكبرىٰ المهيمنة علىٰ هذا النظام.

وهي ليست بالضرورة الآن، الولايات المتحدة وأوربا الغربية فقط، ولكن هناك أيضًا روسيا والصين.

ومن ناحية أخرىٰ، فإن الخارج لابد وأن يمتد أيضًا إلىٰ «**النظام الدولي الإقليمي**» أو البيئة الإقليمية للثورات، ناهيك عن الدائرة الحضارية الأوسع التي تنتمي إليها شعوب الثورات العربية ألا وهي الدائرة الإسلامية، والتي تمثل بعض أركانها: إيران وتركيا ما يُسميه البعض « **هوامش النظام العربي**» أو الجوار الإقليمي، في حين تمثل الدولتان جوارًا حضاريًا أيضًا ذي خبرات متنوعة في مجال الثورات والتحول الديمقراطي. هذا، ولقد درجت أدبيات النظام الإقليمي العربي، النظرية والتطبيقية، علىٰ اعتبار أن إيران وتركيا وإسرائيل وأثيوبيا من «**هوامش النظام العربي** » دون أي تمييز سوىٰ أنها جميعًا جوارًا جغرافيًا. وإذا كانت هذه الرؤية تقوم علىٰ عدم الرغبة في الاعتراف بإسرائيل كعضو مندمج في هذا النظام، إلا أنه لا يمكن وضع إيران وتركيا علىٰ قدم المساواة معها، وقد كان لهما روابطهما التاريخية المشتركة الممتدة مع العرب في إطار الحضارة العربية الإسلامية، ولا يتحقق فهم

التفاعلات الدولية العربية، علىٰ مدار التاريخ دون الأخذ في الاعتبار المكون الإيراني والتركي في دائرة هذه التفاعلات. وإذا كانت الدراسة لن تتوقف عند إسرائيل مباشرةً فذلك لأنها جزء مندمج من منظومة النظام الدولي السائد الساعي للحفاظ علىٰ هيمنته علىٰ المنطقة العربية.

ومن ناحية ثالثة، فإن هذا الخارج، أو النظام الدولي، يتضمن نظمًا فرعية أخرىٰ ذات صلة، ألا وهي العوالم التي سبقتنا في الثورات الشعبية من أجل الحرية والديمقراطية كشرق أوروبا، أو سبقتنا في نجاح عمليات التحول الديمقراطي التدريجي، وهي شعوب أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا.

ستركز الدراسة بالأساس علىٰ المستويين الأول والثاني، وعلىٰ نحو يقدم خريطة من الأفكار الكبرىٰ والاتجاهات أكثر مما يقدم من رصد لمواقف وسلوكيات محددة؛ تفيد في الإجابة عن أسئلة محددة أو افتراضات مسبقة. حيث إن هذا الرصد وهذا التحليل موضعه دراسات أخرىٰ في الحولية علىٰ المستوىٰ الإقليمي والعالمي.

وإذا كان المستويين الأول والثاني مصدران لتأثيرات مباشرة، فإن عوالم شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية التي سبقتنا في محاولات بناء نظم ديمقراطية حديثة خلال العقدين الماضيين، إنما تمثل مصدرًا لخبرات لابد من التوقف عندها بحثًا في مشاكل المراحل الانتقالية وآليات إدارتها وكذلك بحثًا في نمط علاقاتها مع الخارج وتأثير الخارج الغربي في نمط هذه التجارب. وبدون التصدي لتقديم هذه الخبرات المقارنة في ذلك الموضع من هذه الدراسة، (**وهي في حاجة لدراسة خاصة**)، يكفي الإشارة إلىٰ ما يلي: إن خبرة كل من شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية تعكس خصوصية نابعة من تاريخ علاقة كل منهما بالقوتين الأعظم ومن موضع كل منهما في تاريخ تطور التوازن الدولي، وهو الأمر الذي انعكس علىٰ خبرة التحول فيهما، فكيف ستنعكس خبرتنا إذن مع النظام الدولي السائد علىٰ إمكانيات تحولنا؟ وإذا كانت الدوائر الأمريكية والأوروبية الرسمية تطلق علىٰ المرحلة الحالية من تطورنا «**ربيع الثورات العربية**» علىٰ غرار ما أطلقته علىٰ ثورات شرق أوروبا، فهل سيكون مسار

ثوراتنا على غرار النموذج الغربي في التحول الديمقراطي الذي وضعه الناتو والاتحاد الأوربي شرطًا لقبول دول شرق أوروبا في مؤسسات الأمن الأوربي ما بعد الحرب الباردة، كما وضعته الولايات المتحدة شرطًا لدعم أوجه التعاون مع القارة اللاتينية؟ إذن، ماذا ستكون المشروطية التي ستضعها الدول الكبرى أمام عمليات بناء الديمقراطية في مصر وتونس، وعمليات استكمال الثورات « **المتعثرة** » في ليبيا واليمن وسوريا والبحرين؟ وهل تقدم القوى الإقليمية في الجوار الحضاري فرصًا، أم تواجه قيود بدورها؟ وهل ستضع شروط كما وضعت الولايات المتحدة شروطًا لدعم أوجه التعاون مع القارة اللاتينية؟

النظام الدولي السائد
نمط التدخل، والأدوات

لابد من الاعتراف، بأنه كان لثورة تونس، دورًا ملهمًا لشباب ثورة مصر ولبقية شعبها، وبأنه كان لثورة مصر ثقلا

أكبر في التأثير علىٰ تعاقب وتزامن الاحتجاجات الشعبية الضخمة واندلاع الثورات في ليبيا، اليمن، والبحرين وسوريا والمظاهرات في الجزائر والمغرب والأردن، وفي حين دخلت مصر وتونس في مراحل انتقالية لبناء نظم جديدة تواجه تحديات مهمة، وفي حين توقفت المظاهرات بصفة عامة في الدول الثلاث الأخيرة استمرت الثورات في الدول الأربع الأولىٰ، بدون نجاح سريع، في إسقاط رؤوس النظم.

وفي حين تم احتواء «**الثورة**» في البحرين ظلت الثورة في اليمن وليبيا وسوريا تأخذ أبعادًا متصاعدة، وفي حين تم التدخل العسكري في ليبيا سريعًا، وجرىٰ احتواء الثورة في اليمن بالمبادرات الدبلوماسية الخليجية –الأمريكية المتعثرة، تصاعدت الثورة في سوريا إلىٰ مرحلة الحرب الأهلية بعد أن تدعمت المقاومة العسكرية ضد انتهاكات واعتداءات النظام البعثي لبشار الأسد.

وبالتالي، فإن الاقتراب النظمي الدولي من الثورات العربية، يفترض الأخذ في الاعتبار هذه الصورة المركبة، بل

لعلنا في حاجة ابتداءً للسؤال: إذا كانت ثورتي مصر وتونس قد فاجأتا القوىٰ الكبرىٰ، فهل استعدوا لما قد يستجد بحيث إن الحالات التالية -التي تعثرت ولم تنجح سريعًا رغم بسالتها وصمودها- يرجع تعثرها إلىٰ عامل عدم المفاجأة بها من الخارج، وإلىٰ ما قد تكون تعرضت له من تقييد؟ ناهيك بالطبع عن الاختلافات الهيكلية في بنية دول هذه الثورات.

حقيقةً، لابد من الاعتراف بأن بنية النظم الاستبدادية وإن تشابهت وزاد غيها، فلقد ظل بينها اختلافات إلىٰ جانب اختلافات البنىٰ الاجتماعية والاقتصادية، بحيث إن هذه الاختلافات يمكن أن تفسر جانب من اختلاف مآلات الحالات الثورية العربية حتىٰ الآن، (**نجاح أو تعثر أو توقف**).

إلا أنه لابد **علىٰ جانب آخر** ، أن نبحث فيما كان للنظام الدولي من تأثير تقييدي وضاغط، سواء تجاه حالتي مصر وتونس، أو سواء تجاه الحالات الأخرىٰ، التي تم احتواؤها أو مازالت مستعصية حتىٰ الآن.

إن الاقتراب النظمي الكلي لمناقشة الأبعاد السابقة إنما

ينطلق من افتراض أساس للدراسة (**ينبني على القراءة النظرية والخبرات التاريخية –كما سبق التوضيح**) وهو أن نمط الثورات في المنطقة وهو نمط جديد، من حيث القيادة والمسار والأدوات، وضد نظم مستبدة طالما تحالفت مع المشروع الغربي تجاه المنطقة، هذا النمط لابد وأن يتعرض لاحتواء وتقييد للتأثير على أهدافه النهائية، وهو الأمر الذي يضع على المحك العلاقة بين المصالح الغربية وبين منظومة القيم التي ترفع شعارها القوى الغربية والتي تستدعيها الشعوب الثائرة، وخاصةً في ظل الصعود الإسلامي الذي تشهده الثورات.

ومناقشة هذا الافتراض من اقتراب نظمي دولي يقتضي أولا الإشارة إلى دلالة هيكل النظام الدولي الحالي على مواقف القوى الكبرى تجاه الثورات.

فمن الملاحظ أن الصين وروسيا هما الحاضران الغائبان في الثورتين المصرية والتونسية. وكان المبعوث الروسي واحد من اثنين زارا الرئيس مبارك خلال الثورة، والثاني كان وزير خارجية الإمارات، وفي حين ظلت الصين محافظة على المراقبة عن بعد إلا أن روسيا اعترضت على التدخل

العسكري للناتو في ليبيا وتصدت للاتجاه لنقل قضية سوريا إلىٰ مجلس الأمن. فاعترضت علىٰ أي تدخل خارجي، وساندت بكل الأدوات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية نظام الأسد في قمعه للثورة ضده.

ويظل الضوء مركزًا علىٰ الولايات المتحدة والقوىٰ الأوروبية فرادىٰ أو بصورة جماعية علىٰ صعيد الاتحاد الأوربي. فهما الأكثر تخطيطًا وحركة تجاه « **الثورات العربية**». ومن ثم، فإن أول دلائل الاقتراب النظمي الدولي من الثورات هو كيفية تأثير التعددية المقيدة –ولا أقول الأحادية القطبية– علىٰ فرص الثورات العربية وعلىٰ القيود والضغوط التي تواجهها.

وبهذا الصدد، لا نستطيع إلا أن نرسم خريطة سريعة للتوجهات الخارجية نحو الثورات مع التوقف بقدر من التفصيل كلما أمكن عند نموذج الثورة المصرية. فهي تمثل القلب والمركز في مستقبل ثورات المنطقة، وهي موضع تخطيط مركب متعدد المستويات تتبدىٰ ملامح صورته وتتجمع خيوطه من واقع المراقبة المتراكمة، عبر المرحلة

الانتقالية.

وانطلاقًا من الاقتراب النظمي الدولي للثورات، وليس السياسات الخارجية للقوى الكبرى تجاه الثورات، يمكن تسجيل **الأبعاد والملامح التالية:**

(أ) قبل وبعد نجاح ثورتي مصر وتونس في إسقاط رؤوس النظام (مداخل القوة الناعمة تجاه مسار الإصلاح أو التغيير الداخلي)

القوى الكبرى الغربية، لم تكف منذ أكثر من عقد عن حديث « **الإصلاح السياسي التدرجي السلمي** » في الدول العربية، وإن تنوعت وتعددت الأدوات، إلا أنها لم تخف أمرين: مساندة النظم الاستبدادية العربية الحليفة والقبول بما توظفه من فزاعات الإسلام السياسي وإرهاب القاعدة كبديل لها في حالة سقوطها.

ومن ثم، وقعت قوى المعارضة الوطنية –وخاصة الليبرالية منها– في معضلة العلاقة بين الإصلاح من الداخل وقدر الاستعانة بالضغط أو التدخل من الخارج. وقد تمايزت اتجاهات التعامل مع هذه المعضلة، وهي وإن أجمعت على رفض الاستقواء (**العسكري**) بالخارج على الداخل إلا أن

الاستعانة بالخارج (**المعونات للتحول الديمقراطي وللمجتمع المدني، ضغط الرأي العام العالمي والمؤسسات والهيئات الحقوقية الدولية، ضغوط رسمية بشأن بعض القضايا، رفع مرجعية حقوق الإنسان العالمية ومنظومة قيم النظم الليبرالية** ...) حاز أولوية لدىٰ الاتجاهات الليبرالية وبعض اليسار الحقوقي. وظلت الاتجاهات الأخرىٰ تتهم القوىٰ الغربية بالرغبة في فرض نموذجها في الديمقراطية والتنمية أو بالرغبة في تدعيم مشروع الهيمنة علىٰ المنطقة بالتعاون مع إسرائيل.

ولقد تواجدت هذه المعضلة بدرجات مختلفة في الدول العربية، وبالطبع **اختبرت الثورات جميعها المعضلة تلك،** علىٰ النحو الذي يطرح السؤال التالي: كيف أدركت القوىٰ الكبرىٰ هذه الثورات؟ وما هي مداخلها للتعامل معها؟ وهل اختلف عن منطق التعامل مع « **الإصلاح** » في ظل النظم السابقة؟ وكيف ستحدد مواقفها من القوىٰ السياسية الداخلية؛ الليبرالية والقومية والإسلامية، وخاصةً في ظل صعود القوىٰ الإسلامية؟

من جهة، اتجهت الخطابات الغربية الرسمية وغير الرسمية، إلىٰ تجنب استخدام مفهوم « **الثورة الشعبية** » واستخدام "change, resurgence, uprising" ووصف ما يجري في مصر وتونس، بأنه تحول ديمقراطي وليس إعادة بناء نظم جديدة.

كذلك ركزت هذه الخطابات علىٰ اللاعنف من جانب هذه الثورات وعلىٰ أنها ثورات للشباب. ولقد حظىٰ « **شباب الثورة**» اهتمامًا كبيرًا متعدد المستويات من جانب الخارج، في وقتٍ لم يكن لهذه الثورات، أيديولوجية أو رأس أو أذرع، بل لم يحكم الثوار في مصر وتونس ومن ثم تأكد أنها ثورات ذات نموذج جديد، سمىٰ: « **الثورات الشعبية من أجل الإصلاح** » أو «**ثورة للإصلاح** » revo form، تغيير من أجل الديموقراطية... وعلىٰ نحو أثار السؤال: ما درجة أو التغيير الجذري في بنية المجتمع والنظام المستهدفة؟ ومن القادر علىٰ تنفيذها، ونحو أي وجهة؟

وهكذا، بدت الساحة مفتوحة أمام تدخلات خارجية في العملية السياسية وفي وقت لم تكن قد اتضحت بعد ملامح

التيار السياسي الرئيس لقيادة الثورة، وهكذا ازدادت معضلة الداخل/ الخارج مع الثورات.

وكان علىٰ «**الخارج**» أن يعد للتعامل مع الساحة الداخلية بقواها المنظمة الجديدة والتقليدية، وبقواها غير المنظمة أيضًا. وذلك ليحتوي هذه الثورات وليؤثر في مسارها، بما لا يتعارض ومنظومة قيمه السياسية، وما لا يتعارض مع مصالحه، والأمران شديدي الارتباط. وبالتالي، فإن التأثير في مستقبل المسار السياسي للثورات التي تريد بناء نظام جديد كان هدفًا استراتيجيًا، تنافست مراكز الفكر الاستراتيجي الأمريكية والأوروبية علىٰ تحديد ملامحه وخصائصه بل والإعلان أن توافر هذه الخصائص هي شرط الحصول علىٰ المساندة والمعونة. وسرعان ما لحقت بها الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والحكومات الأوروبية حين أفصحت عن «**مشروطية**» معوناتها الرسمية إما بالتأجيل أو التباطؤ في حين كانت المعونات للمجتمع المدني -الليبرالي– تتدفق بلا حساب. ومن ثم، يبدو علىٰ ضوء خبرة الأشهر السابقة علىٰ الانتخابات التشريعية في مصر وانتخابات المجلس التأسيسي

في تونس كيف أن نمط التدخلات الخارجية –حتىٰ حينه– يشير إلىٰ السعي لتغيير الرموز وليس لتغيير الأبنية والتوجهات حفاظًا علىٰ روابط المصالح ولو مع وجوه جديدة. وهو النمط الذي يتعارض ومطالب الثوار الأحرار بتغييرٍ كامل.

ومن جهة أخرى، لقد اختبر تجدد هذه المعضلة (**أي الإصلاح بين الداخل والخارج**) مع أمرين؛ الأوضاع الاقتصادية، والصعود الإسلامي علىٰ الساحة السياسية والمجتمعية. فبدلا من الاعتماد علىٰ الذات بدرجة أكبر، كما تجسد في نموذج الثورة، وبدلا من التنافس الرشيد بين القوىٰ التي أجمعت علىٰ إسقاط المستبدين بن علىٰ ومبارك، اتجهت مصر وتونس، نحو الخارج لطلب الدعم الاقتصادي، كما اتجهت –داخليًا– إلىٰ استقطاب سياسي وفكري شديد الوطأة بين القوىٰ السياسية المختلفة: الليبرالية، اليسارية، القومية والإسلامية، فهل سيعود من جديد الربط بين الفزاعات الإسلامية وبين استقرار النظم الانتقالية وبين الدعم الخارجي؟ ويمثل هذا الربط أخطر

القيود والضغوط التي يمكن أن تنال من روح الثورات، والتي ستمثل مدخلاً أساسًا لاحتواء الثورات وإجهاضها من الخارج، ويزيد من خطورة هذا التدخل الخارجي (**السلبي**) انفراط التوافق السياسي والاجتماعي الذي تحقق خلال الثورتين من ناحية وتداعيات الثورة المضادة في الداخل من ناحية أخرىٰ، وفي وقت عاودت القوىٰ السياسية التقليدية تنابذاتها السياسية، ولم تتمكن القوىٰ الثورية الحقيقية من تحقيق اختراق يحافظ علىٰ الحالة الثورية.

من أبرز الملامح التي حازت الاهتمام في الثورات الشعبية العربية، بعد سلميتها (**علىٰ الأقل من جانب الثوار**)، وخاصة في مصر وتونس، أنها تحمل صعودًا جديدًا للإسلاميين، بكافة تياراتهم إلىٰ ساحة السياسة، ليس كقوىٰ معارضة محظورة أو محاصرة أو متهمة وملاحقة بكافة أنواع التهم، ابتداءً من الإرهاب إلىٰ المسئولية عن تخلف الأمة ووقوعها في الاستبداد...إلخ، ولكن كقوىٰ مشاركة، كثائرين أو كمنافسين علىٰ ساحة التغيير السياسي والاجتماعي المأمول. وفي ليبيا وسوريا، يثور التساؤل: أين دور الإسلاميين الذين قمعهم

وصفاهم النظامين؟ وفي اليمن، الصورة أكثر وضوحًا عن طبيعة قوىٰ المعارضة الإسلامية التي تقود الثورة.

وتصبح الصور واضحة تمامًا في مصر وتونس مع عودة القوىٰ الإسلامية إلىٰ ممارسة دورها في المجال العام وخاصةً بعد الانتخابات وعلىٰ نحوٍ اكتسبت معه اللعبة السياسية طابعًا خاصًا حيث تجدد، ولا أقول بدأ، جدالا امسك دائمًا بتلابيب الحياة الفكرية والسياسية منذ ما يزيد عن القرنين ألا وهو العلاقة بين الإسلام والمجتمع والدولة، ولا أقول الدين والسياسة فقط. وقد ازداد الأمر استقطابًا مع الاستعدادات للاستفتاء علىٰ التعديلات الدستورية في مصر ثم للانتخابات التشريعية في مصر وتونس، وعلىٰ ضوء نتائجها التي أفرزت صعودًا إسلاميًا.

ودون الدخول في تفاصيل الساحات الداخلية، فإن الاقتراب الخارجي من هذا الجانب–أي صعود الإسلاميين – **يفصح عما يلي:**

في ظل الاتجاه الأمريكي والأوربي المتزايد للعب دور الأبوة لما أسمياه « **الربيع العربي للثورات** »، وفي ظل عدم

اتجاه القائمين علىٰ إدارة المراحل الانتقالية في مصر بصفةٍ خاصة إلىٰ الاستخدام المعلن (**علىٰ الأقل**) لفزاعة التيارات الإسلامية سواء في إدارة العلاقة مع الخارج أو تشكيل الرأي العام الداخلي، تعددت رؤىٰ مراكز التفكير الأمريكية والأوروبية الاستراتيجية حول موضع هذه التيارات الإسلامية من مستقبل الحياة السياسية في المنطقة، حيث إن الخطابات الرسمية المعلنة حاولت ألا تكرر سيناريو سابق ألصق دائمًا التهم بما يسمىٰ الإسلام السياسي. بل يمكن رصد العديد من الخطابات التي تدعو لمراجعة المواقف التي ترىٰ في «**الإسلام السياسي**» تهديدًا. ولا ترىٰ ما يمنع من التواصل مع كافة التيارات السياسية في مصر وتونس وفي مقابل تزايد وتكرار ظهور هذه التحليلات الأمريكية والأوربية (**المتوازنة**) عبر عام من الثورة، إلا أنه لم تخلو هذه التحليلات وغيرها من التنبيه إلىٰ ما قد تمثله توجه هذه التيارات نحو الاستقلال الوطني من تحديات المصالح الأمريكية وخاصةً أمن إسرائيل من ناحية، وكذلك ما قد

تمثله أيديولوجية هذه التيارات الإسلامية من تهديد لركائز وقيم الديمقراطية الغربية (**الحريات والمواطنة، والمرأة والأقليات والمدنية...**)[1].

---

(١) توالت السيناريوهات والمقترحات بسياسات من جانب مراكز الفكر الاستراتيجي الأمريكي: انظر علىٰ سبيل المثال:

-. J. Scott Carpenter, “Shifting Sands: Political Transitions in the Middle East, Part 1,at:

http://www.washingtoninstitute.org/templateC14.php?CID=570.13/4/2011.

http://www.rand.org/feature/north-africa-middle-east.html

وانظر علىٰ

http://arabic.washingtoninstitute.org/templateI01.php?portal=ar:

–ج. سكوت كاربنتر وديفيد شينكر، **هل سيتحول "يوم الغضب" في مصر إلىٰ ثورة؟**، 26 يناير 2011.

– دينا جرجس وديفيد بولوك، **حماية ديمقراطية مصر الناشئة**، 25 فبراير 2011.

– ديفيد ماكوفسكي، **استعراض مكاسب مصر من معاهدة السلام مع إسرائيل**، 7 مارس 2011.

-"The Muslim Brotherhood’s Role in the Egyptian Revolution", By Steven Brooke and Shadi Hamid, **COMBATING TERRORISM CENTER MAGAZINE**, febrauary 2011. vol 4 , issue 2.

- Kay Bird , "Why the Egypt Revolution Is Good for Israel" **, foreign= = policy** , FEBRUARY 10, 2011 .

At:

http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/02/10/why_the_egypt_revolution_is_good_for_israel

- STEPHEN M. WALT, " 10 Reasons Americans Should Care About the Egyptian Revolution**, <u>foreign policy</u>** , FEBRUARY 10, 2011 .

At:

http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/02/10/10_reasons_americans_should_care_about_the_egyptian_revolution?page=0,2&s

وفي المقابل، حملت المواقف العلمانية وخاصةً الليبرالية (المتشددة المصرية والتونسية) اتهامات للتيارات الإسلامية بالسعي للانفراد بالسلطة بل وحملت هذه المواقف رفضًا للمرجعية التي تنطلق منها هذه التيارات باعتبارها إقحامًا للدين في السياسة، وتلاعبًا بالإرادة الشعبية باستخدام ورقة الإسلام.

واقترنت هذه المواقف قبل الانتخابات التشريعية وبعدها باتهامات ضمنية وعلنية من رموز علمانية (**مصرية**) بأن هناك ميلا من المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة، وكذلك رئيس الوزراء المصري حينئذ (**د.عصام شرف**) للإسلاميين، بل بأن هناك تحالفًا ضمنيًا بين المجلس وبين الإخوان. وعلىٰ ضوء العلاقات القوية بين المؤسسة العسكرية المصرية والولايات المتحدة يمكن أن نتساءل: إلىٰ أي حد تعبر هذه المواقف والاتهامات (**إن صدقت**) عن تغير في التوجه الاستراتيجي الغربي نحو صعود دور الإسلاميين في الحياة السياسية في الدول العربية –وخاصةً وتونس- بعد الثورات؟ وهل هناك

ms_ss=reddit&at_xt=4d587c56acb91018,2.

فرصة لتدعيم الحوار الأمريكي –الأوربي مع الإسلاميين، والذي ظهر في ظل النظامين المصري والتونسي السابقين؟ هذا السؤال تمت الإجابة عليه بوضوح بعد الانتخابات في الدولتين: فقبل الانتخابات التشريعية في مصر ظلت الاتصالات الرسمية الأمريكية والأوربية محدودة وعلىٰ مستويات دينا، وتغير الأمر بعد الانتخابات حيث ارتفع مستوىٰ الاتصال الأمريكي الرسمي (**نواب وزير خارجية ونائب الرئيس الأمريكية)** مع جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة. ولكن ظلت التساؤلات قائمة حول توجه العلاقة الجديدة من الجانين: احتواء وتعاون أم صدام بمواجهة؟

ولم تتوافر الشفافية الكافية من الجانبين لتوفير الإجابات عن مسار العلاقات الجديدة، بقدر ما توافرت مؤشرات قليلة عن توجه حزب الحرية والعدالة للانفتاح علىٰ الولايات المتحدة (**زيارة وفد الحزب إلىٰ الولايات المتحدة وبريطانيا قبل بداية حملة الانتخابات الرئاسية رسميًا)**.

وفي المقابل، لم تخل الساحة الإقليمية والداخلية من أحداث ساهمت في تأزيم مناخ العلاقات، حيث كشفت عن

توجهات دفينة تجاه الثورات وتجاه الإسلاميين بصفة خاصة لا يمكن أن تمحوها الخطابات المعلنة « **المتوازنة** ». ونذكر منها **على سبيل المثال ما يلي:**

من ناحية، دلالة توقيت عملية اغتيال بن لادن (**مايو** 2011) وكيفية الإعلان عنها: ففي وقتٍ تركزت فيه اهتمامات العالم علىٰ ثورات الشعوب العربية السلمية في مواجهة آلات قمع النظم المستبدة، وفي وقتٍ بدا أن الصور النمطية للشعوب العربية في أعين «**الغرب**» تجد فرصة سانحة للتغيير، فإذا بهذه العملية التي حظت بتغطية إعلامية هائلة تستعيد للأذهان ما سمىٰ « **الإرهاب الإسلامي** »، وتجدد النقاش من جديد حول العلاقة بين الإسلام والعنف، وذلك في وقت تركزت فيه الاهتمامات علىٰ « **اللاعنف** » في الثورات الشعبية العربية، وعلىٰ غياب خطابات معلنة معادية للغرب بين أهداف ومطالب الثوار. ثم توالىٰ التركيز الإعلامي علىٰ تجدد نشاط القاعدة في اليمن، وفي المغرب العربي، وفي شرق أفريقيا، بل وفي مصر.

ومن ناحية أخرى، تجديد التحالف العضوي الأمريكي

الإسرائيلي الذي جسدته وقائع استقبال نتنياهو في الكونجرس وخطابه أمامه 24/ 5/ 2011، وما لقاه من مساندة غير مسبوقة من أعضاء الكونجرس الذين استقبلوا فقراته ليس بالتصفيق الحاد فقط ولكن بالوقوف المتكرر بكثافة وصلت إلىٰ أكثر من ثلاثين مرة.

ولم يكن النصف الأول من الخطاب، عن الوضع في المنطقة بعد الثورات، إلا صرخة هلع تتغلف بالتهديد الضمني والصريح لكل مشروع المقاومة في المنطقة، وهو المشروع الذي لابد وأن تعطي له الثورات العربية زخمًا، في حالة تحقيق أهدافها ومطالبها ولعل مغزىٰ هذا الخطاب يكتمل علىٰ ضوء رؤىٰ إسرائيلية أخرىٰ عن مآل الثورات المأمول ألا وهو التحول إلىٰ حروب أهلية ومزيد من التفكيك والانقسامات في الدول العربية وفيما بينها!

ولقد تأكدت دلالات هذا التدعيم للتحالف الإسرائيلي الأمريكي العضوي في مواجهة عواقب الثورات خلال الزيارة الثانية لنتنياهو للولايات المتحدة في أقل من عام من اندلاع الثورات وفي وقت تزايد فيه التهديد الغربي والإسرائيلي

لإيران.

ومن ناحية ثالثة، جاءت أزمة منظمات المجتمع المدني الأمريكية العاملة في مصر بدون تصريح خلال وعقب الانتخابات التشريعية لتطرح كل أبعاد التدخلات الناعمة الأمريكية للتأثير في توازنات القوىٰ السياسية المتنافسة لصالح ما يُسمىٰ القوىٰ الليبرالية والقوىٰ الثورية الشابة، وذلك في وقت تصاعدت فيه المواجهات وتكررت أكثر من مرة (**أحداث محمد محمود، أحداث القصر العيني**) بين «**الميدان**» وبين الداخلية والمجلس العسكري. وكان الإفراج عن المتهمين الأمريكيين –تحت المحاكمة– وسفرهم إلىٰ الولايات المتحدة بتدخل قضائي مصري من أكثر الأمور دلالة علىٰ الضغوط الأمريكية من ناحية واختبار المواقف الإسلامية من ناحية أخرىٰ وكذلك مواقف المجلس العسكري المصري تجاه استمرارية التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحية رابعة، استمرت الاتجاهات الناقدة والمهاجمة لصعود الإسلاميين وخاصةً في دوائر الكونجرس الأمريكية

ودوائر سياسية أوربية يمينية بالأساس، ناهيك عن دوائر الإعلام الأمريكي والأوربي والتي نحت إلىٰ اتهام أوباما بأنه سمح للإسلاميين في مصر بالوصول إلىٰ الأغلبية البرلمانية والمنافسة علىٰ الرئاسة المصرية.

ومن ناحية خامسة، توالت المؤشرات علىٰ سلوك أمريكي يرتاب ويتخوف من «**الإسلاميين**»، ومن ثم يجمع بين أدوات عدة لإدارة العواقب المرتقبة بأساليب القوة الناعمة والاحتواء وليس الصدام والمواجهة، سواء باتفاق مع المجلس العسكري أو بدون ذلك. **فعلى سبيل المثال**:

عدم تقديم المساعدات التي سبق وأعلن عنها اجتماع الـ 20 في إيطاليا في يوليه 2011م، وكذلك إعطاء الضوء الأخضر للسعودية ودول الخليج الأخرىٰ لعدم تقديم ما وعدت به من معونات حتىٰ تتجلىٰ الصورة السياسية، إيفاد مبعوث للحريات الدينية وشئون الأقليات بعد احتدام أحداث الفتنة الطائفية المدبرة وخاصةً أحداث ماسبيرو في أكتوبر 2011م، نشاط منظمات حقوق الإنسان العالمية (**هيومان رايتس ووتش**) لتقديم المقترحات والتقارير عن

القوانين واللوائح الواجب علىٰ مجلس الشعب الجديد الاهتمام بها حمايةً للحريات وحقوق الإنسان وخاصةً الأقليات.

وفي مقابل هذا التوجه العام الراصد والمراقب والمتدخل بنعومة والمقترن بخطاب معلن «**متوازن**»، كان الخارج مازال حاضرًا غائبًا في خطابات القوىٰ السياسية الحزبية وغيرها والمجلس العسكري، فضلا عن حضوره في المعارك السياسية التي ازدادت استقطابًا بين الثوري والإصلاحي، وبين الإسلامي والعلماني، وبين المدني والعسكري.

والجدير بالملاحظة هنا أمرين:

على جانب، اصطفاف القوىٰ العلمانية (**ليبرالية وقومية ويسارية**) في مواجهة العسكري والإسلاميين حتىٰ مارس 2012م.

وعلى جانب أخر، ظل السؤال التالي مطروحًا دون إجابة شافية: هل الزخم لمشروع المقاومة الحضارية في المنطقة تحقيقًا لأهداف الثورات في التغيير الحضاري وليس مجرد

تغيير سياسي تقليدي؟ وهل لابد وأن يكون معاديًا للغرب، وهل صعود الإسلاميين لقيادة هذا المشروع عبر انتخابات حرة يعني بالضرورة مرحلة جديدة من العداء للغرب تكرر المراحل السابقة من الصدام سواء في ظل القوميين أو غيرهم ابتداءً من مشروع محمد علي الإصلاحي في مصر وغيره من مشروعات الإصلاح في العالم العربي والإسلامي؟ وفي المقابل، هل صعود قوىٰ ليبرالية أو علمانية بصفةٍ عامة لا يعني إمكانية الصدام مع الغرب؟ أليس المحك الآن هو «**الوطنية**» والحضارية من أجل القوة والاستقلال والعدالة الاجتماعية؟ وهل يقبل الغرب في غمار أزمته العالمية المشار إليها سابقًا، مشروعات تحرر وطني وإقليمي تزيد من تحدياته، أم لن يقبل سوىٰ مشروعات تغيير وفق نموذجه الحضاري واتساقًا مع منظومة مصالحه؟ ومتىٰ يمكن للغرب أن يتخلىٰ عن تدخله الناعم في مصر وتونس حتىٰ الآن[١]؟

(١) بعد الانتهاء من الدراسة وخلال إعداد الحولية للطباعة جرت التطورات الهامة في مصر من جراء الصدام المفتوح بين الإخوان والمجلس العسكري منذ مارس 2012م وعلىٰ نحو اصطفت من القوىٰ العلمانية مع المجلس

إن الخارج بقدر ما يستهدف احتواء وإعادة توجيه مسار الثورات بقدر ما يمثل تحديًا لجميع القوىٰ الوطنية —مهما اختلفت مرجعياتها، يمكن مواجهته بسبل متضافرة يسهم كل فريق وطني فيها بما يُسر له، كما يمكن مواجهته لتقليص سلبياته وتعظيم المكاسب من الانفتاح عليه وإدارة العلاقات معه علىٰ أساس من المصالح المشتركة والتوازن. كل ذلك في إطار رؤية حضارية للتغيير المنشود وليس في إطار تبعية من نوع آخر تنتج هذه المرة من عملية تغيير سياسي علوية وشكلية من أجل حرية ولو بدون كرامة واستقلال وطني.

(ب) من الاحتواء إلى المراقبة إلى التدخل العسكري إلى الضغط الحذر (البحرين، اليمن، ليبيا، سوريا):

إذا كانت الأدوات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية التي استخدمت تجاه ثورتي مصر وتونس علىٰ نحو أفرز نمط التدخل للتقييد وتشكيل المسار، فإن أنماط أخرىٰ من التوجه ظهرت تجاه الحالات الثورية الأخرىٰ التي امتد كفاحها

العسكري في عملية انقلابية علىٰ الإسلاميين وعلىٰ الثورة باستخدام أوراق القانون والقضاء علىٰ نحو مكن لعودة أركان النظام السابق للحركة بقوة: فهل كان الخارج بعيدًا؟؟؟.

طويلا قبل حسم المواجهة مع النظم القائمة.

ويعكس اختلاف أنماط التدخل الأخرىٰ –كما سنرىٰ– كيف أن «**التعامل الخارجي**» مع ثورات المنطقة إنما يتعامل مع « **نظم فرعية إقليمية** »: الخليج، المشرق العربي (**دول الطوق أو دول المواجهة مع إسرائيل سابقًا**)، شمال أفريقيا. وفي حين يتفوق الدور الأمريكي تجاه الخليج وتجاه اليمن والبحرين ويبرز الدور الأوروبي بدرجة أكبر تجاه تونس وليبيا، فإن الفاعلين يتقاسمان الأدوار في سوريا ومصر.

فتجاه البحرين، جاءت مواقف خارجية باردة جامدة لا تتقدم في الدفاع عن حقوق الإنسان إلا بكلمات بلا لونٍ أو طعم، بل تم تبني الخطابات الرسمية البحرينية المتهمة المتظاهرين بالطائفية الشيعية وبأن إيران وراء هذه الفتنة الطائفية. وقد لعبت تحالفات واشنطن الخليجية دورها. وترك للخليج ولأول مرة أن يتحرك بنفسه لحماية « **أمنه** » أو أمن نظمه ولكن هذه المرة ليس من خارجها، كما حدث من قبل في الحرب الإيرانية –العراقية، أو غزو العراق للكويت وما تلاها. فلقد تم احتواء الحالة الثورية في البحرين بقوات

درع الجزيرة (**بقيادة سعودية**)، في ظل مباركة أمريكية وأوربية، لم تريا فيه تهديدًا لسيادة دولة، وكذلك بمباركة إقليمية عربية صريحة أو ضمنية.

مما يعني أمرين: من ناحية، بداية تكاتف النظم في مواجهة الشعوب، تحت ذرائع عديدة ناسين حقيقة الحرية المفقودة للجميع، وأن جميع « **المنح والعطايا المادية** » لا يمكن أن تشتري سكوت الشعوب لفترة طويلة. ومن جهة أخرىٰ تشير الحالة البحرينية إلىٰ امتداد النظام الأمني الخليجي ليضم ملكيات أخرىٰ؛ الأردن والمغرب، حيث قبلت الدولتين كعضوين مراقبين في مجلس التعاون الخليجي مما يعكس تقنينًا ومؤسسية لتحالفات سياسية سابقة بين ما يمكن وصفهم بالملكيات المحافظة. ولقد بدت تلك التحالفات وكأنها تهدد المنطقة –في حالة نجاح ثورات أخرىٰ– بالعودة إلىٰ حالة حرب باردة بين نظم جديدة وبين نظم لم تشهد ثورات. إلا أن اتجاه المغرب، والأردن –بدرجة أقل – إلىٰ إصلاحات دستورية وسياسية لابد وأن يزيد من حرج حلفائهما في مجلس التعاون الخليجي. بل لابد وأن يزيد من

ردود فعل الدولة السعودية للحفاظ علىٰ أمن نظامها في مواجهة موجة الثورات. فهل يكون ذلك بالاعتماد بدرجة أكبر من ذي قبل علىٰ الذات أم التحالف بدرجة أكبر مع «**الخارج**» في مواجهة الثورات في المنطقة حتىٰ ولو كانت ضد نظم كانت غير صديقة للسعودية مثل ليبيا أو سوريا أو ضد نظم حليفة سابقة (**مصر وتونس**)، وذلك باستخدام أدوات المعونة الخارجية لها؟

واستكمالا لمشهد البحرين يأتي مشهداليمن ليقدم دلالات إضافية عن وضع «**نظام الخليج الفرعي**» في حسابات الولايات المتحدة تجاه الثورات. فيمكن وصف المواقف الناجمة عن هذه الحسابات بالمراقبة عن بعد والتي تكشف عن نوعٍ من مناهضة الثورة أكثر من مساندتها، وهو ما كشفت عنه أيضًا المبادرة الخليجية لإيجاد تسوية للمشهد الثوري في اليمن لصالح الخروج الآمن للرئيس علي عبد الله صالح من أجل مرحلة انتقالية يقودها نائبه، ولو عبر انتخابات وبرغم من صمود وإرادة شعب اليمن إلا أنه لم يستطع أن يكسر تمامًا مقاومة النظام المستبد، ولم يستطع أن يُعبئ إلا مجرد

المساندة اللفظية لحقوق الثوار ومطالبهم. ولا يرجع ذلك فقط إلىٰ التخوف الأمريكي من تحول اليمن إلىٰ ملجأ آمن لتنظيم القاعدة، كما يعتقد البعض، وكما روج لذلك الرئيس علي صالح، ولكن يرجع أيضًا إلىٰ حسابات تتصل بمنظومة الخليج ككل، في اتصالها باقتراب إيران من المنطقة، سواء من خلال البحرين أو الحوثيين من في اليمن قبل. وفي المقابل، فإن استمرار صمود الثوار بطريقة سلمية، مع إمعان النظام في قمعهم والإفراط في استخدام العنف، دفع بعض الاتجاهات بالدعوة إلىٰ مجرد تغيير الرئيس برئيس آخر مع إبقاء بقية الأوضاع علىٰ ما هي عليه، ولعل تجميد دور نائب الرئيس في اليمن بعد إصابة علي صالح ونقله إلىٰ السعودية (**وكانت الإصابة دافعًا إجباريًا لخروجه**) لتدل علىٰ قدر المعايير المزدوجة الخارجية التي تواجهها الثورات العربية، مما يؤكد أمرًا واحدًا وهو أن اندلاع الثورات وفرص نجاحها هو فعل داخلي بالأساس، وعلىٰ ثوار اليمن ألا يعتمدوا علىٰ الخارج للضغط علىٰ نظام صالح، ولكن شريطة ألا تنجر البلاد، بحكم طبيعة بنيتها الاجتماعية وبنية نظامها السياسي إلىٰ حرب أهلية

لن تزيد، مثلها مثل الوضع في ليبيا، الوضع الإقليمي إلا خطورة مما يشكل عبءً على الثورات الأخرى التي نجحت في إسقاط رموز وقيادات نظمها السابقة، وما زالت تناضل لإعادة بناء النظام وهو وضع مصر وتونس بصفةٍ خاصة.

وفي ليبيا ، طالب الثوار في بنغازي، بالتدخل العسكري للمجتمع الدولي لحمايتهم من هجوم قوات القذافي على شرق البلاد. وبالرغم من تباطؤ الاستجابة، حتى صدور قرار في مجلس الأمن، ثم نقل قيادة العمليات العسكرية التي دشنتها بريطانيا وفرنسا، إلى الناتو، إلا أن نمط هذا التدخل العسكري، وعلى النحو الذي بدا عليه وتطور عبره أثار السؤال حول دوافعه وعواقبه على احتمالات تقسيم ليبيا، وخاصةً على ضوء عدم قدرته —أو عدم رغبته– في حسم القضاء على نظام القذافي، بسرعة ودون تكلفة إنسانية ومادية تحملها الشعب الليبي.

فمع امتداد العمليات لما يقرب من الأربعة شهور دون حسمٍ للمواجهة بين نظام القذافي وبين الثوار، ومع تطور المواقف الأوربية والأمريكية المساندة للمجلس الوطني

الانتقالي في بنغاري (**الاعتراف الرسمي به، والدعم المالي والعسكري والسياسي**)، وتمهل أو تباطؤ أو حذر الهجمات العسكرية علىٰ قوات القذافي، ثم شكوىٰ قادة الثوار والمعارضة من تأخر الدعم المادي من الغرب، بل والحديث عن الوضع السياسي بعد القذافي قبل إسقاطه تكرر السؤال: ما مآلات هذا التدخل الذي رحب به الجميع في البداية علىٰ اعتبار أنه جاء لحماية المدنيين في بنغاري، وهو الأمر الذي تحقق بالفعل في حينه؟ والجدير بالملاحظة أن هذا التدخل العسكري لم يثر من النقاش في الأوساط العربية والغربية قدر ما أثاره من قبل التدخل العسكري للناتو في كوسوفا 1999.

فإن هذا الأخير جسد الجدال بين المدافعين عن سيادة الدول القومية ضد التدخلات باسم الاعتبارات الإنسانية، وبين المدافعين عن حقوق المسلمين في الدفاع عنهم ضد الإبادة والتهجير، وبين المهاجمين للأهداف والمطامع الاستراتيجية الغربية ولو علىٰ حساب سيادة الدول أو حماية الأقليات القومية، وبين المحذرين من عواقب مثل هذا التدخل المنفرد في حالات مستقبلية في العالم العربي وغيره.

وبالفعل كان التدخل الأمريكي المنفرد للعدوان على أفغانستان 2001 ثم العراق 2003 وما تلاهما من استدعاء للناتو قد ترجم مصداقية المخاوف في 1999. وإذا كانت التدخلات الخارجية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة في أرجاء العالم الإسلامي، قد فجرت اعتراضات وجدالات مهمة، إلا أن الجدير بالملاحظة، وبالرغم من المناخ الثوري في المنطقة العربية، أن تدخل الناتو في ليبيا لم يلق اهتمامًا كافيًا ولم يتعرض لانتقادات ظاهرة؟ لماذا؟ أليس تدخلا عسكريًا خارجيًا لحسم مآل ثورة يحمل مؤشرات سلبية عن مدى تعقد خريطة الثورات ومدى قدراتها على الاستقلال المستقبلي، ناهيك عما يطرحه من تعقيدات أمام الحسابات المصرية والتونسية خلال المراحل الانتقالية للثورة؟

وألا يحمل هذا التدخل العسكري مؤشرًا عميق الدلالة عما أضحت عليه بنية النظم الاستبدادية من تجذر على نحوٍ يصعب معه نزعها بجهود وطنية فقط في حالة مثل ليبيا ومن قبلها اليمن والبحرين؟ فما بالك بسوريا إذن؟

وتبقى <u>سوريا</u> حالة أكثر تعقيدًا، فلقد تصاعدت تدريجيًا

الإدانة الخارجية للنظام وأساليب الضغط السياسي والاقتصادي: فمن ناحية: المبادرة الفرنسية البريطانية لعرض الأمر علىٰ مجلس الأمن، وهي المبادرة التي اعترضت عليها روسيا فحالت دون استكمالها حتىٰ الآن، ومن ناحية أخرىٰ الإعداد لإحكام الحصار الاقتصادي علىٰ أساس أن قدرات النظام الاقتصادية محدودة وقد بدأت تتهاوىٰ بالفعل ما ينذر بعدم القدرة علىٰ الصمود طويلا. ومن ناحية ثالثة، فإن الخيار العسكري –كما في حالة ليبيا– ما زال مستبعدًا، فإلىٰ جانب أن المعارضة السورية في الداخل والخارج رفضت في البداية هذا النمط من التدخل –علىٰ عكس ما حدث في ليبيا– فإنه يبدو أن الحسابات الأمريكية والأوروبية –وكذلك الإسرائيلية– تتجه لاحتواء الوضع في سوريا علىٰ ما هو عليه من تصاعد انتظارًا إما سقوط النظام بضغط داخلي متزايد، وهو أمر ذو تكلفة عالية بالنسبة للشعب السوري في مواجهة نظام بعثي علوي عتيد، وإما انتظارًا لانفجار أهلي داخلي بين طوائف بدأت نذزه في الظهور، وهو أمر ذو تكلفة عالية أخرىٰ بالنسبة لاستقرار الشام برمته بطوائفه المتداخلة عبر الحدود.

والسيناريوهان يصبان في جانب الرؤية الإسرائيلية عن مآل تأثير الثورات علىٰ أضلاع مثلث المقاومة العسكرية (**سوريا، لبنان، حماس**) ضد مشروعها: هل ستنجح الثورة في سوريا وتدعم من استمرار هذه المقاومة أم ستتعثر الثورة ويتم احتواؤها مما ينعكس في عدم استقرار إقليمي ممتد لا يستفيد منه إلا إسرائيل.

بعبارة أخرىٰ، إذا كانت القوىٰ الكبرىٰ وإسرائيل تراهنان علىٰ استمرار النظام السوري –مقيدًا ومحاصرًا بحجة قمعه لثورته– فإن هذا الوضع سيزيد من مكاسب إسرائيل، حيث إن النظام السوري قبل الثورة عليه لم يكن يمثل تهديدًا مباشرًا لإسرائيل، بقدر ما كان مصدرًا لمساندة حزب الله وحماس. ومن ثم، ليس هناك ما يبرر بعض المقولات العربية المعلنة، أو المسكوت عنها، من أن عدم مساندة النظام السوري الآن تعني ضربة لمشروع المقاومة ضد إسرائيل، فإن المقاومة الحقيقية تنبع من الشعوب وليس حكام النظم المستبدين، وستزداد هذه المقاومة قوة إذا استرجعت هذه الشعوب حريتها وكرامتها، ونعمت بالعدالة الاجتماعية. وهذا هو نمط

المقاومة الذي تخشاه إسرائيل والولايات المتحدة، ولذا لا عجب أن يكون استمرار التردي في سوريا –دون قدرة الثوار علىٰ الحسم- يصب في صالح الحسابات الإسرائيلية والأمريكية في وقتٍ يتجدد فيه الحديث –بهزلٍ كالعادة- عن مفاوضات سلام جديدة بين الفلسطينيين وإسرائيل، بدون أن يتوافر للجانب الفلسطيني من غطاء مساندة الآن، إلا الشعوب العربية، وبوادر سياسة مصرية جديدة.

ومع تصاعد قمع نظام بشار البعثي للثورة السورية الممتدة، تحولت الثورة إلىٰ الخيار العسكري كرد فعل لضعف الضغط العربي والدولي علىٰ النظام بل ووضوح لعبة الصراع الدولي الجديد بين روسيا والصين وبين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، تلك اللعبة التي يتم اختبارها علىٰ أرض سوريا وحولها حيث انضم حلفاء إلىٰ كل من الجانبين: فقد انضم إلىٰ جانب النظام كل من إيران والعراق وحزب الله، بينما انضم كل من السعودية ولبنان وتركيا إلىٰ قوىٰ الثورة من ناحية أخرىٰ. ومازالت توازنات القوىٰ الدولية والإقليمية هي المحك والفيصل من حيث

درجة مساندة الثورة من عدمه أو الضغط علىٰ النظام من عدمه. وبهذا تصبح الحالة السورية الأكثر وضوحًا من حيث تأثير حسابات التدخلات الخارجية، في وقتٍ يستمر فيه صمود الداخل السوري في تضحياته وثورته. فمتىٰ تتخلىٰ روسيا وحلفاؤها عن الأسد، والأهم كيف يمكن دعم الثورة السورية في خيارها العسكري؟

وبالنظر إلىٰ الخريطة الكلية لمجمل ثم أنماط التدخلات الخارجية الغربية في الثورات العربية عبر العام الأول من عمر هذه الثورات، يتضح لنا أن مرجع تعدد الأنماط هو اختلاف «**الحالة الثورية** » من دولة لأخرىٰ، نظرًا لاختلاف البنىٰ المجتمعية وبنىٰ النظم السياسية الاستبدادية، علىٰ ما بينها من قواسم مشتركة تفسر طول عمر استبدادها.

ومن ناحية أخرىٰ، يتضح أن الاقتراب الخارجي من الثورات هو اقتراب من نظم فرعية عربية، وليس من نظام عربي واحد، ووفق حسابات المصالح وتوازنات القوىٰ الإقليمية العالمية حول كل منها.

كما أن مجمل حالة عدم الاستقرار الممتدة الناجمة عن

تعثر الثورات وعن تداعيات هذا التعثر علىٰ حالة هذه البلدان، إنما يخلق بيئة مهددة لتجربة مصر وتونس في التغيير من ناحية، ومهددة أيضًا من ناحية أخرىٰ بحالة استقطاب جديدة في المنطقة بين « **الثوريين** » وبين المحافظين. وهما أمران يصبان في مصالح المشروع الغربي الصهيوني وليس في نهضة المنطقة.

ومن ثم، وعلىٰ ضوء كل ما سبق، فإن الثورات وإن لم تندلع بمؤامرات خارجية، إلا أن التدخلات الخارجية فيها ذات ملامح واضحة ومتعددة الأدوات، والتحذير من هذه التدخلات وعواقبها علىٰ النماذج الحضارية للتغيير ليس حديثًا بنظرية المؤامرة تستسيغه الشعوب العربية كما يدعي البعض، ولكنه حديث بمؤشرات عن توجه خارجي لاحتواء وتقييد وربما إجهاض الثورات منعًا لتحقيق أهداف شعوبها التي قامت بها.

الثورات بين الجوار الإقليمي وبين الجوار الحضاري

هل تتحاضن الثورات وتتآزر في ظل توازنات وشبكة تحالفات عربية تشهد اختبارات تحول مهمة، وذلك في إطار تداخلات هذه التحالفات العربية -العربية مع أدوار تركيا وإيران تجاه هذه الثورات؟

(أ) تحاضن الثورات المفقود: بين الرسمي أم الشعبي؟

إن التعاقب ثم التزامن بين الثورات قد أدخل المنطقة العربية في وضع غير مسبوق ليس فقط بالنسبة للقوىٰ الكبرىٰ وإدارتها لهذا المشهد المعقد -كما رأينا- ولكن الأهم بالنسبة للشعوب العربية ذاتها الثائرة وغير الثائرة وبالنسبة للنظم المثار عليها أو التي تعيد بناء نفسها أو تلك التي تجتهد للاستمرار والبقاء. وإذا لم يكن هذا التزامن مؤامرة خارجية -كما سبق القول- ألا يجدر أن يكون هذا تعبيرًا عن حالة واحدة دخلت فيها شعوب الأمة مما يستلزم نصرة وتآزر فيما بين هذه الشعوب؟ فهل تحقق هذا؟

إن هذا السؤال طرح نفسه بقوة علىٰ ضوء ضآلة إن لم تكن ندرة ما أعلن عن أشكال هذه النصرة عند بداية هذه

الثورات وفي شهورها الأولىٰ، فباستثناء التحرك الجماعي لمنظمات إقليمية وعبر إقليمية (**الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي**) للمبادرة بشأن ليبيا، قبل التدخل العسكري الخارجي وبعده، فلا يمكن رصد اهتمام واضح ومعلن وقوي من جهات رسمية أو شعبية عربية. وحتىٰ ما يُسمىٰ مبادرة الجامعة العربية بشأن ليبيا (**ولماذا ليبيا فقط؟**) فلقد جاءت داعية لتدخل عسكري غربي خارجي أو للدعوة إلىٰ حل سياسي بعد أن عجز هذا التدخل العسكري بعد فترة عن الحسم السريع.

وحتىٰ هذا الاستثناء فهو يواجه تحفظات عديدة علىٰ مسلك الجامعة العربية تجاه الثورات، وهو بالطبع مسلك يمكن تفسيره بالتوازنات داخل الجامعة الآن تحت ضغط بقية النظم التي تخشىٰ الثورة عليها والتي لم ترحب بما قام من ثورات. وبالإضافة إلىٰ هذا الاستثناء الرسمي الجماعي –غير الفاعل والمقيد– يمكن رصد بضع خطابات عربية رسمية مثل خطابات مصر ومواقفها تجاه ليبيا، والتي تعكس «**التوازن** » الذي وسم سياسة مصر الثورة الخارجية بصفةٍ

عامة. فلقد تأخر التحرك المصري سواء بإرسال وفد إلىٰ طرابلس ثم بنغازي دون المبادرة بالقيام بوساطة بين بنغازي وطرابلس حين أعلن بعض القادة في الأولىٰ تفضيلهم خيار الفيدرالية بين شرق وغرب ليبيا. ولم يبدر من مصر إلا زيارة سريعة للمشير طنطاوي إلىٰ ليبيا لم تستغرق يومـًا كاملًا ولم يعلن رسميًا عن غايتها، إلا أنها تمت في مرحلة حساسة من تهريب الأسلحة عبر الحدود بين البلدين.

وبالمثل بالنسبة لسوريا، وقبلها بالنسبة للبحرين، حيث رحب وزير الخارجية المصري نبيل العربي بدور قوات درع الجزيرة في البحرين في وقتٍ كانت مصر تعيد صياغة علاقاتها مع إيران حينئذ. وهو الأمر الذي توقف بعد ذلك، وأضحت مصر أكثر حرصًا علىٰ تحسين العلاقة مع السعودية (زيارة ثانية لعصام شرف مع وزير الخارجية الجديد بعد إقالة **الوزير أبو الغيط**) ... وهكذا انكفأت الإدارة الرسمية للمراحل الانتقالية في الثورات علىٰ نفسها في نفس الوقت الذي استغرقت فيه القوىٰ السياسية طاقتها في الصراع السياسي الداخلي علىٰ شكل الدول الجديدة وهوياتها. وفي حين كانت

القضايا والمشاكل الأساس متشابهة عبر الحدود بين مصر وليبيا وتونس —ولو في أطر وبدرجات مختلفة– وهي بالأساس قضايا هوية الدولة وأولويات وضع الدستور أم الالنتخابات أولا، إلا أن التنسيق والتشاور —علىٰ الأقل المعلن– لم يكن قائمًا.

وعلىٰ الوجه الآخر، كان التنسيق الخليجي —الخليجي ضد بعض الثورات هو الأكثر وضوحًا، حيث بدأت بعض العلاقات المصرية والتونسية مع دول الخليج تشهد بعض التأزم. وفي المقابل، أخذت الأدوار السعودية والقطرية في التنسيق بشأن مساعدة ثورة ليبيا ومساندة التدخل العسكري ومؤتمرات أصدقاء ليبيا قبل وبعد التدخل العسكري.
وتبلورت المساندة السعودية والقطرية أيضًا للثورة في سوريا، وخاصةً من حيث الموافقة في قمة بغداد العربية علىٰ تسليح الثوار وعلىٰ المبادرة العربية من قبل ثم المبادرة العربية الدولية . ويرجع الأمر بالطبع لوقوف التحالف بين إيران –حزب الله –نظام بشار الأسد ضد المصالح السعودية بصفةٍ عامة.

وتبقىٰ الاستثناءات ذات المغزىٰ تلك التي جاءت من جانب « **الشعوب** »، فعلىٰ قدر محدوديتها ورمزيتها -كما سنرىٰ- فتظل ذات دلالة علىٰ « **شعبية الثورات العربية** »، بعد أن يئست هذه الشعوب من قياداتها التقليدية سواء الحاكمة أو المعارضة.

وهذه هي الرسالة المهمة التي أعطتها الشعوب للنظام الدولي الذي تحالف مع وساند ومازال يساند النظم علىٰ شعوبها. فإذا به بعد أن فوجئ بالثورات، يتحرك لاحتوائها من خارجها ومن داخلها كما يتحرك لإعادة تشكيل التحالفات الرسمية العربية الجديدة.

إلا أن الشعوب العربية، وبقدر ما تتحدىٰ قواعد اللعبة القديمة المفروضة عليها من نظمها المستبدة ومن قوىٰ المعارضة التقليدية المنظمة والضعيفة ومن الحلفاء الخارجيين لكل من النظم والمعارضة علىٰ حدٍ سواء، بقدر ما تحاول الشعوب أن تعبر حواجز الحدود القومية متضامنة فيما بينها بما قدر لها من سبل ووسائل، وذلك في وقتٍ تستنزف معارك قوىٰ الثورة المضادة ضد الشعوب الثائرة

كافة طاقات هذه الشعوب والنخب الجديدة الثائرة.

ويمكن رصد بعض المؤشرات على هذه النصرة في الشهور الأولى للثورات كالتالي:

1- تواصل ائتلافات شباب الثورات في الأشهر عبر الحدود في مصر واليمن وليبيا والبحرين، المبادرة لتبادل الخبرات وللتناصر. ولعل من أهم التجليات حملة الدعوة إلى الانتفاضة الفلسطينية الثالثة والمظاهرات التي دعت الفصائل الفلسطينية للمصالحة، وحملة التحرك نحو الحدود الفلسطينية مع كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا تضامنًا مع الشعب الفلسطيني في ذكرى النكبة في مايو 2011، وكان التآزر الأكبر بين الشعبين المصري والفلسطيني ممثلًا في مليونية الجمعة 9/ 9/ 2011م (**جمعة مناصرة القضية الفلسطينية**) حين أنزل المتظاهرون العلم الإسرائيلي من على السفارة الإسرائيلية واحتشد غاضبًا حولها مهاجمًا بعض مكاتبها على نحو أجبر السفير الإسرائيلي على المغادرة مما خلق أزمة في العلاقات، وحينها اتضح مدى حرص إسرائيل على تجاوزها.

ورغم أهمية دور الشباب في الثورات العربية، إلا أنها كانت ثورات شعبية، وكان التركيز في بداية ثورة مصر مثلا ونجاحها على أنها ثورة شباب، أمرًا مقصودًا وغير رشيد لأنه يفصل الشباب عن سياقه الوطني والإقليمي العام، وهو الأمر الذي يفت في عضد الثورات وخاصةً بعد إسقاط النظم وعند إعادة بنائها. ومن ثم فرغم أهمية مبادرات الشباب عبر الحدود القومية للتناصر فهي لا تغني عن مبادرات أخرى مطلوبة من مستويات شعبية ومدنية أخرى.

2- بالرغم من الاعتراضات الشعبية القوية السابقة على التدخل العسكري الأمريكي في كوسوفا 1999 وأفغانستان2001 والعراق 2003 وما تلاه من تدخلات الناتو، وبالرغم من تجدد الاعتراضات قبل وبعد الثورات على تدخلات خارجية أخرى في دول عربية مثل السودان ولبنان، إلا أن تدخل الناتو في ليبيا لم يلق مثل هذه الاعتراضات أو الانتقادات على مستوى الشعوب أو من جانب النخب. فلماذا؟ هل أضحت قيم حماية الشعوب

من بطش نظم قمعية أهم من قيمة السيادة والاستقلال؟

3- في حين صمتت القوىٰ السياسية القومية العروبية في مجملها تجاه قمع النظام السوري الوحشي لثورة شعبية، وفي حين لم تكف بعض أقلامهم عن نقد التدخل الإيراني في البحرين ونقد الأوضاع الداخلية في إيران ولا تمتد إلىٰ نقد نظام بشار الأسد بالقدر الكاف، فلقد جاءت المؤازرة والمساندة لشعب سوريا من قوىٰ أخرىٰ.

مثلا: وقفة علماء شريعة لبنان في بيروت لمساندة ثوار سوريا (12/ 6/ 2011)، تكرار وقفات الإخوان المسلمين في الأردن تضامنًا مع ثوار سوريا، بيان أصدره مثقفون وسياسيون (**ليبراليون في معظمهم**) مصريون لمساندة ثوار سوريا (19/ 6/ 2011).

4- حملات الإغاثة الإنسانية إلىٰ ليبيا عبر الحدود المصرية والتونسية، وتحرك هيئات مدينة عالمية لتقديم المساندة الفنية والتدريب للمجلس الوطني الانتقالي في بنغاري.

5-وماذا أيضًا حين امتدت الثورة في اليمن والثورة في سوريا

دون حسم سريع، وفي حين ازدادت معاناة الشعبين اليمني والسوري مع تزايد أعمال العنف والعدوان المنظم ضد ثورتهما السلمية؟ لقد تزايدت المساندة والنصرة الشعبية الإنسانية للثورتين، وكان احتفال مصر بمرور عام علىٰ ثورتها في ميدان التحرير فرصة لنصرة الشعب السوري سياسيًا وإنسانيًا.

حقيقةً، وبرغم أهمية تآزر الشعوب العربية، وبرغم من محدودية المؤشرات عليها خلال الأشهر الأولىٰ من الثورات، وبرغم أنه لا يمكن إنكار أن ثقل وضغوط الأوضاع الداخلية تجذب القوىٰ إلىٰ الداخل أكثر ما تدفعها عبر الحدود نحو نصرة الجوار العربي، إلا أنه يتم استكمال مغزىٰ ودور هذه النصرة العربية -العربية من خلال تناصر عالمي إنساني، ناهيك عن النصرة من جوار حضاري. ولقد كانت احتجاجات وول ستيريت واحتجاجات ميادين اسبانيا ودول أوربية أخرىٰ طوال صيف 2011 مناسبة بينت كيف أن الشعوب في كل مكان تتناصر ضد الظلم والفساد، وطلبًا للعدالة الاجتماعية وتغيير النظام الرأسمالي العالمي

ومنظومة وشبكات تحالفاته في كل مكان.

(ب) الجوار الحضاري: بين المساندة للثورات والتوظيف لها في توازنات إقليمية عالمية؟

إن مفهوم الجوار الحضاري، هو إعادة صياغة لمفهوم الجوار الإقليمي –الذي تقدمه أدبيات النظم الإقليمية والنظام العربي بصفةٍ خاصة، وهو يستدعي الأبعاد الثقافية الحضارية التاريخية والمعاصرة إلىٰ جانب الأبعاد المادية في تحديد النظم وجوارها.

ومن ثم، ففي مقابل الرؤىٰ المتصارعة المادية عن العلاقات المصرية التركية، الإيرانية، فيمكن استدعاء رؤىٰ تنافسية تكاملية علىٰ أسس حضارية. فإن مفهوم الجوار الحضاري يستدعي أفكارًا عن دور تركيا وإيران، انطلاقًا من أن الثورة المصرية –مثلا– كانت نموذجًا حضاريًا. بمعنىٰ أن هذه الثورة تتجاوز حدود التقسيمات السياسية والحزبية التقليدية، وبالمثل بقية الثورات؛ ورغمًا عما شاب بعض هذه الثورات من عنفٍ منظم حكومي، إلا أنها بدت جميعها –حضارية– بهذا المعنىٰ المتجاوز لقواعد اللعب السياسية

التقليدية، ولاسيما التنافس أو التصارع الحزبي.

فماذا عن أبعاد دور هذا الجوار الحضاري الذي يتجاوز أيضًا الحدود القومية؟ هل يساند أم يوظف بدوره المواقف من الثورات؟

إن مستقبل الثورة المصرية ونمط القوة المصرية الجديدة التي ستتولد عنها من شأنه التأثير في لعبة التنافس بين أركان الأمة الثلاثة تركيا، إيران، مصر، علىٰ نحوٍ يجدد من الدور المصري الذي سبق وتوارىٰ أمام الفاعلية التركية والإيرانية (**بأنماطٍ مختلفة**) تجاه المنطقة العربية، في وقتٍ اختار نظام مبارك الانكفاء داخل حدود مصر بحجة حماية الأمن القومي المصري. وبالمثل، فإن مستقبل الثورات العربية الأخرىٰ في سوريا والبحرين واليمن وليبيا، عاملا مؤثرًا أيضًا علىٰ التوازنات الإقليمية الجديدة قيد التشكيل بعد اندلاع الثورات.

ولقد اختلف نمط التوجهين التركي والإيراني نحو الثورات بين توجه تركي تدخلي بنائي بأدواتٍ متنوعة وبين توجه إيراني متأرجح ثم سلبي. وقد ارتبط التوجهان بطبيعة المشروع

الإقليمي لكل من الدولتين وبطبيعة تحالفاتهما مع القوىٰ الكبرىٰ.

فمن محاولة إيران لوصف الثورة المصرية في بدايتها بكونها ثورة إسلامية، إلىٰ مساندة الثورة في البحرين باعتبارها ثورة شيعية إلىٰ المبادرة السريعة والمتواترة لاستكمال تطبيع العلاقات المصرية الإيرانية، إلىٰ مساندة النظام السوري الذي يقمع بوحشية ثورة شعبه، إلىٰ صمت وسكوت عن التدخل العسكري للناتو لمساندة ثوار ليبيا. وهذا الموقف الإيراني في بداية الثورات لا يفسره إلا الحالة الراهنة للنظام الإيراني الذي يواجه مشاكل داخلية طالما أرجعها إلىٰ تدخلاتٍ خارجية منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وما أعقبها من مظاهرات واحتجاجات داعية لإصلاحات في النظام الإيراني، بعبارة أخرىٰ لا يمكن فهم المواقف الإيرانية إلا بكونها تخاطب الداخل الإيراني أولا، وكيف يمثل هذا الداخل حين اندلاع الثورات وبعدها مباشرة ضاغطًا علىٰ نمط توجهها نحو الثورات العربية. ويزيد من الموقف الإيراني صعوبة تجاه القوىٰ الغربية (إلىٰ) الإعلان الغربي عن مساندة هذه الثورات،

رغمًا عن تأثيراتها في حال تحقق أهدافها علىٰ المصالح الغربية، ورغمًا عن كل التوجهات الغربية لاحتواء هذه الثورات حتىٰ لا تخرج عن الخطوط الحمراء التي يضعها الغرب أمام توجهات النظم الجديدة (**أو القديمة – الجديدة**) أو الثورات التي ظلت قائمة لفترة ممتدة، دون حسم.

ويزداد الأمر صعوبة أمام حسابات إيران مع مواقف حلفائها في لبنان (**حزب الله**) وفي فلسطين (**حماس**). فكلاهما –إلىٰ جانب سوريا– يمثلون أركان مشروع المقاومة العسكرية ضد إسرائيل العدو الأساسي لإيران والذي ينتظر توجيه ضربة عسكرية لها، وفي حين اتجهت حماس وبمبادرة مصرية للتصالح مع السلطة الفلسطينية مما عقد فرص إسرائيل التلاعب من جديد بمسألة لمفاوضات للحل السلمي وفي حين اتجهت حماس أيضًا مع تصاعد عدوان بشار الأسد علىٰ شعبه لنقل مقر قيادتها خارج دمشق والتزام الصمت ، فلقد اتجه حزب الله للمساندة الصريحة والحاسمة للنظام السوري في وقتٍ شديد الحساسية تمر به السياسة الداخلية اللبنانية مما عقد من الأوضاع الداخلية. ومن ثم، ففي ظل

تصدع النظام السوري الحليف، بل والنظام في العراق أيضًا مع تزايد المشكلات أمام توجه المالكي لمزيد من الانفراد بالسلطة. ومن ثم، مع تزايد التهديدات للمشروع الإيراني في المنطقة، استمرت إيران في دعم نظام بشار الأسد ودعم التحالف مع روسيا في مواجهة المبادرات العربية والدولية ضد هذا النظام. وهو الأمر الذي أبرز التداخل بين الصراع العالمي الروسي بالأمريكي الجديد ومن الصراع الأمريكي الإيراني التقليدي وخاصة حول البرنامج النووي. وفي المقابل، ظلت إيران تلعب بأوراق أخرىٰ مثل الورقة الشيعية في البحرين والخليج بصفةٍ عامة، وكذلك ورقة مضيق هرمز والخليج العربي حيث ذهبت إيران في نهاية 2011 إلىٰ التهديد بإغلاق المضيق مع تصاعد التهديدات الإسرائيلية من جديد –بعد زيارة نتنياهو لواشنطن– بضرب إيران.

ومن هنا، يتضح مغزىٰ المواقف التركية، فإلىٰ جانب ما يتردد في أوساط عربية وأمريكية علىٰ حدٍ سواء ومنذ ما يقرب من العقد حتىٰ الآن عن ملاءمة نقل النموذج التركي في الديمقراطية العلمانية إلىٰ الممارسة العربية **(فيما يتصل**

بإشكالية العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع)، فإن تركيا اتخذت مواقف –وإن اتسمت بالتدرجية– إلا أنها توصف في مجموعها بمساندة ثورات الشعوب ضد نظمها، وعلىٰ النحو الذي يستجيب للرؤية التركية (**حزب العدالة والتنمية**) عن دورها الإقليمي وعن دورها علىٰ صعيد السياسات العالمية وعن كيفية خدمة المصالح التركية والعربية علىٰ حدٍ سواء علىٰ أساس من الانفتاح المتبادل بين الجانبين. ولم تقتصر المساندة التركية علىٰ المساندة اللفظية بل انتقلت إلىٰ الممارسة الفعلية، سواء بعرض الوساطة (**البحرين وليبيا**) أو المشاركة في عمليات إغاثة وعمليات عسكرية (**ليبيا**) أو المساندة الدبلوماسية الرسمية والشعبية كما حدث مع مصر وخاصةً تجاه شباب ثورة مصر (**زيارة جول لميدان التحرير واستضافة وفد من شباب مصر في تركيا**). وكانت زيارة الرئيس التركي عبد الله جول ثم زيارة رئيس الوزراء التركي أردوجان لمصر في سبتمبر 2011 أول زيارة لرئيس دولة أجنبية لمصر بعد الثورة، كما كانت زيارته لليبيا في نفس الشهر الأولىٰ أيضًا عقب قتل القذافي. كما قامت تركيا أيضًا

بالضغط علىٰ النظام السوري لوقف القمع وفتح الحدود التركية لاستقبال السوريين الفارين من قمع الآلة الأمنية والعسكرية السورية. ومن الملاحظ أنه مع تزايد الضغط التركي علىٰ النظام السوري تزايد احتضان تركيا للشعب السوري اللاجئ إلىٰ الأراضي التركية طلبًا للحماية، رغم كل ما يمثل هذا من ضغط علىٰ العلاقات الرسمية وخاصةً مع اتجاه النظام السوري إلىٰ قطع الخطوط أمام هذا الخروج، وهو الخروج الذي يمثل في حد ذاته ضربة لأكذوبات النظام السوري عن حقيقة الأوضاع داخل سوريا، من حيث كونها أعمال إرهابية مسلحة ضد النظام. وبعد أن كان الدور التركي الضاغط علىٰ بشار الأسد يلقىٰ قبولا مع الشعب السوري، إلا أنه بعد تزايد العنف من جانب النظام وبعد عسكرة الثورة، لم يتصاعد الضغط التركي إلىٰ حد التهديد بالتدخل العسكري الذي طالبت به الثورة وهو الأمر الذي عرض السياسة التركية للاتهام بالتراجع أمام حساباتها الإقليمية والعالمية ناهيك عن الوطنية، بعد أن تعرضت الأوضاع الداخلية للاهتزاز من جراء تجدد العنف الكردي علىٰ الحدود وفي الداخل.

ويزداد مغزىٰ الدور التركي –مقارنةً بالدور الإيراني– لعدد من الاعتبارات:

من جهة، أنه ليس دورًا رسميًا فقط، فإلىٰ جانب القنوات الرسمية الحية والمتدفقة، فإن القنوات الشعبية والمدنية لا تقل تدفقًا وفعالية وعلىٰ نحوٍ يتسم بالمبادرة المستمرة والمنتظمة. وذلك في وقتٍ يعترض الدور الإيراني المناظر العديد من العقبات باستثناء في لبنان وسوريا ومع حماس.

ومن جهة ثانية، تجدد الثقة في حكم حزب العدالة والتنمية بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة في يونيه 2011 والتي أكد بعدها أردوجان أن انتصار حزبه هو انتصار للجميع في دمشق وجنين وغزة ومصر وكوسوفا، ما يعني استمرار مساندة تركيا لقضايا هذه الشعوب.

ومن جهة ثالثة، لا يندرج الدور التركي في إطار صدامي أو عدائي مع أدوار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولا يمكن القول في نفس الوقت أنه يندرج في إطار من توزيع الأدوار المتعمد لاحتواء الثورات بعيدًا عن الخطوط الحمراء ضد المصالح الغربية. ولكن يمكن القول إنه دور مستقل

ومبادر يحفظ المصالح التركية الإقليمية والعالمية، وفقًا للرؤية الاستراتيجية للسياسة الخارجية التركية لحزب العدالة والتنمية، وهي سياسة ذات أبعاد حضارية واضحة تبدو من نمط التوجهات نحو «**المنطقة العربية**»، وهي التوجهات التي وإن تشبعت بجهود إعادة تشكيل الصور النمطية المتبادلة بين الأتراك والعرب في ظل ميراث تاريخي ممتد، إلا أنها تحقق المصالح التركية، كما لا تتناقض مع مصالح الشعوب العربية. وبذا تكون تركيا، قبل الثورات وبعدها –قد قدمت نموذجًا جديدًا في السياسة الخارجية يمكن وصفه بنموذج حضاري يجمع بين الأبعاد القيمية والأبعاد المصلحية في منظومة متكاملة، ليس في سياستها تجاه العرب فقط ولكن تجاه الدوائر الأخرىٰ لهذه السياسة الخارجية.

ومن ثم، يصبح السؤال: هل تزيد الثورات العربية من فرص الدور التركي لدىٰ النخب والشعوب العربية؟ وهل ستكون محكًا لإعادة تشكيل الأدوار المتبادلة بين الجانبين، وعلىٰ نحوٍ يؤسس لتوازن إقليمي جديد علىٰ دعائم ثلاث مصرية، تركية، إيرانية؟ فلطالما تشكل التاريخ الإسلامي الدولي،

سواء البيني أو مع العالم الخارجي، انطلاقًا من حالة العلاقة بين هذه الأركان الثلاثة، قوة أو ضعفًا، صراعًا وعداء أو تكاملا تنافسيًا. ويجدر القول إن الانفتاح التركي على الثورات العربية لم يلق ترحيبًا كاملا. وبدا حديث عن محور مصري –خليجي- أمريكي ضد دور تركي نشط وفاعل. وليس غريبًا أن تلقى زيارة أردوغان لمصر استقبالا رسميًا باردًا شابته بعض التوترات وانقطعت الزيارات المكوكية التي كان يقوم بها وزير الخارجية التركي شهريًا إلى مصر.

ومن جهة رابعة، في ظل الانفتاح التركي على إيران بقى السيناريو مفتوحًا. هل يمكن أن تعيد إيران صياغة دورها الإقليمي نحو مزيد من التعاون والتنسيق مع تركيا لمساندة الشعوب والضغط على النظام السوري والنظام في البحرين؟ إلا أن هذا التوجه الخارجي الإيراني لا يبدو ممكنًا على نحوٍ سريع، حيث لابد وأن يسبقه خطوات داخلية إصلاحية بالأساس. وإذا كانت وفود الدبلوماسية الشعبية التركية لا تكف عن التوجه للعرب، فمما لا شك فيه أن وفود الدبلوماسية الشعبية العربية –كما حدث من مصر- لابد وأن

تتجه نحو إيران أيضًا. فركني الجوار الحضاري –في حالة تكاملهما يمكن أن يصبحا صمام أمان يحول دون انفجارات تقود إليها أنماط التدخلات الخارجية في الثورات. إلا أن العام الأول من الثورات لم يشهد الا مزيد من السكوت العربي علىٰ استمرار حصار إيران المتصاعد من ناحية، كما لم يشهد من ناحية أخرىٰ الا مزيد من الاستغراق الإيراني في مساندة نظام الأسد. وهو الوضع الذي لم يوازنه مبادرات مصرية أو تركية أو مصرية تركية نحو إيران، في محاولة لايجاد الفرص أمام إدارة إقليمية لأزمات المنطقة توازن بين حسابات ومصالح كل الأطراف (**الخليج إيران، الشعب السوري، لبنان، الفلسطينيون)**.

إن الأمر الممكن التأكيد عليه، بقدر أكبر من المصداقية الآن بعد مرور عام من الثورات، هو أن الجوار الحضاري التركي للثورات العربية هو مصدر مساندة أكبر من مساندة الجوار العربي الذي لم يشهد الثورات، ولعل الانفتاح علىٰ هذا الدور التركي والتنسيق بينه وبين الإيراني من شأنه أن

يقلل من غلواء الانفراد الأمريكي والأوربي –في غياب ملحوظ لدور صيني أو روسي إلا فيما تعلق بسوريا ومجلس الأمن حتىٰ الآن– باحتواء الثورات العربية وتقييدها.... إلىٰ أين؟

* * *

الخاتمة

إن حال الثورة في ليبيا واليمن وسوريا من ناحية، وحالة المراحل الانتقالية في مصر وتونس من ناحية أخرىٰ، وحالة التجميد في البحرين من ناحية ثالثة، وحالة الترقب والحذر في الأردن والمغرب والجزائر من ناحية رابعة، وحالة ردود الأفعال الدفاعية أحيانًا والهجومية أحيانًا أخرىٰ من جانب الخليج بقيادة سعودية من ناحية أخيرة، جميعها قدمت –كما سبق ورأينا– إجابات متعددة علىٰ السؤال: إلىٰ أين؟ وإن كانت جميعها ذات دلالة واحدة وهي أن النظام الدولي السائد يعمل لاحتواء وتقييد ما أسماه حالة «**الربيع العربي**» وعدم مساندة الشعوب الثائرة بلا شروط، وعلىٰ نحوٍ يهدد، كما تبين بعض المؤشرات، بأن يتم إعادة إنتاج النظم القديمة بوجوهٍ جديدة مع استمرار نفس البنىٰ والهياكل الاجتماعية والاقتصادية، ولو مع تغير في البنىٰ السياسية العلوية.

وإذا كانت السياسات الغربية العالمية تستند إلىٰ مقولات

الديمقراطية والمدنية وحقوق الإنسان والمساواة، فإن الخطابات الأكاديمية والفكرية في الدوائر الغربية تتجادل أيضًا حول أزمات الديمقراطية في المجتمعات والدول الغربية، كما تتجادل أيضًا حول إمكانيات «**الديمقراطية العالمية**».

وفي حين يرىٰ البعض أن هذه الديمقراطية العالمية المنشودة تستند إلىٰ ديمقراطيات علىٰ النموذج الغربي الليبرالي، فإن اتجاه آخر أكثر نقدية وبنائية يبحث في تعددية المرجعيات الحضارية لهذه الديمقراطية حتىٰ تصبح عالمية حقيقةً. في حين يرىٰ اتجاه ثالث أن العدالة العالمية لابد وأن تسبق الديمقراطية العالمية بل وتعد شرط مسبق لها، إن العدالة تتصل بالشعوب أكثر مما تتصل بالنخب مثل «**الديمقراطية**». ولعلنا نستطيع في هذه المرحلة من تفاعلنا مع الغرب حول مرجعيات الإصلاح والتغيير في مجتمعاتنا ونظمنا أن نبدع نموذجًا حضاريًا جديدًا في التغيير عوضًا عن النقل والاستيراد أو عوضًا عن الجمود والتقليد.

إن طبيعة المرحلة الراهنة من وضع دائرتنا العربية الإسلامية في النظام الدولي، إنما تفرض إشكاليات جديدة،

ولعلنا ندركها وتتعامل معها بشكل جديد، بحيث لا تصبح المشاكل أو الحلول مجرد «**نفس الشراب في أكواب جديدة** ». إن المحك الحقيقي للجديد يكمن في الناس، في الجمهور، في نخب جديدة، في استعادة المجتمع لمدنيته ومبادرته وإرادته في إطار هويته وخصوصيته المنفتحة على الإنسانية.

ومما لاشك فيه، أن عام من الثورات، وقبل أن تبدأ بجدية تصفية النظم القديمة ناهيك عن عدم البدء في بناء نظم جديدة بعد، مما لاشك فيه أن عام من الثورات بحثًا عن قيادة للمراحل الانتقالية وفي انتظار نتائج العمليات الانتخابية المنشئة لمؤسسات جديدة، مما لا شك فيه أن هذا العام لا يكشف بسهولة عن ملامح خطة القوى العالمية تجاه الثورات أو عن أبعاد رؤى استراتيجية وتوجهات نحو سياسة خارجية جديدة، وخاصةً لمصر وتونس وليبيا[1]. فنحن في

(١) عند إعداد الحولية للطباعة توالت التطورات الداخلية، وخاصةً خلال انتخابات الرئاسة وما بعد استلام رئيس الجمهورية المنتخب للسلطة، وعلى نحو أفرز سيناريوهات عدة حول مستقبل العلاقات الأمريكية- الإخوانية، وهو الأمر الذي لم تتوافر المؤشرات الواضحة بعد عن ترجيح أحد السيناريوهات على الآخر. ولكن يظل السؤال التالي مطروحًا: ما مصادر التهديد من النظام العالمي؟ وما هي أوراق المقاومة؟ وما هي أبعاد رؤية استراتيجية مصرية لسياسة خارجية جديدة؟

حاجة لاختبار حقيقي لخطة القوىٰ العالمية، وذلك حين يتأكد الصعود الإسلامي في كافة الثورات، حيث إن العام الأول من الثورات إنما هو عام استكشافي لا يقدم إلا مؤشرات وتساؤلات ولن تتضح الصورة كاملة عن شروط القوىٰ الغربية تجاه «**نجاح الثورات**» وخاصةً لو كانت بقيادة إسلامية، كما لن تتضح الأثمان التي تستعد القوىٰ الوطنية والإسلامية بصفة خاصة لدفعها أو عدم قبولها ثمنًا لاستقلال الوطن الحقيقي، إلا علىٰ ضوء الممارسات في ظل نتائج الانتخابات والدساتير ومدىٰ قدرة القوىٰ السياسية الداخلية علىٰ الاصطفاف الوطني. فإن التاريخ يذكرنا دائمًا أن أداة القوىٰ الخارجية الأساسية في التدخل هي الانقسامات الداخلية. ولقد أفرزت عقود القهر والاستبداد والفساد خطوط تقسيم عديدة في داخل مجتمعاتنا ودولنا درجت القوىٰ الخارجية علىٰ توظيفها. فكيف ستكون السياسات الخارجية الجديدة؟

وأخيرًا: ماذا بمقدور الشعوب العربية الثائرة أن تفعل في

مواجهة هذه الخريطة المعقدة للأبعاد الدولية المحيطة وحتىٰ يكتمل هدم القديم وبناء جديد؟

ضرورة الحفاظ علىٰ السلمية والعصيان المدني وإغلاق الأبواب أمام حرب أهلية، والاستعانة بالخارج الشعبي لدعم القدرة علىٰ الصمود وإيصال الرسالة إلىٰ العالم، والوعي لمخططات الخارج (**الرسمي**) الرامية إلىٰ إجهاض الثورات أو علىٰ الأقل تحييدها وتحويل مسارها علىٰ نحوٍ لا يتعارض ومصالحه المادية والقيمية علىٰ حدٍ سواء.

هذا إضافةً إلىٰ تجديد الإيمان بأن الثورات بقدر ما انفجرت بإرادة ذاتية بعد تحقق ما يسمىٰ «**الكتلة الحرجة** » في القابلية للثورة، فإنه ليس بوسعها تحقيق المطالب والأهداف (**الحرية، العدالة الاجتماعية، الكرامة**   )، إلا انطلاقًا من الداخل ابتداءً سواء لإخراج رؤوس ورموز النظم الفاسدة وإسقاطها أو سواء لإعادة بناء هذه النظم أو إصلاحها في ظل توافقات وطنية شاملة، وتفاديًا لإنتاج نفس عجلة الظلم والاستبداد السابق ولكن بوجوهٍ جديدة وتحت شعارات براقة جديدة.

إن الشعوب العربية والإسلامية بحاجة لوعي أكبر وإيمان أعمق بالدبلوماسية الشعبية في التعامل مع الخارج، لاستثمار النموذج الذي تهافت الجوار القريب والبعيد علىٰ استيراده، ولتوصيل رسالة عن الشعوب العربية الإسلامية غير تلك التي روجتها النظم من قبل وأراد « **الغرب** » أن يصدقها لأنها تخدم استمرار حماية مصالحه التاريخية في المنطقة، وتدعيم أهدافه تجاهها وعلىٰ رأسها كسر المقاومة الحضارية التي ما زالت مستمرة رغم كل محاولات إتمام كسر المقاومات العسكرية للاحتلال والمقاومات السياسية للظلم والاستبداد والمقاومات الاقتصادية للرأسمالية المتوحشة.

إن شعوبنا بحاجة للوعي بأن النظام الدولي السائد المهيمن إنما يدخل حلقة أساسية من حلقات خبوه وتصدعه داخليًا في ظل أزماته المتكررة، فكيف نتجه إليه بحثًا عن حلول لمشاكل إعادة بناء نظمنا ومجتمعاتنا. فنحن بحاجة لتغييرٍ حضاري وليس مجرد تغيير سياسي. لا يتحقق هذا النمط من التغيير إلا من خلال ذاتية منفتحة علىٰ العصر، وليس من خلال عملية نقل من جديد، لتجارب الآخرين.

فكم يقدم التاريخ من أدلة على تهاوي خبرات النقل التام والاستهلاك لتجارب الآخرين الحضارية.

إن الثورات الشعبية العربية، ليست ولا يجب أن تكون بداية معركة جديدة مع « **الغرب** » وبداية عداء جديد، ولكن لابد وأن تكون –وهكذا تفصح لنا نماذجها الحضارية– بداية لتدافع حضاري جديد يبدأ بإعادة تجديد ذاتية بالأساس لابد وأن يظل الغرب أحد مدخلاتها سواء بالسلب أو بالإيجاب.

وهذا التجديد الذاتي هو أساس بناء عناصر القوة الشاملة التي هي أساس الاستقلال والمبادرة. فهل تعي شعوبنا، دروس التاريخ وهي أن « **الغرب الاستعماري** » طيلة ثلاثة قرون لم يتمكن من إجهاض تجاربنا المتعاقبة في الإصلاح إلا من داخلنا. فكما بدأت ثوراتنا من داخلنا غير آبهة بتاريخ التحالف العضوي الممتد بين النظم المستبدة المتخلفة وبين الخارج، فلابد أن تستمر في معركتها للتغيير وهي مدركة كم تتعدد أدوات وأنماط التدخل من الخارج من ناحية، وكم تتعدد أيضًا من ناحية أخرى سبل مقاومتنا الحضارية الممتدة.

خلاصة القول: إن مستقبل الثورات العربية وقدرتها على إحداث تغيير حضاري في المنطقة تجسيدًا لنماذج الثورات الحضارية، التي كانت عليها كل الثورات حين بدايتها، يمثل مدخلا أساسًا في تغيير النظام العالمي نحو درجة أكبر من التدافع الحضاري وليس كل من الصدام الحضاري أو الحوار الحضاري.

فماذا ستقدم الأشهر التالية من ملامح مؤكدة أو نافية لإمكانية هذا السيناريو المستقبلي عن وضع جديد للأمة العربية في نظام دولي متحول تحت ضغط الثورات العربية والأزمات المتلاحقة في بنية ومنظومة قيم النظام الدولي السائد؟

ولعل أهم الملامح بل الملمح الرئيس الذي اتضح بالتدريج عبر عام من الثورة هو الصعود الإسلامي ومن ثم فإن العام الثاني لابد وأن يقدم لنا الكثير عن مستقبل الثورات في ظل هذا الصعود وخاصة من حيث قدرته على إدارة التدخلات والعلاقات الخارجية مع قوى النظام الدولي المتربصة بالثورات والمحددة لشروط التعامل مع

الإسلاميين. والمحك الأساسي في هذه القدرة هو النجاح في عملية البناء الداخلي والإقليمي الجديد علىٰ نحو يرد الاعتبار لمفهوم السياسة بصفة عامة من رؤية حضارية إسلامية ويرد الاعتبار للعلاقة بين الإسلام والثورية والمدنية والحريات والعدالة الاجتماعية[١].

* * *

(١) انظر التفاصيل في: د.نادية محمود مصطفىٰ، **مستقبل الثورات مع صعود الإسلاميين: رؤية من منظور الفقه الحضاري الإسلامي... من فقه الأصول إلىٰ فقه الواقع وفقه التاريخ**، سلسلة الوعي الحضاري (4)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير، القاهرة، 2012.

الفهرس